الجامعة العربيَّة الأمريكيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

تطوُّر العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة في عهد حزب العدالة والتّنمية (2002-2023)، وانعكاساتها على القضيّة الفِلسطينيّة

إعداد
سماح "محمد كمال" نافع دواهدي

إشراف
د. جمال حنايشة

تمَّ تقديم هذه الرّسالة استكمالًا لمتطلَّبات درجة الماجستير
في تخصُّص دراسات الشَّرق الأوسط
2025 / 7

© الجامعة العربيَّة الأمريكيَّة –2025 .جميع حقوق الطَّبع محفوظة.

إجازة الرسالة

تطوُّر العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة في عهد حزب العدالة والتّنمية (2002-2023)، وانعكاساتها على القضيّة الفِلسطينيّة

إعداد

سماح " محمد كمال" نافع دواهدي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 16.7.2025 وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
1. د. جمال حنايشة	مشرفاً ورئيساً	
2. د. فادي جمعة	ممتحنًا داخلياً	
3. د. عماد سلامة	ممتحنًا خارجياً	

الإقرار

أنا الموقع أدناه، معدّ الرسالة التي تحمل العنوان:

تطوُّر العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة في عهد حزب العدالة والتّنمية (2002-2023)، وانعكاساتها على القضيّة الفِلسطينيّة

أقرّ بأنَّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاصّ، باستثناء ما تمَّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنَّ هذه الرّسالة كاملة، وأنَّ أيَّ جزء منها لم يُقدَّم من قبل لنيل أيّ درجة أو لقب علميّ وبحثيّ لدى أية مؤسَّسة تعليميَّة، أو بحثيَّة أخرى.

اسم الطالبة: سماح " محمد كمال" نافع دواهدي

الرقم الجامعي: 202113510

التوقيع: سماح " محمد كمال" نافع دواهدي

التاريخ: 24.7.2025

الإهداء

ها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي، وتعب الأيّام، وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا البحث المتواضع الذي نهديه .... إلى منارة العلم والإمام المصطفى ... إلى سيد الخلق الرَّسول الكريم محمد_ صلّى الله عليه وسلَّم_

إلى قدوتي ومعلمي ... إلى ملهمي ونبراسي في العلم ... إلى تلك الرّوح التي عاشت بها روحي أهدي له روحي وكلَّ طموحي (والدي العزيز).

إلى من رآني قلبها قبل عقلها... إلى الصّورة الملائكيَّة المعلَّقة على جدران قلبي، إلى من حملت عنا أعباء الحياة إلى مصدر الحُبّ والعطاء، إلى ينبوع الصبر والحنان، ومن وُضعت الجنَّة تحت أقدامها

(أمي الحبيبة)

إلى نصفي الثاني... ورفيق عمري

(زوجي جعفر)

إلى فلذت كبدي وريحانة عمري

(أبنائي هبه وعمر)

الشُّكر والتَّقدير

إليك ربي رب العزَّة، إليك الحمد والشُّكر، يا من أعطاني القدرة على العمل والعطاء
لو أنَّني أوتيت كلَّ بلاغة.....وأفنيت بحر النُّطق في النَّظم والنَّثر
لما كنت بعد القول إلّا مقصّرًا.....ومعترفًا بالعجز عن واجب الشُّكر.

الدكتور: جمال حنايشة

كما أتقدَّم بجزيل الشكر إلى كلّ من علمني حرفا من ذهب وكلمات من درر، أساتذتي في الجامعة العربيَّة الأمريكيَّة؛ لما قدّموه لي من توجيهاتٍ وتشجيعٍ مستمرّ أثناء الدّراسة.

ويسرُّني_ أيضًا_ أن أتقدَّم بخالص الشُّكر والتَّقدير لأعضاء لجنة المناقشة؛ لما بذلوه من جهد في قراءة، وتدقيق طيّات هذا البحث.

وأخيرًا أشكر كلَّ من ساعدني في إنجاز هذا البحث، فجزى الله الجميع خير جزاء، وأسأل الله أنْ يجعل خير أعمالنا خواتيمها، وخير أيامنا يوم نلقاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة

الملخَّص

شهدت العلاقات التركيَّة_ الإسرائيليَّة في عهد حزب العدالة والتَّنمية (2002-2023) مساراً معقَّداً اتسم بتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية. وخلال هذه الفترة، تعرضت العلاقات لتحوُّلات جذريَّة؛ نتيجة لتأثير أحداث إقليميَّة ودوليَّة، انعكست بشكل مباشر على القضيَّة الفلسطينيَّة. تأسَّس حزب العدالة والتنمية على رؤية سياسيَّة تهدف إلى تعزيز علاقات إيجابيَّة مع مختلف الأطراف في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل؛ ما أتاح لأنقرة لعب دور الوسيط في العديد من القضايا الإقليمية، حيث هدفت الدّراسة الحاليَّة إلى تبيان تطوُّر العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة في عهد حزب العدالة والتّنمية (2002-2023)، وانعكاساتها على القضيّة الفِلسطينيّة. وذلك من خلال الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي، وهو: ما أثر تطوُّر العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة في عهد حزب العدالة والتّنمية (2002-2023)، وانعكاساتها على القضيّة الفِلسطينيّة؟

اتَّبعت هذه الدّراسة العديد من مناهج البحث العلمي، وهي: المنهج التّاريخي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج الوصفي التّحليلي، والمنهج المقارن.

بناءً على ذلك توصَّلت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمُّها: شهدت مرحلة نشأة الدَّولة التّركية الحديثة معارضة شديدة لإقامة وطن بديل لليهود في فلسطين، حيث رفض السلطان عبد الحميد الثاني منح اليهود أرض فلسطين وهجرتهم إليها. بعد تولي كمال أتاتورك مقاليد الحكم في تركيا بدت تركيا أكثر انطوائية على نفسها لانشغالها بأمورها الدَّاخليَّة وابتعدت عن القضيَّة الفلسطينيَّة. اعترفت تركيا بدولة إسرائيل في الوقت الذي كانت إسرائيل تجد فيه رفضًا قاطعًا لها من قبل الدّول العربيَّة والإسلاميَّة. وبناء على النتائج أوصت الدراسة: تعزيز دور تركيا في دعم القضيَّة الفلسطينيَّة: يجب أن تعزز تركيا من أدواتها السياسيَّة والاقتصاديَّة؛ لتحقيق تأثير أكبر على المواقف الدّوليَّة والإقليميَّة لدعم الحقوق الفلسطينيَّة، واستثمار العلاقات التّركيَّة مع القوى الدّوليَّة: يمكن لتركيا استثمار علاقاتها مع الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي؛ للضغط على إسرائيل من أجل وقف انتهاكاتها تجاه فلسطين.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إجازة الرسالة	أ
الإقرار	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الملخص	هـ
فهرس المحتويات	و
فهرس الأشكال	ح
الفصل الأول: الإطاران: المفاهيمي والنّظري للدّراسة	1
1.1 مقدّمة الدّراسة	2
1.2 مشكلة الدّراسة	3
1.3 اسئلة الدّراسة	3
1.4 فرضيَّة الدّراسة	4
1.5 أهميّة الدّراسة	4
1.6 أهداف الدّراسة	5
1.7 منهجيَّة الدّراسة	5
1.8 الدّراسات السابقة	6
الفصل الثاني: الإطار التّاريخي للعلاقات التّركيّة- الإسرائيليّة	15
2.1 المسار التّاريخي للعلاقات التّركيّة- الإسرائيليّة	16
2.1.1 مرحلة النّشأة (1907-1923)	16
2.1.2 مرحلة النُّضوج (1924-1948)	19
2.1.3 مرحلة التّوتُّر (1949-1980)	20
2.1.4 مرحلة المدّ والجزر بين (1981-1990)	23
2.1.5 مرحلة الاستقرار (1991-2001)	24
2.1.6 مرحلة المدّ والجزر (عدم الثبات) 2002-2023	26
2.2 المقاربات النَّظريَّة لتفسير العلاقات التّركيّة- الإسرائيليّة.	34
2.2.1 المنظور الواقعي	34
2.2.2 المنظور اللّيبرالي	35
2.2.3 المنظور البنائيّ	39
الفصل الثالث: حزب العدالة والتّنمية وعملية صُنع القرارات السّياسيّة	41
3. المقدمة	42
3.1 النّظام السّياسيّ في تركيا	42
3.1.1 حزب العدالة والتّنمية، النشأة والتطوُّر	45

3.1.2 برنامج حزب العدالة والتّنمية	46
3.2 أبعاد العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة في عهد حزب العدالة والتّنمية (2022-2023).	49
3.2.1 العلاقات السّياسيّة	49
3.2.2 العلاقات الأمنيَّة والعسكريَّة	50
3.2.3 العلاقات الاقتصاديَّة	51
الفصل الرابع: الموقف التُّركيّ من القضيّة الفِلسطينيّة.	55
4. المقدمة	56
4.1 المحدّدات الداخلية للسياسة التُّركيّة تجاه القضيّة الفِلسطينيّة	60
4.1.1 موقف الشعب التُّركيّ (الراي العام)	61
4.1.2 موقف القوى العلمانيَّة	62
4.1.3 المؤسّسة العسكريَّة	63
4.2 المحدّدات الخارجيَّة للسّياسة التُّركيَّة تُجاه القضيَّة الفِلسطينيّة.	64
4.2.1 موقف الفواعل الدّوليّة: الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، روسيا، الاتّحاد الأوروبيّ.	64
4.2.2 موقف الفواعل الإقليميّة: الموقف العربي، والموقف الإيراني، والموقف الإسرائيليّ.	68
4.3 الرُّؤية الاستشرافيَّة المستقبليَّة للعلاقات التُّركيَّة الإسرائيليَّة، وانعكاساتها على القضيَّة الفِلسطينيَّة	69
الفصل الخامس :أهمّ النّتائج والتّوصيات	71
5.1 ملخَّص لأهمّ النتائج	72
5.2 التّوصيات	74
قائمة المصادر والمراجع	76
Abstract	85

فهرس الأشكال

	الموضوع	الصفحة
1	الشكل رقم (1) التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل	52
2	الشكل رقم (2) أعداد السياح الإسرائيليين إلى تركيا	53

الفصل الأوّل:

الإطاران: المفاهيمي والنّظري للدّراسة

1.1 المقدّمة.

1.2 مشكلة الدّراسة وأسئلتها.

1.3 فرضيّة الدّراسة.

1.4 أهميّة الدّراسة.

1.5 أهداف الدّراسة.

1.6 نوع الدّراسة ومنهجها.

1.7 حدود البحث.

1.8 الدّراسات السّابقة.

1.9 التّعقيب على الدّراسات السّابقة.

الفصل الأوّل:

الإطاران: المفاهيمي، والنّظري للدّراسة

1.1 المقدّمة:

تركت تركيا_ بحكم موقعها التّاريخي والجغرافي المميّز_ بصمة عميقة على استراتيجيّاتها السّياسيّة، والدّاخليّة، والخارجيّة، فمنذ زمن طويل شكّل هذا الموقع ركيزةً أساسيّةً ساعدتها في رسم مسارها نحو العالميّة، مركّزةً على تعزيز حضورها الإقليمي كخطوة؛ لتحقيق طموحات أكبر. فتركيا وجدت نفسها دائمًا عند مفترق طُرق بين الشّرق والغرب، متأثّرةً بتقلُّبات الأزمان، واختلاف الظُّروف خلال حِقبة الحرب الباردة، حيث لعبت دورًا محوريًّا كبوابَّة دفاعيَّة للغرب أمام محاولات التّوسُّع التي كان يقودها الاتّحاد السّوفيتي السّابق.

لا تُعدّ المشاعر والأخلاقيّات عوامل أساسيّة في العلاقات الدّوليّة عندما تتعارض مع مصالح الدول. في هذا السّياق، صوّتت تركيا ضدّ قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتّحدة في (29 ديسمبر 1947) لكنّها اعترفت بدولة(إسرائيل) بعد بضعة أشهر من تأسيسها عام (1949)، لتصبح بذلك أوَّل دولة إسلاميّة تُقدم على هذه الخطوة. وقد مهَّد هذا الاعتراف الطّريق لعلاقات دبلوماسيَّة وعسكريّة وثيقة بين البلديْن.

زار (ديفيد بن غوريون) رئيس وزراء إسرائيل حينها أنقرة بشكلٍ سرّيّ ضمن إطار المساعي الأمريكيّة والبريطانيّة؛ لتطويق المدّ النّاصري في مصر، من خلال حلف بغداد، وقد استمرّت العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة في التطوُّر، حيث شهدت تعاونًا ملموسًا على المستويْن: التّجاري والعسكري، بما في ذلك مشاركة القوّات الإسرائيليّة في مناورات عسكريّة ضمن المجال الجوّيّ التُّركيّ.

شهدت تركيا تطوُّرا ملحوظًا على الصّعيد العسكري، والاقتصادي، والسّياسيّ مع وصول حزب العدالة والتّنمية إلى السُّلطة، حيث حظي هذا التطوُّر بدعم من الولايات المتّحدة؛ نظرًا لأهميّة المِنطقة في السّياسات العالميّة .وفي هذا السّياق، اعترفت(أمريكا) و(إسرائيل) بالدّوْر الإقليميّ الذي تلعبه تركيا التي تنصّب نفسها وسيطًا في عددٍ من قضايا الشّرق الأوسط، وظهر هذا الدّوْر جليًّا خلال الحرب الإسرائيليّة على غزّة عام (2008)، واستمرار الحصار المفروض؛ ما أثار استياء تركيا، وأدّى إلى أزمات متتالية بين أنقرة و(تل أبيب)، لا سيّما بعد حادثة سفينة

مرمرة عام (2010) التي قُتل فيها عشْرة أتراك من المشاركين في أسطول الحرّيّة؛ ما أسفر عن توتُّر واضح في العلاقات بين البلديْن.

مع مرور الوقت، شهدت العلاقات التُّركيَّة الإسرائيليَّة توتُّرات متزايدة؛ نتيجة إدراك الحكومة التُّركيّة لأهميّة القضيّة الفِلسطينيّة، باعتبارها جزءًا من هُويّتها الوطنيّة، وأداة لتعبئة الدّعم الدّاخلي، فقد أدانت أنقرة سياسات (بنيامين نتنياهو) تُجاه غزّة؛ ما أدّى إلى تعقيد العلاقات بين الجانبيْن. وعلى الرّغم من محاولات التّطبيع، مثْل إعادة تبادل السُّفراء، فإنّ الموقف التُّركيّ تُجاه حماس عام (2023) حدّ من تحقيق هذه الأهداف بشكلٍ فعّال؛ حيث تصاعدت التّوتُّرات بشكلٍ ملحوظ بعد الردّ الإسرائيلي على حماس في غزة خلال شهر(أكتوبر) من العام نفسه؛ ما دفع تركيا إلى سحب سفيرها من (تل أبيب)، وفرْض قيود تجاريّة على(إسرائيل). ومع تنامي الدَّعم التُّركيّ لحماس، أصبحت العلاقات مع إسرائيل أكثر توتُّرًا؛ ما زاد من تعقيد أيّ جهود؛ لتحقيق حلول سلميّة للقضيّة الفِلسطينيّة.

مع وصول حزب العدالة والتّنمية إلى لحكم، شهدت السّياسات الخارجيّة التُّركيّة تحوُّلات جذريّة، حيث ركّز قادة الحزب على تنفيذ تغييرات داخليّة، واستغلال الموقع(الجيوسياسي) لتركيا؛ بهدف تعزيز مكانتها كقوَّة إقليميّة كبرى. جاء ذلك في وقت كانت فيه خريطة الشّرق الأوسط تشهد محاولات لإعادة رسم موازين القُوى في المِنطقة. وفي هذا الإطار تسعى العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة إلى تحقيق نوع من التّوازن في المجالات: الاقتصاديّة، والسّياسيّة، والعسكريّة، الأمر الذي يحمل انعكاسات واضحة على مِنطقة الشّرق الأوسط .وقد تكون هذه المتغيّرات مؤشّرًا على تحوُّلاتٍ جديدةٍ قد تشهدها المِنطقة في المستقبل القريب. بناءً على ذلك، تستعرض هذه الدّراسة تطوُّر العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة خلال فترة حكم حزب العدالة والتّنمية من عام (2002) إلى عام (2023)، مع التُّركيّز على انعكاساتها على القضيّة الفِلسطينيّة.

1.2 مشكلة الدّراسة وأسئلتها:

تتمثَّل مشكلة الدّراسة في التَّباين القائم بين الخطاب السّياسيّ التُّركيّ_ الدّاعم للقضيَّة الفلسطينيَّة منذ تولّي حزب العدالة والتَّنمية السُّلطة عام (2002) _ واستمراريَّة العلاقات السّياسيَّة والاقتصاديَّة مع إسرائيل خلال الفترة ذاتها. الأمر الذي يثير تساؤلات حول ما إذا كانت القضيَّة الفلسطينيَّة تُوظَّف كأداة خطابيَّة في السّياسة الخارجيَّة التُّركيَّة، دون أن تشكّل عاملًا حاسمًا في تحديد طبيعة العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة.

وتتمثَّل مشكلة الدّراسة في السُّؤال الرَّئيس الآتي:

ما أثر تطوُّر العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة في عهد حزب العدالة والتّنمية (2002-2023)، وانعكاساتها على القضيّة الفِلسطينيّة؟

يتفرّع عن هذا السّؤال الرّئيس مجموعة من التّساؤلات الفرعيَّة، وهي:

1. ما مراحل تطوُّر العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة، منذ فترة إعلان الجمهوريّة التُّركيّة عام (1924)؟
2. ما الأهداف التُّركيّة- الإسرائيليّة من العلاقات بين البلدين، وما أبعادها؟
3. كيف كانت المواقف العربيّة، والإقليميّة، والدّوليّة من العلاقات التركيَّة_ الإسرائيليَّة قبل صعود حزب العدالة والتّنمية إلى الحكم؟
4. كيف ساهم صعود حزب العدالة والتّنمية على تطوُّر العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة؟
5. ما المحدّدات الدّاخليّة والخارجيّة للسّياسة التُّركيّة تُجاه القضيّة الفِلسطينيّة؟
6. ما الرُّؤية الاستشرافيَّة لمستقبل العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة، وانعكاساتها على القضيَّة الفِلسطينيّة؟

1.3 فرضيّة الدّراسة:

تفترض الدّراسة أنَّ تطوُّر العلاقات التُّركيَّة-الإسرائيليَّة خلال فترة حكم حزب العدالة والتَّنمية خضع لاعتبارات استراتيجيَّة ذات طابع سياسيّ واقتصاديّ، وأنَّ القضيَّة الفلسطينيَّة لم تشكّل عاملًا حاسمًا في توجيه تلك العلاقات، بل جرى توظيفها في الخطاب الإعلاميّ والسّياسيّ التُّركيّ؛ لتعزيز صورة تركيا الإقليميَّة والدَّوليَّة، دون أن يسفر ذلك عن تأثير ملموس في مسار القضيَّة الفلسطينيَّة، أو واقعها الميداني.

1.4 أهميّة الدّراسة

تكمن أهميّة هذه الدّراسة في:

1.4.1 الأهميّة العلميّة: تتجلّى أهميّة هذه الدّراسة في استعراض التّساؤلات المتعلّقة بتأثير تطوُّر العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة خلال الفترة الممتدة بين(2002 _2023)، وهي الحِقبة التي تزامنت مع حُكم حزب العدالة والتّنمية في تركيا، ومدى انعكاس هذا التطوُّر على القضيّة الفِلسطينيّة، كما تهدف الدّراسة إلى تحليل العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة بعد تولّي حزب العدالة والتّنمية، الذي يتبنّى توجُّهات إسلاميَّة في الحُكْم، مع تسليط الضَّوء على مدى مساهمة هذا الحزب في تحقيق تقدُّم ملموس لدعم القضيَّة الفِلسطينيَّة.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدّراسة إلى تحليل مراحل تطوُّر العلاقات بين الجانبين، وبيان دوْر صعود الحزب في إعادة تشكيل هذه العلاقات. بالإضافة إلى ذلك، تستعرض المواقف التُّركيّة تُجاه القضيّة الفِلسطينيّة قبل عام (2002) أي قبل وصول حزب العدالة والتّنمية إلى الحُكم، وتناقش ردود الفعل العربيّة، والإقليميّة، والدّوليّة، تُجاه العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة خلال تلك الحِقبة الزّمنيّة.

1.4.2 الأهميّة العمليّة: يمكن من خلال هذه الدّراسة رفْد وإثراء المكتبات العربيّة، والفِلسطينيّة بمعلومات حول أثر تطوُّر العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة في عهد حزب العدالة والتّنمية (2002-2023)، وانعكاساتها على القضيّة الفِلسطينيّة، وتقديم الإثراء المعرفي، والأكاديمي في مجال العلاقات الدّوليَّة، والعلوم السّياسيَّة، والمهتمّين بالشَّأن التُّركيّ والشَّرق أوسطيّ؛ ما ينتج عن ذلك تقديم توصيات لصُنّاع القرار الفلسطينيّين، والعرب.

1.5 أهداف الدّراسة:

تسعى الدّراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الآتية:

1- التَّعرُّف على مراحل العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة، منذ فترة إعلان الجمهوريّة التُّركيّة عام (1924).
2- فهم الأهداف التُّركيّة- الإسرائيليّة من هذه العلاقات، وأبعادها.
3- دراسة المواقف العربيّة، والإقليميّة، والدّوليّة تُجاه العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليَّة، قبل صعود حزب العدالة والتّنمية إلى الحُكم.
4- تحليل دور صعود حزب العدالة والتّنمية في تطوُّر العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة.
5- التَّعرُّف على المحدّدات الدّاخليَّة، والخارجيَّة للسّياسة التُّركيَّة تُجاه القضيَّة الفِلسطينيَّة.
6- استشراف مستقبل العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليّة، وانعكاساتها على القضيَّة الفِلسطينيّة.

1.6 نوع الدّراسة ومنهجها:

للإجابة عن تساؤلات الدّراسة، وفرضيّاتها، وتحقيق أهدافها، اعتمدت الدّراسة على مجموعة من المناهج:

1- المنهج التّاريخي: يعتمد على تحليل مجموعة من الكتب، والوثائق، والدّراسات السّابقة، والأبحاث العلميّة، والمقالات حول العلاقات التُّركيَّة – الإسرائيليَّة منذ عام (1949) م.، بالإضافة إلى دراسة النُّظُم التي تفسّر الرّؤية التُّركيَّة للقضيَّة الفِلسطينيّة عبر المراحل المختلفة.

2-منهج دراسة الحالة: يهدف إلى التَّعرُّف على حالة حزب العدالة والتّنمية، وتحليل العوامل المحيطة به، ودراسته دراسة شموليَّة

3-المنهج الوصفي التّحليلي: يُستخدم لوصف وتحليل العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة، وتأثيرها على القضيّة الفِلسطينيّة؛ نظرًا لقدرة هذه المنهجيَّة على تفسير الأُسس التي تقوم عليها هذه العلاقات؛ ويرتكز هذا المنهج على مفهومي: القوّة، والمصلحة؛ باعتبارها جوهر العلاقات بين الدُّول؛ ما يجعله أداة مهمَّة في تفسير العلاقات الدّوليّة، بما في ذلك التّحالفات، والصّراعات، والحروب بين الدُّول.

4-المنهج المقارن: يُستخدم للمقارنة بين طبيعة العلاقات التي جمعت (إسرائيل) بتركيا العلمانيَّة قبل وصول حزب العدالة والتَّنمية إلى الحكم عام (2002)، وكيف تغيَّرت هذه العلاقة بعد استلام الحزب ذي الطّابع الإسلاميّ للسُّلطة.

5- منهج تحليل المضمون: يعتمد على تحليل الدّراسات، والاتّفاقيّات، والمنشورات ذات الصّلة، من خلال مصادر تركيَّة، وإسرائيليَّة، وفلسطينيَّة.

6- منهج تحليل النُّظُم: يُستخدم في البحث العلمي؛ لفهم النُّظُم المعقّدة، وتحليلها؛ بهدف دراسة التَّفاعلات والارتباطات بين مكوّنات النّظام، وتحديد كيفيّة تأثيرها على سلوكه ككُلّ.

1.7 حدود الدّراسة:

الحدود الزّمنيّة: تغطّي هذه الدّراسة الفترة الزّمنيّة من عام (2002_2023)، وهي المرحلة التي تولّى فيها حزب العدالة والتّنمية السُّلطة في تركيا.

الحدود المكانيّة: تركّز الدّراسة على النّطاق الجغرافيّ الذي تجري فيه العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة، وانعكاساتها على القضيّة الفِلسطينيّة، تحديدًا في تركيا، وإسرائيل، وفلسطين.

الحدود الموضوعيّة: يتمثّل في دراسة أثر تطوُّر العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة خلال عهد حزب العدالة والتّنمية بين (2002-2023)، وانعكاساتها على القضيّة الفِلسطينيّة.

1.8 الدّراسات السّابقة:

1- دراسة (محمد العناني،2023) بعنوان: تاريخ العلاقات التُّركيّة- الإسرائيليّة 1949-1991

هدفت الدّراسة إلى تسليط الضّوء على العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة، التي وفّرت بيئة ملائمة لتحقيق تطوُّر أكبر في المجالات السياسيّة، والاقتصاديّة، والأمنيّة، والعسكريّة؛ لما لها من أهميّة

إقليميّة ودوليّة، وتأثيرات محتملة على الأمن القوميّ لدول الجوار التُّركيّ، لاسيَّما الدُّول العربيّة، والإسلاميّة، كذلك تناولت الدّراسة انعكاسات هذه العلاقات على القضيَّة الفِلسطينيَّة، ودورها في التَّأثير على توازن القوى في المِنطقة، الذي يميل_ أساسًا_ لصالح قوى غير عربيّة.

وقد حاولت الدّراسة الإجابة عن السُّؤال الرّئيس: ما أبرز خصائص السّياسة الخارجيّة التُّركيَّة خلال فترة الحرب الباردة؟ وما أهمّ المراحل التي مرّت بها العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة؟ وما أبرز محدّدات هذه العلاقات؟

2-- دراسة (أحمد الزعتري، 2022) بعنوان: أثر تطوُّر النّظام السّياسيّ التُّركيّ في عهد حزب العدالة والتّنمية على السّياسة الخارجيّة التُّركيّة (2002-2022): فلسطين نموذجًا.

تناولت هذه الدّراسة مدى تأثير تطوُّر النّظام السّياسيّ التُّركيّ على السّياسة الخارجيّة للدَّولة، وانعكاس ذلك على القضيَّة الفِلسطينيَّة. كذلك ناقشت أهمّ التّغيُّرات التي طرأت على النّظام السّياسيّ التُّركيّ خلال فترة حكم حزب العدالة والتّنمية (2002 – 2020). وتهدف الدّراسة إلى:

_ التَّعرُّف على سمات النّظام السّياسيّ التُّركيّ.

_معرفة أهمّ التعديلات الدُّستوريَّة التي طرأت على النظام التُّركيّ.

_دراسة أثر تطوُّر النظام السّياسيّ التُّركيّ على تغيُّر الموقف الرّسمي التُّركيّ تُجاه المِلفّ الفلسطينيّ.

وقد خلصت الدّراسة إلى أنّ النّظام السّياسيّ التُّركيّ شهد تطوُّرًا تدريجيًّا على مختلف المستويات: السّياسيّة، والاقتصاديّة، والعسكريّة، والتّشريعيّة؛ ما انعكس على السّياسة الخارجيّة التُّركيّة بشكلٍ عام، والقضيَّة الفلسطينيَّة بشكلٍ خاص، كما ساهم حزب العدالة والتنمية في تعزيز الدَّعم للقضيَّة الفلسطينيَّ.

وقد ساعد حزب العدالة والتّنمية في التدرُّج في تطوُّر دعم القضيَّة الفِلسطينيّة، ومساندتها، من خلال استعراض أهمّ التّعديلات الدُّستوريّة على النّظام السّياسيّ التُّركيّ، وبذلك فإنّ هذه التَّطوُّرات في النّظام السّياسيّ التُّركيّ، مثل: إصلاح قوانين الحُرّيّات، وانتخاب الرّئيس_ عن طريق التّصويت الشّعبيّ_ وتعزيز السُّلطات المدنيّة، قد سهّلت الطّريق أمام قيادة حزب العدالة والتّنمية؛ للعمل بقوّة واستقلاليّة، كذلك ساعدت هذه التطوُّرات تركيا في مجالات السّياسة الخارجيَّة التُّركيَّة، وموقفها الدّاعم للقضيَّة الفِلسطينيَّة.

3- دراسة (فادي الشبيل،2021) بعنوان: العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة في عهد الرّئيس أردوغان (2014-2022)

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان طبيعة العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة في عهد الرّئيس(أردوغان) (2014- 2020) وذلك من خلال تتبُّع جذور العلاقات، وكيفيّة نشأتها، وتطوُّرها حتى وصولها إلى عهد الرّئيس(أردوغان)، بالإضافة إلى التَّعرُّف على المحدّدات الدّاخليّة والخارجيّة لتلك العلاقات، خاصّةً في عهد حزب العدالة والتّنمية التُّركيّ، الذي ينتمي إليه الرّئيس التُّركيّ (أردوغان).

وفي سبيل الوصول إلى نتائج ذات أثر واقعي ملموس، استخدم الباحث منهج (نظريّة الدّور)، و(منهج صُنع القرار الخارجيّ) اللذيْن يخدمان هذه الدّراسة. توصَّل الباحث إلى نتائج مُهمّة، كان من أبرزها:

_ أنّ هناك محدوديّة في الصّراع السّياسيّ، والإعلاميّ، والأيديولوجيّ بين تركيا و(إسرائيل) فيما يتعلّق بالمصالح المشتركة بينهما؛ ما يؤكّد حرْص كلا الطّرفيْن على استمرار العلاقات الاقتصاديَّة.

_أنّ تركيا تدرك دوْر(إسرائيل)، وحجمها الاقتصادي في المِنطقة؛ لذلك فهي تتجنّب تقديم أيّ شكلٍ من أشكال المساعدات ذات الطّابع العسكريّ، والأمنيّ.

_أنّ ثورات (الرّبيع العربي) شكّلت حافزًا لكلٍّ من تركيا و(إسرائيل)؛ لإعادة العلاقات بينهما.

4- دراسة (محمد خير الحراحشة،2020) بعنوان: تطوُّر العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة، وانعكاساتها على القضيّة الفِلسطينيّة" 2012-2018"

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان الموقف التُّركيّ من القضيّة الفِلسطينيّة، وذلك من خلال توضيع العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة، ومستوى تطوُّرها، بالإضافة إلى التَّعرُّف على الموقف التُّركيّ في النّظام الدَّولي، وقدرة تركيا على التّدخُّل، والتّأثير في القرارات المتعلّقة بالقضيّة الفِلسطينيّة، إلى جانب الوقوف على طبيعة العلاقة ما بين تركيا وإسرائيل، وأثر ذلك على مسار القضيّة الفِلسطينيّة. وأجابت الدّراسة عن السّؤال المحوريّ: ما أثر العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة على القضيَّة الفِلسطينيَّة في ظلّ حزب العدالة والتّنمية؟ والأسئلة المتفرّعة عن هذا السُّؤال. وقد خلصت الدّراسة إلى أنّ العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة قد تميَّزت_ على مدى ستة عقود_ بوجود مصالح ومنافع متبادلة على جميع المستويات، وذلك برعاية سلسلة من الحكومات التُّركيَّة المتعاقبة التي

حكمت تركيا، خاصّةً حكومة (حزب العدالة والتّنمية) في فترة الدّراسة (2012 -2018)، كذلك فإنّ تركيا_ رغم الوضْع الإقليميّ الملتهب _ تحاول الإبقاء على علاقاتها مع(إسرائيل)؛ لضمان حصّتها الاقتصاديّة، وتحقيق المصالح المتبادلة التي يحتاج إليها الطّرفان.

5- دراسة (رشا الباز،2020) بعنوان: إشكالية الموقف التُّركيّ من القضيّة الفِلسطينيّة

سلّط المقال الضّوء على إشكاليّات الموقف التُّركيّ من القضيّة الفِلسطينيّة. وقد قُسّم إلى عنصرين: تناول الأوّل تطوُّر العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة، حيث لم تكن هذه العلاقات وليدة اعتراف تركيا بـ(إسرائيل) في (28 فبراير 1949)، بل تعود إلى ما قبل ذلك بكثير، إذ بدأت تلك العلاقات قبل قيام الدَّولة القوميّة لدى الطّرفيْن، أمّا العنصر الثّاني، فقد تطرَّق إلى الموقف التُّركيّ تُجاه القضيَّة الفِلسطينيَّة.واختتم المقال بالإشارة إلى أنّ السّياسة التُّركيّة لا تخضع للحسابات العاطفيَّة، بل تحكمها عوامل متعدّدة، محليّة، وإقليميّة، ودوليّة، تقلُّص من خياراتها، وتخفض سقْف طموحاتها؛ لذا لا ينبغي الإفراط في التَّوقُّعات الإيجابيَّة التي قد تحقّقها القضيّة الفِلسطينيّة؛ اعتمادًا على الموقف التُّركيّ، وهو ما أدركته الحكومة الفِلسطينيَّة بعد سلسلة من التطوُّرات التي تشير إلى مزيد من التّقارب بين فلسطين، ومصر، والمملكة العربيّة السُّعوديّة، بإنشاء مجالس أعمال رفيعة المستوى، وهياكل ثُنائيّة جديدة.

6 - دراسة (طنطاوي،2017) بعنوان: السياسة التركية تجاه إسرائيل وفلسطين: الاستمرارية والتغيير في علاقات المثلث التركي الفلسطيني الإسرائيلي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية (2002-2016).

تتعمَّق هذه الأطروحة في دراسة السّياسة الخارجيّة التُّركيّة تُجاه(إسرائيل)، وفلسطين. في فترة حُكم حزب العدالة والتّنمية ما بين (2002 _ 2016). وتُصاغ العلاقة بين هذه الدُّول الثّلاث على أنّها المثلّث(التُّركيّ-الفلسطيني-الإسرائيلي). الَّذي شكَّل إحدى ركائز السّياسة الخارجيَّة التُّركيَّة في ظلّ حزب العدالة والتّنمية.

اعتمد الباحث في دراسته على النَّظريَّة التَّحليليَّة، ويثبت البحث أنّ سياسة حزب العدالة والتّنمية الخارجيّة، ترتكز على المصالح الماديَّة، والمثاليَّة. كذلك تستند الأطروحة إلى دراسة التغيرات في العلاقات، بدءًا من الهجرة اليهوديّة إلى الدَّولة العثمانيّة، وصولًا إلى محاولة الانقلاب عام (2016)، مع التُّركيّز على الفترة الممتدَّة بين (2002-2016).

7- دراسة (محمد العناني،2017) بعنوان تركيا والصّراع الفلسطيني_ الإسرائيليّ في ظلّ حكومة حزب العدالة والتّنمية "2002-2015"

هدف البحث إلى فهْم الدّور التُّركيّ، وتداعياته على القضيَّة الفِلسطينيَّة في ظلّ حكم حزب العدالة والتّنمية التُّركيّ منذ عام (2002 م)، وذلك من خلال التَّعرُّف على المرتكزات التي تستند إليها تركيا؛ لتعزيز دورها تُجاه القضيّة وانعكاساتها.

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، والمنهج التّحليلي، حيث ناقش تطوُّر السّياسة الخارجيَّة التُّركيَّة، وأوضح دوْر المؤسَّسة العسكريَّة في الحياة السّياسيَّة التُّركيَّة، كذلك كشف عن طبيعة العلاقات التُّركيَّة الإسرائيليَّة، والعلاقات التُّركيَّة العربيَّة. سلَّط البحث الضَّوء على المواقف التُّركيّة تُجاه القضيّة الفِلسطينيّة، بما في ذلك موقف تركيا من عمليّة السّلام الفِلسطينيَّة، ومن الحروب الإسرائيليّة ضدّ الشّعب الفلسطيني، كما تناول محدّدات، وعوائق الدّور التُّركيَ في القضيّة الفِلسطينيّة، وتطرَّق إلى علاقة تركيا بحركة المقاومة الإسلاميَّة (حماس)، مبرّرًا مؤشّرات تراجُع الدَّور التُّركيّ.

ناقش البحث سيناريوهات مستقبل الدّوْر التُّركيّ تُجاه القضيَّة الفِلسطينيَّة، التي تتراوح بين الاقتراب من محور الممانعة، أو التَّحوُّل إلى محور الاعتدال، أو الاستمرار في لعْب دوْر الوسيط، مؤكّدًا على فشل تركيا في إيجاد حلّ للقضيَّة الفِلسطينيَّة. واختتم البحث بتقديم مجموعة من التَّوصيات، كان من أبرزها ضرورة إعادة الحكومة التُّركيّة النَّظر في سياستها الخارجيَّة مع مصر؛ من أجل الإسهام في حلّ القضيَّة الفِلسطينيَّة.

8- دراسة (أركان عدوان، 2014) بعنوان: تطوُّر العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة في عهد العدالة والتّنمية"2002-2013"

تناولت هذه الدّراسة تحليل طبيعة العلاقات التُّركيَّة – الإسرائيليَّة منذ تولّي حزب العدالة والتّنمية السُّلطة في تركيا عام(2002) وحتّى عام(2013)، وقد توصّلت الدّراسة إلى أنّه على الرّغم من الحديث عن التّوتُّر في العلاقات بين البلدين منذ عام(2002)، والموقف المعارض لصُنّاع القرار الأتراك تُجاه السّياسات الإسرائيليّة في المِنطقة، إضافةً إلى انتهاج تركيا سياسة الانتقاد العلني لإسرائيل في المِنطقة، التي أصبحت سِمة بارزة للسّياسيّين الأتراك في مختلف المحافل الدّوليّة، والإقليميّة، وكذلك الحملات الانتخابيَّة الدّاخليَّة، الأمر الذي كان له انعكاسات إيجابيّة مهمّة على صورة تركيا: عربيًّا وإسلاميًّا. استطاعت الحكومة التُّركيّة _من خلال هذه السّياسة_

إعادة صياغة استراتيجيّتها الخارجيّة في التّعامل مع دول الجوار الإقليمي التي تميّزت العلاقات معها_ في الفترات السّابقة_ بالتّوتُّر أو عدم التّعاون على أقلّ تقدير. وقد أصبحت حالة التّوتُّر في العلاقات مع(إسرائيل)، وسياسة الانتقاد التُّركيّ لممارساتها، إحدى أهمّ وسائل السّياسة الخارجيَّة التُّركيَّة؛ لكسْب تأييد الرّأي العامّ، سواء على المستوى الدّاخلي، أو العربيّ والإسلاميّ، ما ساهم في تعزيز مكانة تركيا إقليميًّا، وزيادة حضورها في القضايا العربيّة والإسلاميّة خلال فترة الدّراسة.

إلّا أنّ استعراض طبيعة العلاقات التُّركيّة – الإسرائيليّة، وتحليلها خلال تلك الفترة، يُظهر أنّ العلاقات بين البلدين شهدت نموًّا وتقدُّمًا في العديد من المجالات، على الرّغم من سياسة الانتقاد وعدم الرّضا عن الممارسات الإسرائيليّة التي عبَّرت عنها الحكومة التُّركيّة في العديد من المناسبات. وهذا يدلّ على البُعد الخطابي، والدّعائي في السّياسة الخارجيَّة التُّركيَّة، وعدم التّطابق بين الخطاب التُّركيّ المُعلن، والسّياسة التُّركيّة الواقعيّة في علاقاتها الإقليميَّة والدّوليَّة.

9- دراسة (عاهد مشاقبة،2013) بعنوان: العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة، وانعكاساتها على دول الجوار العربي.

هدفت الدّراسة إلى تسليط الضَّوء على العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة، باعتبارها علاقات شكّلت بيئة ملائمة؛ لتحقيق تطوُّر أكبر في مجالات سياسيّة، واقتصاديّة، وأمنيّة، وعسكريّة، التي تتمتَّع بأهميَّة إقليميَّة، ودوليَّة، فضلًا عن أثارها المحتملة على الأمن القوميّ العربيّ، لا سيَّما القضيّة الفِلسطينيّة. كما تناولت الدّراسة التَّأثيرات الآنية، والمستقبليّة السلبيّة لهذا التّحالف على توازن القوى في المِنطقة الذي يميل_ أساسًا_ لصالح قوى غير عربيَّة.

وأجابت الدّراسة عن السُّؤال الرّئيس: ما العوامل الدّاخليَّة والخارجيَّة التي تحكَّمت في مسيرة العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة؟ وما انعكاساتها على الدُّول العربيَّة، خاصّةً القضيّة الفِلسطينيَّة؟ وقد اعتمدت الدّراسة منهج تحليل النُّظم في العلاقات الدَّوليَّة في ظلّ المرحلة الانتقاليَّة التي تمرُّ بها العلاقات التُّركيّة الإسرائيليَّة؛ بهدف عرض خصائصها، وأبعادها من خلال دارسة نظريَّة تحليليَّة.

وخلصت الدّراسة إلى التّوصيات الآتية:

- الاستفادة من الدّوْر التُّركيّ في مِنطقة الشّرق الأوسط، وكسْب هذه القوّة لصالح القضايا العربيّة وعلى رأسها القضيَّة الفِلسطينيَّة.

- العمل على تقوية العلاقات التُّركيّة- العربية؛ لكسْب تركيا حليفًا استراتيجيًّا في المِنطقة.

كما توصّلت الدّراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- تسعى تركيا إلى المحافظة على علاقتها مع الدُّول العربيَّة، مع الحفاظ على مصالحها مع (إسرائيل) في الوقت ذاته.

- تعاظُم الدّور التُّركيّ في المِنطقة قد يتعارض مع مصالح الأطراف الإقليميّة؛ ما يدفع تركيا إلى انتهاج سياسة مرنة، قابلة للأخذ والرَّد، بما يتلاءم مع مصالحها

10- دراسة (ايمن يوسف،2019) بعنوان: "القضيّة الفِلسطينيّة وإسرائيل في السّياسة الخارجيّة التُّركيّة.

شكّل صعود حزب العدالة والتّنمية إلى سدّة الحكم في تركيا عام (2002)، وما رافقه من خطاب قوميّ، وعثمانيّ، ودينيّ، بدلًا من خطاب الدَّولة العلمانيّة الأتاتوركيّة، نقطة تحوُّل في سلوك تركيا السّياسيّ، تُجاه القضيَّة الفِلسطينيَّة. وقد انطلق هذا التّحوُّل من أيديولوجيا الحكم القريبة من حركة حماس، ومن البُعد الدّيني للقضيّة الفِلسطينيّة من جهة، ومن التَّحوُّل في الدَّوْر الذي يراه صُنّاع القرار في(أنقرة)، حيث انتقلوا من التَّركيز على الغرب، خاصّةً بعد فشل المساعي المتكرّرة للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبيّ، إلى تقديم تركيا نفسها كقوّة إقليميّة فاعلة، تمتلك أوراق تأثير، من بينها القضيّة الفِلسطينيَّة.

ويفسّر هذا التَّحوُّل تصاعد الدّعم السّياسيّ، والاقتصاديّ، والثّقافيّ للشّعب الفلسطينيّ، إلى جانب حرص تركيا على الحفاظ على علاقة إيجابيَّة مع القيادة الفِلسطينيَّة وحركة حماس على حدّ سواء، فضلًا عن سعيها للعْب دوْر الوسيط في مِلفّ المصالحة الفِلسطينيَّة.

1.9 التّعقيب على الدّراسات السّابقة:

تنوّعت الدّراسات وتباينت فيما بينها، حيث سعى بعضها إلى تناول العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة عبر التاريخ مثل دراسة (عاهد مشاقبة،2013)، ودراسة (اركان عدوان، 2014) من خلال استعراض طبيعة المصالح المشتركة من تلك العلاقات، إلى جانب تناول العلاقات التُّركيَّة_ العربيَّة عبر التّاريخ الطَّويل.

وتؤكّد الدّراسات أنّ العلاقة التُّركيَّة_ العربيَّة تقوم على التّقارب الجغرافي المشترك، والعامل الدّيني، في حين أنَّ العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة تقوم على المصالح، كما تناولت الدّراسات_

مثل دراسة (محمد خير الحراحشة،2020) _ التطوُّر التّاريخي للدَّور التُّركيّ على الصّعيديْن: الدَّوليّ والإقليميّ.

1.9.1 أوجه الاختلاف:

تتميَّز هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة بما يلي:

1- العمل على تعزيز المعرفة الشاملة حول العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة منذ عام (1924-2023).

2-سدّ الفجوات والثَّغرات في دراسة الصّراع الفلسطينيّ_ الإسرائيليّ.

3-توفير الفرصة، وفتح قنوات تواصل فعّالة، مع التَّركيز على المختصّين في هذا المجال.

4-طرح أفكار جديدة، ورؤى؛ لمناقشة العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة، وتداعياتها على القضيّة الفِلسطينيّة.

5-إثراء النّقاشات، وتوسيع وجهات النَّظر حول العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة، ودور حزب العدالة والتّنمية فيها.

6-تقديم توصيات تسهم في رسم وتفسير السّياسات المتعلّقة بالعلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة، والقضيَّة الفِلسطينيَّة.

1.9.2 جوانب الاستفادة من الدّراسات السّابقة:

لا شكّ في أنّ الدّراسة الحاليّة استفادت بشكلٍ كبير من الدّراسات السّابقة، حيث سعت إلى توظيف العديد من الجهودالبحثيَّة؛ بهدف الوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة، ومعالجتها بصورة شموليّة.
ومن أبرز الجوانب العلميَّة التي استفادت منها الدّراسة، ما يلي:
لقد أسهمت الدّراسات السّابقة في تمكين الدّراسة الحاليّة من صياغة عنوانها البحثيّ بدقَّة، والذي جاء تحت عنوان -**" أثر تطوُّر العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة في عهد حزب العدالة والتّنمية (2002-2023) وانعكاساتها على القضيّة الفِلسطينيّة "**.

1- استفادت الدّراسة الحالية من جميع الدّراسات السّابقة في تحديد المنهج الأنسب لها؛ ما ساهم في دقّتها، وموضوعيّتها.

2- تتميّز هذه الدّراسة عن غيرها من الدّراسات السّابقة على المستوى المحليّ بتناولها بُعديْن أساسيّين في عنوان واحد، هما: تطوُّر العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة، وانعكاساتها على القضيَّة الفِلسطينيّة. ووفقًا لما توصَّلت إليه الباحثة، تُعدّ هذه الدّراسة الأولى من نوعها محليًّا، التي تسلّط

الضَّوء على أثر تطوُّر العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة في عهد حزب العدالة والتّنمية (2002-2023)، وانعكاساتها على القضيَّة الفِلسطينيّ

الفصل الثاني:

الإطار التّاريخي للعلاقات التُّركيّة- الإسرائيليّة.

2.1 المسار التّاريخي للعلاقات التُّركيّة- الإسرائيليّة

2.1.1 مرحلة النّشأة (1907-1923):

2.1.2 مرحلة النُّضوج (1924-1948):

2.1.3 مرحلة التَّوتُّر (1949-1980):

2.1.4 مرحلة المدّ والجزر بين (1981-1990):

2.1.5 مرحلة الاستقرار (1991-2001):

2.1.6 مرحلة المدّ والجزر (عدم الثبات) 2002-2023:

2.2 المقاربات النَّظريَّة لتفسير العلاقات التُّركيّة- الإسرائيليّة.

2.2.1 المنظور الواقعي

2.2.2 المنظور اللّيبرالي

2.2.3 المنظور البنائيّ

الفصل الثاني:

الإطار التّاريخي للعلاقات التُّركيّة- الإسرائيليّة.

2.1 المسار التّاريخي للعلاقات التُّركيّة- الإسرائيليّة:

2.1.1 مرحلة النّشأة (1907-1923):

تمتدُّ جذور العلاقات التُّركيّة-الإسرائيليّة إلى الحقبة العثمانيَّة، حيث بدأت التّفاعلات بين اليهود والسُّلطات العثمانيَّة، لا سيَّما من خلال (جمعيّة الاتّحاد والتّرقي). ومع مطلع القرن العشرين، اكتسبت تلك العلاقات طابعًا أكثر وضوحًا، خاصّةً مع تنامي الحركة الصُّهيونيّة، وسعيها إلى إقامة (وطن قومي لليهود) في فلسطين (السهلي، 2004).

من خلال الخطّة التّمهيدية لمؤتمر(بازل) المنعقد عام (1897)، عملت على وضْع سياسة منظَّمة تهدف إلى تسهيل هجرة (اليهود) إلى فلسطين، واستيطانها؛ ما عزّز أطماعهم تُجاهها، وساهم في تصاعد حركة الهجرة، تمهيدًا لإقامة دولتهم. غير أنّ هذه المحاولات قوبلت برفْضٍ قاطع من السُّلطان عبد الحميد الثاني، الذي اتَّخذ موقفًا حازمًا في التَّصدّي لها، رغم الضُّغوط المتكرّرة لإقناعه، وقد أكّد السُّلطان موقفه بشكلٍ واضحٍ وحاسمٍ، إذ وجَّه رسالة إلى (تيودور هرتزل) أكَّد فيها رفْضه القاطع لأيّ مساسٍ بأرض فلسطين.

أوضح السُّلطان موقفه قائلًا:" إنّه لا يقبل التّخلي عن شبرٍ واحدٍ من الأراضي الفِلسطينيَّة، مبيّنًا أنّ هذه الأرض ليست مِلكًا شخصيًّا له، بل هي مِلك الأمَّة الإسلاميّة بأسرها، فهي التي دافعت عنها، وروتها بدماء مجاهديها. كما أكّد أنّ أيّ محاولة لاقتطاع من فلسطين من الدَّولة الإسلاميّة مرفوضةٌ تمامًا، مشدّدًا على أنّ بقاء الخلافة يشكّل عائقًا أمام تنفيذ أيّ مُخطَّطٍ من هذا النَّوع. وختم رسالته بالتّأكيد على إصراره. قائلًا:" إنّه لن يسمح بفصل فلسطين عن جسد الدّولة الإسلاميّة ما دام حيًّا" (نتشة،1991).

وبعد محاولاتٍ مستمرّة، تمكَّن زعيم الحركة الصُّهيونيّة(هرتزل) من الحصول على دعم بعض الدُّول الأوروبيَّة؛ لإقامة دولة لليهود؛ حيث كانت(بريطانيا) و(فرنسا) من أوائل الدُّول التي أيَّدت مشروعه، ومارستا ضغوطًا على الدَّولة العثمانيَّة؛ بهدف ترتيب لقاء مع السُّلطان عبد الحميد الثّاني.

استغلّ(هرتزل) الأوضاع الماليّة المتردّية للدَّولة العثمانيّة_ آنذاك_، وقدّم عرضًا مغريًا بتسوية ديونها. وقال في هذا السّياق:" إذا حصلنا على فلسطين، سنقدّم لتركيا دعمًا كبيرًا، سواءٌ من خلال

عطايا، أو مساعدات متنوّعة، بالإضافة إلى استعدادنا لإصلاح أوضاعها الماليّة. وأكّد استعداده للالتزام بالقوانين المدنيّة بخصوص الأراضي التي يمتلكها السُّلطان، رغم صعوبة التّمييز_ آنذاك_ بين السُّلطة المِلكيّة والممتلكات الخاصَّة.

على ضوء ذلك، بدأت الحركة الصُّهيونيّة بشنّ حملة إعلاميَّة مكثَّفة عبْر الصّحافة العالميّة ضدّ الدَّولة العثمانيّة، بالتَّزامن مع توحيد جهود القوى المعارضة للسُّلطان عبد الحميد داخل الدّولة (الصلابي، 2020).

مع مطلع القرن العشرين، شهدت الإمبراطوريّة العثمانيَّة تحوُّلات سياسيَّة واجتماعيَّة، كان من أبرزها (الثورة الشَّبابيَّة) عام (1908) التي أسفرت عن سلسلة من الإصلاحات الدّاخلية.

أتاحت هذه التَّغيُّرات لليهود فرصة أوسع للتَّفاعل مع الحكومة العثمانيَّة؛ لا سيَّما خلال الحرب العالميَّة الأولى (1914-1918)، حيث انحازت الإمبراطوريَّة إلى القوى الخاسرة، وعلى رأسها(ألمانيا). خاض الجيش العثماني معارك شرسة، أبرزها في شبه جزيرة (غاليبولي)؛ بهدف حماية القسطنطينيَّة من قوّات التَّحالف.

غيْر أنّ الحرب ألحقت خسائر فادحة بالجيش العثمانيّ، فقد أصيب معظم الجنود بأمراض، إلى جانب سقوط عددٍ كبيرٍ منهم.

وفي نهاية المطاف، وقّعت الدَّولة العثمانيَّة هُدنة مع(بريطانيا) للخروج من الحرب؛ ما عمَّق الأزمة السّياسيّة، والاقتصاديّة داخل الإمبراطورية؛ وأسهم في تسريع انهيارها بعد نهاية الحرب العالميّة الأولى(الجزيرة،2021).

دخلت تركيا الحرب العالميّة الأولى في عام (1918) لتذوق مرارة الهزيمة، إذْ تمّ تقسيم أملاكها بين الدُّول الأوروبيَّة المنتصرة، وهي: [فرنسا، وبريطانيا، واليونان] (السليمي،2001، ص 18).

بعد جهودٍ كبيرةٍ بذلها(هرتزل)؛ للقاء السُّلطان عبد الحميد الثاني، وافق الأخير على الاجتماع به لمدّة ساعتين فقط؛ بهدف الاستماع إليه، والاطّلاع على الحقائق المتعلّقة بالخُطط اليهوديّة، ونفوذهم العالمي، بالإضافة إلى بحث السُّبل الممكنة لحماية الدّولة العثمانيّة من المخاطر التي قد يسبّبها(اليهود).

وقد قدّم(هرتزل)_ خلال اللّقاء_مجموعةً من العروض للدّولة العثمانيّة مقابل السَّماح لليهود بالاستيطان في فلسطين، ومن بينها تخفيف عبْء الدُّيون الملقاة على الدَّولة. ومع ذلك، قوبلت هذه

العروض بالرَّفض القاطع. وأصرّ السُّلطان عبد الحميد على عدم بيْع أيّ أراضٍ في فلسطين لليهود، أو منحهم امتيازات قد تؤدّي إلى شرعيّة وجودهم على أرضها (النعيمي، 2016).

على إثر ذلك بدأت الحركات الصُّهيونيَّة العالميَّة بدعم أعداء السُّلطان من بينهم: (الأرمن)، و(حركة الاتحاد والتَّرقي)، إضافةً إلى كل من كان يسعى للانفصال عن الدّولة العثمانيّة. واستغلّ اليهود تدهور الوضْع داخل الدَّولة العثمانيّة، وتصاعد الاحتجاجات، والتَّمرُّد في صفوف الجيش، لا سيَّما التَّمرُّد الذي قاده به بعض الضُّباط بين عامي (1906-1907)، حيث وُجّهت اتّهامات إلى السُّلطان بالخيانة، وكان وراء تلك الاحتجاجات، والمظاهرات حركة (الاتّحاد والتّرقّي) المدعومة من الخارج، فقد كانت تسعى إلى تحويل تركيا إلى دولة حديثة.

واستجابةً للمطالبات، أعاد السُّلطان عبد الحميد العمل بالدُّستور، والبرلمان عام (1908)، حيث منَح وسامًا رفيعًا لزعيم الصُّهيونيَّة (تيودور هرتزل). غير أنَّ هذه الواقعة تمّ إخفاؤها عن سياقها التّاريخي، وظرفها؛ للإيهام بأنّ السُّلطان عبد الحميد لم يمِل للصّهاينة، ولم يفرّط في فلسطين (الفقيه، 2020)

بدأت الحركات الصُّهيونيَّة العالميَّة بدعم خصوم السُّلطان، مثل(الأرمن)، وحركة (الاتّحاد والتَّرقي)، بالإضافة إلى كلّ من سعى للانفصال عن الدَّولة العثمانيَّة. واستغلّ اليهود حالة التَّدهور الدّاخلي التي كانت تمرُّ بها الدَّولة العثمانيَّة، الّتي شهدت احتجاجات، وتمرُّدات داخل صفوف الجيش بين عامي (1906 و1907)، حيث وجَّهت اتّهامات بالخيانة للسُّلطان. وكانت حركة (الاتّحاد والتَّرقي) _ المدعومة خارجيًّا_ تقف خلف تلك الاحتجاجات، والمظاهرات؛ بهدف تحويل تركيا إلى دولة حديثة.

في ظلّ هذه الظُّروف، وتجاوبًا مع المطالبات الشَّعبيَّة، وضغوط تلك الحركات، أعاد السُّلطان عبد الحميد العمل بالدستور، والبرلمان عام (1908) (عبد الرؤوف، 2024).

ترى **الباحثة** مما سبق، أنّ الدَّولة العثمانيَّة كانت حريصة على عدم القَبول بمشروع توطين اليهود في فلسطين، وأنّ السُّلطان عبد الحميد رفَض إعطاء الوعد لزعيم الحركة الصُّهيونيَّة_ آنذاك_ (هرتزل)، إلّا أنّ المؤرّخ التُّركيّ (نظيف) يؤكّد أنّ السُّلطان عبد الحميد طلب مساعدة من(هرتزل)، وقام بتقليده وسام الدَّولة العثمانيَّة.

2.1.2 مرحلة النُّضوج (1924-1948):

بعد سقوط الإمبراطوريَّة العثمانيَّة_ خلال هذه المرحلة_ ركَّزت تركيا على بناء هُوِيّتها السّياسيّة كدولة قوميَّة، في الوقت الذي واصلت فيه الحركة الصُّهيونيَّة مساعيها؛ لإقامة دولة يهوديّة على أرض فلسطين(أبو عجوة، 2009).

تمّ إلغاء نظام الخلافة الإسلاميَّة في تركيا بعد أنْ تسلَّم (مصطفى كمال أتاتورك) مقاليد الحُكم عام (1924)، حيث عمل على تطبيق مبدأ السَّلام في الدّاخل، والسَّلام في الخارج، ورغم ذلك، ظلَّت علاقة تركيا بالقضيَّة الفِلسطينيَّة قائمة، لكن بظروف مختلفة، تأثَّرت بمبدأ العزلة والكماليَّة خلال الفترة الأتاتوركيَّة، (1923-1938)، والتي ركّز فيها (أتاتورك)على تقييد السّياسات الدّاخليَّة للدَّولة (أنفيين، 2023)؛ ما انعكس على مواقف تركيَّة الخارجيّة، خاصَّةً القضيّة الفِلسطينيّة.

قبل تولّي(أتاتورك) رئاسة الجمهوريَّة التُّركيّة، كان شخصيَّة بارزة في حركة (الشَّباب الأتراك)، وقد تبنّى_ بالكامل_ فكرة الهُوِيّة، والثَّقافة الأوروبيَّة.

عمل(أتاتورك_) على تحويل النّظام الإمبراطوريّ العثمانيّ إلى جمهوريَّة علمانيّة حديثة، وأجرى إصلاحاتٍ جذريَّة في مؤسَّسات الدَّولة؛ لتتوافق مع متطلبات الحضارة الأوروبيَّة.

شهدت فترة حكمه العديد من الثَّورات الدّامية، الّتي أثَّرت بشكلٍ كبيرٍ على الشَّعب التُّركيّ، مثل (ثورة كوشجيري) بين عامي (1920 و1921)، و(ثورة ديرسم). (Tatli E،2022)

خلال هذه المرحلة سعت تركيا _ جاهدة_؛ لتعزيز علاقاتها مع الغرب، معتبرةً أنّ التَّقارب مع(إسرائيل) يمثّل إحدى الوسائل؛ لتحقيق هذا الهدف.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مؤسّس(إسرائيل) (ديفيد بن غوريون) كان يحمل الجنسيَّة العثمانيَّة، ويتحدَّث اللُّغة التُّركيّة، إذ تلقّى تعليمه في مجال القانون بمدينة (إسطنبول) (أنفيرين، 2023)

في عام (1946)، شهدت إحدى الأحداث التّاريخيَّة البارزة موقفًا لرئيس الوزراء العراقي نوري السّعيد، الذي دافع عن المعاهدة العراقيّة_ التُّركيّة مؤكّدًا أنّها تتضمَّن دعم الحكومة التُّركيّة لقضيّة فلسطين.

ومع ذلك، كشفت مناقشات الأمم المتَّحدة حول القضيَّة الفِلسطينيَّة عن رفْض تركيا للمقترح العراقي الذي دعا إلى الاعتراف بحقّ العرب في فلسطين.

يُذكر أنّ رئيس الوزراء العراقي طلب من تركيا تقديم وثيقة رسميَّة سريَّة تعترف فيها بحقوق الفلسطينيّين، لكن الجانب التُّركيّ رفض هذا الطَّلب بشكلٍ قاطعٍ، متذرّعًا بعدم رغبته في التَّدخُّل في القضيّة الفِلسطينيّة.(أبو عجوة، 2009)

من وجهة نظر الباحثة، انشغلت تركيا_ خلال تلك الحقبة الزَّمنيَّة_ بتعديل أوضاعها السّياسيّة الدّاخليَّة، متجاهلةً الدَّور الإسلاميّ الذي كانت الدَّولة العثمانيَّة تحرص عليه، ومن أبرز جوانبه الحفاظ على المقدَّسات الإسلاميَّة في مدينة القدس، بل إنّ النَّشاط السّياسيّ التُّركيّ الدّاعم للقضيَّة الفِلسطينيّة كان معدومًا في تلك الفترة، حيث سعت تركيا_ بدلًا من ذلك_ إلى تعزيز علاقتها مع الحركة الصُّهيونيَّة.

2.1.3 مرحلة التَّوتُّر (1949-1980):

أقيمت العلاقات الرَّسميَّة بين تركيا و(إسرائيل) في مارس (1949)، إلّا أنّ هذه العلاقات شهدت تقلُّبات كبيرة على مدار العقود اللّاحقة، متأثّرة بالعديد من العوامل السّياسيّة والاجتماعيّة (رشدان، 1998).

عندما اعترفت تركيا بـ(إسرائيل)، كان قرارها مدفوعًا بمخاوفها من احتماليّة حدوث اضطّرابات إقليميَّة، ورغبتها في تعزيز علاقاتها مع الدُّول الغربيَّة.

وبدأت أوَّل بعثة دبلوماسيَّة تركيَّة إلى الكِيان الإسرائيليّ، حيث تمَّ تعيين أوَّل رئيسٍ للبعثة في الممثليَّة التُّركيّة بمدينة (تل أبيب).

من جهة أخرى، استقبلت تركيا البعثة الدبلوماسيَّة الإسرائيليّة على أراضيها، حيث عيّنت(إسرائيل) (فيكتور إليعيزر) قُنصلًا عامًّا لها في تركيا، بينما تولّى (إلياهو سامسون) منصب الوزير المفوَّض في أنقرة عام (1949). (السبعاوي،1998).

كما تطوَّرت العلاقات بين تركيا و(إسرائيل) في مختلف المجالات، بما في ذلك العسكريَّة، والإستراتيجيَّة، والدُّبلوماسيَّة؛ ما نتج عنه اعتبار إسرائيل أكبر شريك عسكريّ، ومصدّر أسلحة لتركيا (بندر، 2024).

كما استمرَّت العلاقات بين تركيا و(إسرائيل) في التَّطوُّر والنُّضوج، خاصَّةً خلال فترة رئاسة (عدنان مندريس) للحكومة التُّركيّة؛ ففي إحدى زيارته إلى(واشنطن) أعلن أنّ الوقت قد حان للاعتراف بحقّ (إسرائيل) في الوجود والحياة (عبيد،2008).

خلال هذه الفترة، هاجر حوالي (34,000) يهوديّ تركيّ إلى(إسرائيل)، وبدأ الدَّعم التُّركيّ لإسرائيل يظهر بشكلٍ واضحٍ_ لا سيَّما عندما دعمت تركيا الموقف الإسرائيليّ فيما يتعلق بمنع مصر عبور السُّفن الإسرائيليّة من قناة السّويس(sowsal,1998,p40).

توتَّرت العلاقات بين تركيا و(إسرائيل) خلال العدوان الثُّلاثي على مصر عام (1956)، حيث اضطّرت أنقرة إلى سحب سفيرها من (تل أبيب) تحت ضغط شعبيّ واسع، جاء هذا الموقف التُّركيّ؛ نتيجةً لرفض العدوان على دول الجوار، بالإضافة إلى عدم إيجاد حلول للقضيَّة الفِلسطينيّة، واستمرار التَّعنُّت الإسرائيلي الذي أسهم في زعزعة الاستقرار الإقليميّ.

في تلك الفترة، انضمَّت تركيا إلى حلف بغداد[1] ، لكن هذا الانضمام قوبل باحتجاج من إسرائيل التي عدّت التَّحالف تهديدًا لأمنها القومي. ومع ذلك انهار الحلف بعد انهيار النّظام الملكي في العراق عام (1958)؛ ما أدّى إلى انسحاب تركيا منه. استمرَّ التَّوتُّر بين البلدين مدّة سبع سنوات قبل أنْ تعود العلاقات إلى وضعها الطّبيعيّ (الهادي وعبد الغفار، 2012).

في العام نفسه، تمّ توقيع اتّفاقيَّة بين تركيا و(إسرائيل) عُرفت باسم (اتّفاقيَّة الطَّوارئ)، التي تضمَّنت إجراء مناورات عسكريَّة مشتركة، وتبادل المعلومات، بالإضافة إلى تقديم(إسرائيل) دعمًا لتركيا في صيانة المنشآت العسكريّة. كما شهد ذلك العام_ أيضًا_ توقيع اتّفاقيَّة ثُلاثيَّة بين تركيا، و(إسرائيل)، وإيران تحت مسمّى [الرُّمح الثّالث]، التي ركَّزت على تبادل المعلومات العسكريَّة، والاستخباراتيَّة بين الدُّول الثّلاث، ومواجهة التَّوسُّع الشُّيوعي السّوفيّتي في المِنطقة (الهادي وعبد الغفار، 2012).

في ستّينيّات القرن العشرين، شهدت العلاقات بين تركيا و(إسرائيل) توتُّرًا متزايدًا، خاصَّةً بعد وقوف تركيا إلى جانب الموقف العربي خلال حرب الأيام الستَّة عام (1967)، التي شنَّتها(إسرائيل) ضدّ مصر، وأسفرت عن احتلال القدس الشّرقيَّة، والضّفَّة الغربيَّة، وسيناء، وهضبة الجولان السّوريَّة.

ازداد التَّوتُّر بين البلدين بعدما شدَّدت تركيا على ضرورة انسحاب(إسرائيل) الكامل من جميع الأراضي المحتلَّة، خاصَّةً القدس الشَّرقيَّة؛ نظرًا لأهميّتها الدّينيَّة، ومكانتها بالنّسبة للمسلمين من مختلف الدُّول الإسلاميَّة(درويش،2002).

[1]هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، أسس بتاريخ 24 شباط(1955) للوقوف بوجه المدّ الشُّيوعي في الشَّرق الأوسط، وكان يتكوَّن إلى جانب المملكة المتَّحدة من العراق، وتركيا، وإيران ،وباكستان.

تفاقم الخلاف_ أيضًا_ عندما أرسلت(إسرائيل) مجموعة من الضُبّاط؛ لتدريب الأكراد عسكريًّا، وهو ما اعتبرته تركيا انتهاكًا لاتفاقيّة (الرُّمح الثُّلاثي) [1]التي أُبرمت بين تركيا، و(إسرائيل)، وإيران عام (1958). اتّخذت تركيا موقفًا مؤيّدًا للقضيَّة الفِلسطينيّة، حيث رفضت السَّماح للولايات المتَّحدة باستخدام أراضيها؛ لمساعدة(إسرائيل) خلال الحرب، وأصرّت على الانسحاب الكامل من الأراضي الفِلسطينيّة، وضرورة إيجاد حلّ للصّراع. كما رفضت الانضمام إلى لدُّول الدّاعية إلى فتح خليج العقبة أمام السُّفن الإسرائيليّة، وأيَّدت القرار (242) الذي دعا إلى انسحاب (إسرائيل) من الأراضي العربيّة المحتلة، ورغم هذه المواقف الإيجابيَّة تُجاه القضايا العربيَّة، حرصت تركيا_ في الوقت ذاته_ على الحفاظ على استمراريّة علاقاتها مع إسرائيل(درويش،2002).

على الرَّغم من التَّوتُّر في العلاقات بين تركيا وإسرائيل، سهَّلت الحكومة التُّركيّة إجراءات سفر اليهود الأتراك، بالإضافة إلى اليهود من جنسيّات أخرى إلى(إسرائيل) عبر موانئها الجويَّة والبحرية. كما أصدرت جوازات سفر تركيَّة للشَّباب الرّاغبين في السَّفر إلى(إسرائيل)، حيث تمَّ تقديم الطَّلبات بشكلٍ علنيّ. وفي غضون ثلاثة أيّامٍ فقط، تمَّ إصدار أكثر من (2000) جواز سفر تركي للمهاجرين المتَّجهين إلى(إسرائيل) (عريف، 2017).

على الصّعيد الدَّولي، عملت تركيا على إقامة شبكة من العلاقات مع عددٍ من الدُّول، خاصَّةً مع الاتّحاد السّوفيّتي، في إطار سياستها الخارجيَّة التي هدفت إلى تحقيق توازن إقليميّ، ودوليّ. سعت تركيا إلى كسْب جميع الأطراف، بما في ذلك تلك التي تربطها علاقات متوتّرة، مثل الدُّول العربيَّة و(إسرائيل)، وذلك انطلاقًا من اعتبارات المصلحة الوطنيَّة أوَّلاً، والتَّوازن الدَّوليّ ثانيًا.

وفي ثمانينيّات القرن العشرين، بدأت تركيا بتبنّي سياسة خارجيَّة متوازنة، حيث شهدت العلاقات التُّركيّة-الإسرائيليّة تراجعًا ملحوظًا إثر إعلان(إسرائيل) أنَّ القدس عاصمة لها؛ ما أثار غضب تركيا. وردّت أنقرة بخفض مستوى التَّمثيل الدُّبلوماسيّ، ورفضت الاعتراف بالقدس عاصمة ل(إسرائيل). (رشدان، 1998).

خلال الاجتياح الإسرائيليّ للبنان، تصاعدت التَّوتُّرات بين تركيا و(إسرائيل)، إذ طالبت تركيا (إسرائيل) بالانسحاب الكامل من الأراضي العربيّة. ونتيجةً لذلك حدث تحوُّلٌ في العلاقات،

[1] اتّفاقيّة الرُّمح الثلاثي: أو ما تعرف باسم (الاتّفاق المحيطي) أو بميثاق الشَّبح، هذه الاتفاقية تمَّت عام ()1958 وهي عبارة عن اتفاق سرّيّ قد تمّ إنشاء هذا الاتفاق من قِبل (إسرائيل) حتى تشكّل تحالفًا استخباريًّا ثلاثيًّا ويكون كأداة تجنب السّلام مع العرب، ويتضمَّن هذا التَّحالف: إسرائيل، وتركيا وإيران، وإثيوبيا، وقد تمّت هذه الاتّفاقية بعد حدوث تغيُّرات كبيرة قد حصلت في دول المنطقة التي تحيط بإسرائيل.

حيث رفعت تركيا مستوى التّمثيل الدُّبلوماسي مع(إسرائيل)، وتبادلت الزّيارات الرَّسميَّة. ويعود ذلك_ جزئيًّا_ إلى أنّ تركيا لم تعد الدَّولة المسلمة الوحيدة في المِنطقة التي تربطها علاقات مع (إسرائيل)، خاصَّةً بعد توقيع اتّفاقيّة (كامب ديفيد) بين(إسرائيل) ومصر عام (1979) (بافوز، 1998).

تُعدّ تركيا وإيران من القوى غير العربيَّة في مِنطقة الشّرق الأوسط؛ ما يوفّر للعرب و(إسرائيل) أرضيَّة مشتركة للنّقاش حول هذا الموضوع، سواء تعلُّق ذلك بإيران أو تركيا، حيث تنظر العديد من الملكيّات العربيَّة إليهما على أنَّهما تمثّلان تهديدًا حقيقيًّا لفكرة الأمن القوميّ (قشلاقجي، 2021). وقد كانت معاهدة (كامب ديفيد) البداية للعلاقات السّياسيّة بين الدُّول العربيَّة و(إسرائيل)، حيث شكَّلت هذه المعاهدة السَّطر الأوَّل في سجلّ المعاهدات العربيَّة التي تلتها، خاصَّةً في تسعينيّات القرن الماضي، وصولًا إلى موجة التَّطبيع الأخيرة المعروفة باتّفاقيّات (أبراهام).

جاء اتّفاق (أبراهام)؛ نتيجة لوحدة التّهديدات، والتَّحدّيات، والأهداف، التي تتمثَّل في دولة إيران، بالإضافة إلى الفصائل الفِلسطينيّة المسلَّحة التي يصنّفها الطَّرفان ضمن ما يُعرف بـ (الجماعات الإرهابيَّة)، ومن الأسباب الحقيقيَّة التي تدفع نحو اتّفاق(أبراهام) هو خطر الهيمنة المنبعث من القوى الإقليميَّة.

ترى الباحثة أنّ هذه المرحلة من العلاقات بين تركيا و(إسرائيل) تتحكَّم بها العديد من العوامل والمؤثّرات الإقليميّة والدّوليّة: فعلى الصَّعيد الإقليمي وازنت تركيا بين علاقاتها مع الدُّول المجاورة، ونسجت معها علاقات ودّيَّة، وتقرَّبت من قضاياهم، وساعدت في ذلك، وفي نفس الوقت ذاته حافظت_ أيضًا_ على علاقاتها مع(إسرائيل)، في حين كانت العلاقات بين الدُّول العربيَّة و(إسرائيل) عدائيَّة.

2.1.4 مرحلة المدّ والجزر بين (1981-1990):

كانت فترة المدّ والجزر في العلاقات التُّركيّة-الإسرائيليّة بين عامي (1981 و1990) مرحلة مفصليَّة، تميَّزت بتقلُّبات واضحة في طبيعة العلاقات بين البلدين. ورغم البداية الإيجابيَّة التي شهدتها العلاقات، فإنَّ تطوُّرات المشهد السّياسيّ_ سواءٌ على الصَّعيد الدّاخليّ أو الخارجيّ، أسهمت في تصاعد التَّوتُّر بين الجانبيْن بشكلٍ ملحوظ(روبنس،1993).

كما شهدت السّياسة التُّركيّة تحوُّلًا ملحوظًا عقْب اندلاع الانتفاضة الفِلسطينيّة الأولى، حيث اصطفَّت إلى جانب الشَّعب الفلسطينيّ، ودعمت قضيَّته. وكانت تركيا ثاني دولة تعترف

بالدَّولة الفِلسطينيّة التي أُعلن عنها في إعلان الاستقلال بالجزائر في (15 نوفمبر 1988)؛ ما أدّى إلى تحويل ممثليّة منظَّمة التَحرير الفِلسطينيّة في أنقرة إلى سفارة فلسطينيَّة. وقد أثَّر هذا الموقف سلبًا على العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة(روبنس،1993).

بشكلٍ عامّ، اتَّسمت العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة خلال ثمانينيّات القرن العشرين بحالة من الجمود، ولم يشهد الطَّرفان أيّ تطوُّر سياسي يُذكر. بل كانت العلاقات_ في كثير من الأحيان_ متوقّفة؛ بسبب اعتراضات تركيا، واحتجاجاتها على سياسات الحكومة الإسرائيليّة.

2.1.5 مرحلة الاستقرار (1991-2001):

عندما انطلقت مفاوضات السَّلام العربيَّة_ الإسرائيليّة في مؤتمر(مدريد) عام (1991) كان الهدف إحياء عمليَّة السَّلام بين العرب و(إسرائيل) بعد مرور (34) عامًا على الصّراع العربيّ_ الإسرائيليّ. وقد شارك في المؤتمر وفود من سوريا، ولبنان، إلى جانب وفد فلسطينيّ ضمّ ممثّلين من الفلسطينيّين المقيمين في الأراضي المحتلَّة فقط.

وخلال توقيع اتّفاقيَّة(أوسلو) عام (1993)، شهد العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة تطوُّرًا ملحوظًا من جديد. في المقابل تزامن ذلك مع تطوُّر واضح في العلاقات التُّركيَّة_ العربيَّة (معطي،1991).

شهدت العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة خلال تلك الفترة تطوُّرًا ملحوظًا، حيث وضعت خطط استراتيجيَّة؛ لتعزيز التَّعاون الثُّنائي في المجالات السّياسيّة، والاقتصاديَّة، والعسكريَّة. كما شهدت المرحلة تبادلاً للزّيارات على المستوى الرَّسمي، ففي عام (1993) قام وزير الخارجية التُّركيّ بزيارة(إسرائيل)، التي تلتها زيارة رئيس الوزراء التُّركيّ في عام (1994). وقد وُصفت هذه الزّيارة_ آنذاك_ بأنَّها مثمرة، حيث تمَّ التَّوصُّل إلى العديد من الاتّفاقيّات المهمَّة خلالها(درويش،2002)

من أبرز أسباب التَّقارب التُّركيّ_ الإسرائيلي خلال مرحلة التّسعينيّات كان تَوجُّه تركيا نحو تعزيز علاقاتها الإقليميّة في الشَّرق الأوسط، خاصّةً بعد فشل محاولاتها المتكرّرة للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي. كما لعبت دورًا هامًّا في مواجهة التّحديات المشتركة، والتّقارب بين الجماعات الإسلاميّة، وحزب العمال الكردستاني المدعوم من إيران، وسوريا. إضافة إلى ذلك، سعت تركيا إلى لحصول على مصدر جديد للتّقنيّات العسكريَّة دون الارتباط بشروط تتعلَّق بحقوق الإنسان، وإلى جانب اعتراف عدد من الدُّول العربيَّة والإسلاميَّة بإسرائيل، زال الحرج أمام تركيا في مسألة توطيد علاقاتها معها، فتركيا ترى في إسرائيل بوابّةً؛ لتحقيق مصالحها الإستراتيجيَّة، سواءٌ

عبْر تأمين المساعدات الأمريكيَّة، أو تعزيز فرصها للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبيّ(معطي،1991).

شهدت العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة توتُّرات ملحوظة بعد وصول نجم الدّين أربكان إلى منصب رئيس الوزراء عام (1996)، من خلال حزب الرفاه الإسلاميّ. فقد طالب أربكان_ آنذاك_ بإلغاء جميع الاتّفاقيّات الموقَّعة مع(إسرائيل)، غيْر أنّ المؤسَّسة العسكريَّة التُّركيَّة فرضت عليه القَبول بتوقيع اتّفاقيّات استراتيجيَّة مهمَّة، لا سيَّما في المجال العسكريّ.

سعت(إسرائيل) عبْر هذه الشّراكة إلى تحقيق أهداف متعدَّدة، منها: فتح أسواق جديدة؛ لبيع منتجاتها العسكريَّة، وتحديث منظومات الأسلحة التُّركيّة، واستغلال القواعد العسكريَّة التُّركيّة، مثل (قاعدة أكينجي) في أنقرة، التي من شأنها تمكين(إسرائيل) من تنفيذ غارات مباغتة على دول، مثل إيران، والعراق، وسوريا. كما ركّزت إسرائيل على تأمين دعم إقليميّ محتمل في حال نشوب حرب شاملة مع دول الجوار، بالإضافة إلى البحث عن مصادر مائيَّة بديلة؛ نظرًا لمعاناتها المستمرَّة من نقصٍ حادّ في المياه(بكر،2022)

مع إزاحة (نجم الدين أربكان) عن السُّلطة من قِبل المؤسَّسة العسكريَّة التُّركيّة عام (1997) فيما عرف بانقلاب ما بعد الحداثة؛ وذلك بزعم الحفاظ على علمانيّة الدَّولة في مواجهة ما وُصف بالرَّجعيَّة الدّينيَّة. تمّ _حينها_ تعيين (مسعود يلماز) خلفًا له.

وفي عام (1998)، قام(يلماز) بزيارة إلى(إسرائيل)، حيث أشاد بدورها في تعزيز السَّلام والأمن في المِنطقة، كما وصف العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة بأنّها تمثّل شراكة إستراتيجيَّة. (SOURIA OURIA,2013).

خلال هذه الفترة قام رئيس الوزراء الإسرائيليّ (أرئيل شارون) بزيارة إلى المسجد الأقصى، وهي زيارة عُدّت الشَّرارة التي أشعلت الانتفاضة الثّانية، المعروفة بـ(انتفاضة الأقصى). كان لهذه الزيارة دورٌ كبيرٌ في تصاعد التَّوتُّر بين تركيا و(إسرائيل)، حيث وقفت تركيا إلى جانب المواقف العربيَّة خلال التَّصويت على قرار في الأمم المتَّحدة يدين (إسرائيل)؛ لاستخدامها القوَّة المفرطة ضدَّ المتظاهرين الفلسطينيّين، وذلك بحسْب ما ورد في مصادر مثل يوسف (PRC.PS).

كما عبّر الرّئيس التُّركيّ (أحمد نجدت سيزر) عن موقف داعم للفلسطينيّين خلال كلمته في منظَّمة المؤتمر الإسلاميّ، مشيراً إلى أنَّ العالم الإسلامي يشعر بالأسف والألم تُجاه ما يواجهه

الفلسطينيّون. ووصف زيارة (شارون) بأنَّها تصرُّف استفزازي، مؤكّدًا على حقّ الفلسطينيّين في إقامة دولتهم المستقلَّة.

وقد أثار هذا الخطاب ردود فعل غاضبة من الجانب الإسرائيليّ، حيث عبّر مسؤولون إسرائيليّون عن استيائهم، وخيبة أملهم؛ جرّاء تصويت تركيا لصالح القرار في الأمم المتّحدة(بكر،2022).

خلال تلك الفترة، زار رئيس الوزراء الإسرائيلي (أرييل شارون) تركيا؛ بهدف تعزيز العلاقات الثُّنائية بين البلدين، وتوقيع عدد من الاتّفاقيّات في مجالات متعدّدة، مثل: التَّعاون العسكريّ، والطّاقة، والغاز، والمياه.

جاءت هذه الزّيارة في وقت كانت فيه تركيا تسعى للوساطة بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين؛ بهدف استئناف المفاوضات بين الطَّرفيْن (التقرير العربي الاستراتيجي،2001).

بالرَّغم من تراجع العلاقات وتوتُّرها؛ بسبب القضيَّة الفِلسطينيَّة، إلّا أنَّه مع نهاية عام (2001)، عاد الاستقرار في العلاقات، واستؤنفت الاتّصالات السّياسيّة، وتبادُل الزّيارات.

ترى الباحثة أنّه رغم التَّحدّيات، والعثرات، والاختلافات التي واجهتها العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة خلال تسعينيّات القرن العشرين؛ بفعل العديد من المؤثّرات الدّاخليَّة، أو الخارجيَّة، فإنَّها بقيت مستمرَّة، وتمّ التَّعبير عن ذلك بتوقيع العديد من الاتّفاقيّات في مجالات مختلفة.

2.1.6 مرحلة المدّ والجزر (عدم الثبات) 2002-2023:

شهدت العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة العديد من التَّوتُّرات، خصوصًا بعد وصول حزب العدالة والتّنمية إلى الحُكم في تركيا عام (2002). ومع هذا التَّحوُّل، بدأت مرحلة جديدة أثَّرت بشكلٍ كبيرٍ على المشهد السّياسيّ الدّاخليّ في تركيا (صالح، 2006).

ركَّز الحزب في سياسته الخارجيَّة على مبدأ تصفير المشكلات، مستهدفًا إنهاء جميع القضايا العالقة بين تركيا ومحيطها الإقليميّ، والدَّوليّ. كما سعى إلى تعزيز دورها كفاعل مؤثّر على السّاحة الدّوليّة، من خلال بناء علاقات سياسيَّة، واقتصاديَّة، وثقافيَّة، وعسكريَّة قويَّة مع المجتمع الدَّوليّ (أحمد، 2012)

أثار فوز حزب العدالة والتّنمية قلق المؤسَّسة العسكريَّة التُّركيَّة من جهة، كذلك أضاف توتُّرًا بشأن مستقبل العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة من جهة أخرى؛ نظرًا لتوجُّهات الحزب ذات الطّابع

الإسلاميّ، ومع ذلك ظهرت آراء بعض السّياسيّين الإسرائيليّين التي تؤكّد أنَّ العلاقات بين البلدين_ خاصَّةً في المجال العسكريّ_ ستظلّ متينة.

على سبيل المثال، صرّح (يوري ووردن) الّذي شغل منصب سفير إسرائيل في تركيا، بأنَّه غير متشائم بشأن العلاقات بين الدَّولتيْن، بل على العكس، يعتقد أنَّها الحاليَّة جيّدة وستستمرّ بنفس الوتيرة.

وأوضح أنّ انضمام تركيا إلى الاتّحاد الأوروبيّ، إلى جانب الحفاظ على علاقات إيجابيَّة مع الولايات المتَّحدة يصبّ في مصلحتها؛ ما يعني أنّ الحكومة الجديدة لن تغامر بقطع علاقتها السّياسيّة مع(إسرائيل)(ممدوح،2009).

وقد أدّى وصول حزب العدالة والتّنمية إلى سدّة الحُكم إلى تغييرات ملحوظة في طبيعة العلاقات بين البلدين؛ حيث صوّتت تركيا لصالح مشروع قرار يُدين(إسرائيل)؛ بسبب بنائها لجدار الفصل العنصري الّذي أدّى إلى مصادرة آلاف الدّونمات من الأراضي الفِلسطينيَّة، فقد قامت إسرائيل ببناء جدار من الإسمنت المسلَّح؛ لفصل الأراضي الفِلسطينيّة عن مناطقها (سليمان، 2024)

في العام نفسه بلغ التَّوتُّر ذروته عندما استدعت الحكومة التُّركيّة سفيرها، وقنصلها العامّ من القدس؛ للتَّشاور؛ وذلك ردًّا على القصف الذي نفَّذته (إسرائيل) على مدينة رفح جنوبي قطاع غزَّة في (18 مايو 2004)، الذي أسفر عن استشهاد (60) مواطنًا من سكّان رفح، إلى جانب سقوط عشَرات الجرحى (شبكة الخامسة للأنباء،2023).

شهدت تلك الفترة تبادُل زيارات رفيعة المستوى بين وزارتي الخارجيَّة في كلا البلدين؛ بهدف تخفيف التَّوتُّر القائم. وفي (أيار/مايو 2005) زار رئيس الوزراء التُّركيّ_ آنذاك_ رجب طيب أردوغان(إسرائيل) في محاولة؛ لتحسين العلاقات الثُّنائيَّة التي تأثَّرت سلبًا، وشابها الفتور. كذلك هدفت الزّيارة إلى تعزيز الحوار بشأن إحلال السَّلام، بالإضافة إلى لعب دوْر الوسيط بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، ودعْم جهود السَّلام في المِنطقة. وخلال زيارته وجَّه (أردوغان) دعوة إلى نظيره الإسرائيليّ (أرييل شارون) لزيارة تركيا. كما التقى بالرّئيس الفلسطيني محمود عباس أثناء زيارته إلى رام الله، حيث سعى إلى دعم مسار عمليّة السَّلام(الجزيرة،2005).

بعد فوز حركة المقاومة الإسلاميَّة(حماس) في الانتخابات التّشريعيَّة الفِلسطينيّة عام (2006)، أعرب رئيس الوزراء التُّركيّ رجب طيب أردوغان عن أنّ هذا الفوز يعكس قرار الشَّعب الفلسطيني، مؤكّدًا على ضرورة الاعتراف به، واحترامه (نور الدين،2009).

وفي هذا السّياق، استقبلت الحكومة التُّركيّة خالد مشعل، حيث التقى بوزير الخارجيَّة عبد الله غول في مقرّ حزب العدالة والتّنمية بدلًا من مقرّ الوزارة.

وخلال اللّقاء، طُلب من مشعل السَّعي نحو الاعتراف بـ(إسرائيل)؛ بهدف تحقيق السَّلام، غير أنَّ استقبال مشعل أثار اعتراضات من المعارضة التُّركيّة، كذلك أعربت وزيرة الخارجيَّة الإسرائيليّة عن استياء بلادها من هذه الخطوة، أثناء اجتماعها مع نظيرها التُّركيّ. من جهة أخرى، ناقشت تركيا إمكانيَّة التَّوسُّط لدى حماس لإطلاق سراح الجندي الإسرائيليّ (جلعاد شاليط) الذي أُسر في غزَّة عام (2006) (Dahal,2006,p8)

وترى الباحثة أنّ رفْض رئيس الوزراء التُّركيّ رجب أردوغان لقاء مشعل_ خلال زيارته إلى تركيا_ كان خطوة لتجنُّب أيّ انتقاد؛ نظرًا لعدم اعتراف العالم الغربيّ بحكومة حماس، ولا بنتائج الانتخابات الفِلسطينيّة. ومن جهة أخرى، فإنَّ استقبال مشعل على الأراضي التُّركيّة كان وسيلةً لكسْب دعم العالم العربي من خلال القضيّة الفِلسطينيّة، بالإضافة إلى تعزيز التَّأييد الشَّعبي التُّركي؛ٍ حيث يحظى دعم القضيّة الفِلسطينيّة بتأييد واسع في تركيا.

وفي زيارة رئيس الوزراء الإسرائيليّ (إيهود أولمرت) إلى تركيا؛ لمناقشة الملفّ الفلسطينيّ-الإسرائيليّ، والأوضاع في غزَّة، تعهَّد بعدم استهداف غزَّة بأيّ قصف إسرائيلي جديد، خاصَّةً بعد الأحداث التي شهدتها رفح عام (2004)، إلّا أنَّ الأمور سرعان ما تغيَّرت تمامًا، إذ شنَّت إسرائيل هجومًا على غزَّة في (27 ديسمبر/كانون الأوّل 2008)، بعد تسعة أيّامٍ فقط من زيارة (أولمرت) إلى تركيا، ومنْحه تلك الوعود بتجنُّب التَّصعيد، والحفاظ على التَّهدئة مع الفلسطينيّين. أثار هذا التّطوُّر ردَّة فعلٍ قويَّة من الجانب التُّركيّ، حيث أدان رئيس الوزراء التُّركيّ رجب طيب أردوغان الهجوم بشدَّة، واصفًا الحرب على غزَّة بأنّها ظلمٌ فادحٌ، ومأساة إنسانيَّة. وفي إطار جهود لوقْف التَّصعيد، أجرى أردوغان سلسلة من اللّقاءات، والمشاورات مع عدد من القادة العرب؛ بهدف إيجاد حلول تنهي العدوان. كما شهد الرَّأي العامّ التُّركيّ موجة غضب واسعة، تُرجمت إلى احتجاجات، ومظاهرات ضخمة ضدَّ الحرب على غزَّة. ومن أبرز هذه المواقف ما حدث في جامعة إسطنبول، حيث طرد رئيس الجامعة البروفيسور (مسعود بازلان) كلًّا من السَّفير، والقنصل الإسرائيليّين من الحرم الجامعي، في خطوة رمزيَّة تعكس استنكار المجتمع التُّركيّ للهجوم. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2008).

في المقابل تمّ استدعاء السّفير التُّركيّ في(إسرائيل)؛ لإبلاغ الحكومة التُّركيّة باستياء (تل أبيب) من مواقفها، وردود أفعالها. وقد حملت الرّسالة طابعًا تهديديًّا، من خلال ربْط السّياسات

الإسرائيليّة تُجاه الفلسطينيّين بالسّياسات التُّركيّة المتعلّقة بالأرمن. ويُعدّ هذا شكلًا من أشكال الابتزاز السّياسيّ، إذ استندت الرّسالة إلى مزاعم تفيد بأنّ(إسرائيل) تسعى لدعم إقرار قانون الاعتراف بالإبادة الأرمنيَّة في الولايات المتَّحدة (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،2008).

ما حدث مشابه لما جرى في ملتقى(دافوس) بتاريخ (26 يناير/كانون الثاني 2009) حين دخل رئيس الاحتلال الإسرائيليّ (شمعون بيريس) تصريحات الرّئيس التُّركيّ رجب طيب أردوغان حول قصف غزَّة، وأنّ اعتبارها (إبادة جماعيَّة) وصفٌ غير صحيح. فردّ أردوغان على بيريس قائلًا:" ربما تشعر بالذَّنب، وهذا ما يجعلك ترفع صوتك. أنتم تُزهقون أرواح النّاس، وأنا لا أنسى الأطفال الذين قتلتموهم على الشَّواطئ (المركز الفلسطينيّ للاعلام،2009).

تزايدت حدَّة التَّوتُّر الدُّبلوماسيّ، والإعلاميّ بين البلدين، حيث تبادل الطّرفان الانتقادات والتَّصريحات عبر مسؤوليهم. وفي هذا السّياق استدعت وزارة الخارجيَّة التُّركيّة السَّفير الإسرائيلي؛ لإبلاغه باستياء أنقرة من التَّصريحات الصّادرة عن المسؤولين الإسرائيليّين التي اعتُبرت مُوجَّهة ضدَّ تركيا (الجلداوي، 2024)

تسبَّبت الحرب التي شنَّتها(إسرائيل) على غزَّة عام (2009) في توتُّر كبير، وتدهور واضح في العلاقات بين البلدين. وفي خضمّ التّصريحات المتبادلة بين الجانبين، قام رئيس الوزراء التُّركيّ رجب طيب أردوغان بزيارة إلى فرنسا عام (2010)، وخلال حديثه مع الصّحفيّين صرَّح بأنّ(إسرائيل) تمثّل أكبر تهديد للسَّلام في مِنطقة الشَّرق الأوسط. وقد دفع هذا التَّصريح رئيس الوزراء الإسرائيليّ_ آنذاك_ (بنيامين نتنياهو) إلى التّعليق، معبّرًا عن أسفه لما وصفه بالهجمات اللّفظيَّة المتكرّرة من أردوغان ضدّ (إسرائيل).(bbc,2010)

وقد بلغ التَّوتُّر ذروته عندما هاجمت قوّات البحريَّة الإسرائيليّة أسطول الحريَّة؛ ما أسفر عن مقتل تسعة أتراك كانوا على متن السَّفينة التي كانت تهدف إلى كسر الحصار المفروض على غزَّة من قِبل الاحتلال الإسرائيليّ، فما كان من تركيا ردا على ذلك_ إلّا أن سحبت سفيرها من(إسرائيل)، وألغت عدّة مناورات عسكريَّة مشتركة بين البلدين، كذلك واجهت إسرائيل موجة واسعة من الانتقادات الدّوليّة؛ بسبب استهدافها للأسطول الذي انطلق بمشاركة عدد من الدُّول (الجلداوي، 2024)

أمّا عن موقف الرّئيس التُّركيّ رجب طيب أردوغان، فقد صرّح بأنَّ الهجوم يُعدّ تصرُّفًا دنيئًا، وغير مقبول، يتطلّب المحاسبة، ووصفه بأنَّه انتهاك صارخ للقوانين الدّوليّة والسّلام العالمي، مشيرًا إلى أنَّه يمثّل إرهاب دولة. ودعا الأمم المتَّحدة إلى اتّخاذ خطوات ملموسة بدلًا

من الاكتفاء بإصدار بيانات إدانة، مؤكّدًا أنّ الوقت قد حان لوضْع حدّ لتصرُّفات(إسرائيل) (bbc,2010).

وفي إسطنبول تجمَّع الآلاف من المواطنين الأتراك، وسْط هُتافات تدعو إلى رفْض إسرائيل، حيث أحرق المتظاهرون العلم الإسرائيليّ أمام مقرّ القنصليَّة الإسرائيليّة. من جانبه، دعا (عمر تشيليك) ممثّل حزب العدالة والتّنمية، إلى إلغاء جميع الاتّفاقيّات العسكريَّة الموقعة مع إسرائيل؛ نظرًا للعلاقات الوثيقة التي تجمع بين البلدين في المجالات العسكريّة والتَّقنيَّة.

وعلى صعيد آخر، عقَد رئيس الحكومة اجتماعًا مصغّرًا لمجلس الأمن القومي، ضمَّ رئيس الأركان، وقادة القوّات المسلَّحة، إضافةً إلى وزراء العدل، والدّاخليَّة، والاستخبارات؛ وذلك لبحث الإجراءات الممكن اتّخاذها ضدّ (إسرائيل) على الصَّعيدين: العسكريّ، والتّجاريّ. كما تمَّت مناقشة إمكانيَّة اللُّجوء إلى الخيار العسكريّ، بما في ذلك إرسال قوّات تركيَّة عبْر الحدود، خاصَّةً بعد تمكُّن حزب العدالة والتّنمية من تحقيق الأغلبيَّة البرلمانيَّة. (مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية،2010).

طالبت تركيا(إسرائيل) بتقديم اعتذار رسميّ، وتعويض أهالي الضَّحايا، إلّا أنَّ الأخيرة رفضت الطَّلب التُّركيّ في هذا الشَّأن. وفي تعليق على ذلك، صرَّح نائب رئيس الوزراء الإسرائيليّ (موشيه يعلون)، قائلًا:" إنّهم غير مستعدين لتقديم اعتذار، مشيرًا إلى أنَّ الاعتذار يعني تحمُّل المسؤوليَّة(الجزيرة،2011).

وقد تدخَّلت العديد من الدُّول؛ في محاولة لإنهاء الأزمة بين البلدين، وعلى رأسها الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة؛ نظرًا لأهميّة البلديْن كحليفيْن استراتيجيّين في مِنطقة الشّرق الأوسط. كانت هذه الأزمة تعيق المصالح الأمريكيَّة في المِنطقة، خاصَّةً في ظلّ الأوضاع المضطَّربة التي شهدتها فترة الرَّبيع العربيّ، وسقوط حلفاء استراتيجيّين؛ نتيجة الثَّورات. وفي هذا السّياق، دعت الولايات المتَّحدة(إسرائيل) إلى تقديم اعتذار رسميّ لتركيا، إلّا أنَّ رئيس الوزراء الإسرائيليّ (بنيامين نتنياهو) رفَض هذا المطلب الأمريكيّ، كذلك رفَض دفْع تعويضات لأهالي الضّحايا(محارب،2013).

في ظلّ هذا الرَّفض، والتّعنُّت من قِبل الجانب الإسرائيليّ دعمت تركيا الثّورات التي حدثت في تونس، ومصر، معتبرةً أنّ هذه الحركات تعبّر عن إرادة الشُّعوب في التَّغيير، وتحقيق الدّيمقراطيَّة. ورأت الحكومة التُّركيّة_ بقيادة حزب العدالة والتَّنمية_ في هذه الثَّورات فرصةً لتعزيز نفوذها في المِنطقة، وقد تأثَّرت المصالح الوطنيَّة الّتركيَّة بهذه التَّحوُّلات؛ نظرًا لتأثيرها

على استقرار، وأمْن الدُّول العربيَّة، وسعي تركيا لحماية استثماراتها، ومصالحها الاقتصاديَّة في الدُّول التي شهدت ثورات.

وقد شكّلت ثورات (الرَّبيع العربي) تحدّيات أمنيَّة لتركيا، خاصَّةً في ظل ّتداعياتها الإقليميَّة. فقد لعبت تركيا أدوارًا قياديَّة وعسكريَّة تركيَّة في بعض الدُّول، كما حدث في ليبيا، وعلى الرَّغم من دعمها الكبير للثَّورات، فإنّها واجهت انتكاسات ملحوظة، خاصَّةً بعد الإطاحة بالرّئيس المصري محمد مرسي. الأمر الذي أثَّر_ سلبًا_ على علاقاتها مع بعض دول الخليج العربيّ، وانعكس على استثماراتها في مصر، بشكلٍ عام، عكست السّياسة التُّركيَّة تجاه ثورات الربيع العربي توازنًا دقيقًا بين دعم التَّحوُّلات السّياسيَّة في المنطقة، وبين المحافظة على المصالح الوطنيَّة (الشلقامي، 2014).

وبعد مفاوضات جرت بين الجانبيْن في إيطاليا، تمّ التَّوصُّل إلى اتّفاق يقضي بدفْع (إسرائيل) تعويضات ماليَّة قدرها (20 مِليون) دولار لعائلات الضَّحايا. وقد سبق هذا الاتّفاق تقديم رئيس الوزراء الإسرائيليّ (بنيامين نتنياهو) اعتذارًا رسميًّا، وهو الأمر الذي قبلته تركيا(الجزيرة،2023).

تحسَّنت العلاقات بين تركيا و(إسرائيل)_ خلال تلك الفترة_ بعد فترة من التَّجميد، حيث أكَّد وزير الخارجية التُّركيّ أحمد داوود أوغلو أنّ(إسرائيل) استجابت لجميع المطالب الأساسيَّة لتركيا، بما في ذلك تقديم الاعتذار، وتعويض أهالي الضَّحايا. وأوضح أنَّ الجانبين: التُّركيّ والإسرائيليّ يعملان معًا؛ لتحسين الظُّروف الإنسانيَّة في الأراضي الفِلسطينيّة، ومن جهتها، رحَّبت الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بهذه الخطوة التَّصالحيَّة بين البلدين. وأعرب الرّئيس الأمريكي_ آنذاك_ (باراك أوباما) عن تقدير بلاده العميق للعلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة، مشيرًا إلى أهميّة استعادة العلاقات الإيجابيَّة بينهما؛ لتحقيق تقدُّم في جهود السَّلام، وتعزيز الأمن، والاستقرار في المِنطقة. (bbc,2013)

وقد تمَّ التَّوصُّل إلى اتّفاقيَّة؛ لتطبيع العلاقات بين البلدين في أواخر يونيو (2016)، حيث تمَّ تعيين (إيتان نائية) سفيرًا لإسرائيل في تركيا، بعد انقطاع دام خمس سنوات عن وجود سفير في السَّفارة الإسرائيليّة في أنقرة (الجلداوي، 2024).

عاد التَّوتُّر إلى العلاقات بين البلدين، بعد فترة من الودّ استمرَّت لأكثر من (8) سنوات؛ وذلك عَقْب قرار إسرائيليّ بحظر استخدام مكبّرات الصَّوت أثناء الأذان في المسجد الأقصى. وقد

أثار هذا القرار ردود فعل قويَّة من الحكومة التُّركيَّة، حيث أكَّد الرَّئيس أردوغان أنَّه غير مقبول. (bbc,2017)

ووجَّهت(إسرائيل) انتقادًا للرَّئيس التُّركيّ أردوغان على تصريحاته، فوَرد على لسان المتحدّث باسم الخارجيَّة الإسرائيليّة: "إنّ من ينتهك حقوق الإنسان بصورة ممنهجة، يجب ألّا يقدّم العِظات الأخلاقيَّة للدّيمقراطيَّة الوحيدة في المِنطقة". (bbc,2017)

تدهورت العلاقات بشكلٍ ملحوظ بعد ذلك، فقد تمَّ طرْد السّفير الإسرائيليّ ردًّا على الاعتداءات الإسرائيليَّة ضدّ المتظاهرين الفلسطينيّين في غزَّة، خلال ذكرى النكبة، والتي تزامنت مع الاحتجاجات على قرار الرّئيس الأمريكيّ (دونالد ترمب) نقل السَّفارة الأمريكيَّة إلى القدس. وفي المقابل، قامت إسرائيل بطرْد السفير التُّركيّ في اليوم ذاته؛ ما أدّى إلى تصاعد الدَّعوات من بعض أعضاء الحكومة الإسرائيليّة لقطْع العلاقات مع تركيا، حيث وجّه مسؤولون إسرائيليّون اتّهامات لأردوغان بمُعادات السّاميَّة، واعتبروه جزءًا من جماعة الإخوان المسلمين، وشريكًا لحماس وإيران، وعضوًا فيما وصفوه ب (محور الإرهاب الإسلاميّ). (الجزيرة،2018).

في حين شهدت الموجة الأخيرة من التّطبيع عام(2020)، تدشينًا لمرحلة جديدة من السَّلام بين العرب و(إسرائيل)_ تختلف عن سابقاتها_ تقوم على ما يُسمّى"(بالسَّلام الاقتصاديّ) وذلك وفقًا لمبدأ (السَّلام مقابل السَّلام)، وتهدف هذه المرحلة إلى بناء تحالف سياسيّ، وأمنيّ، واقتصاديّ، وتكنولوجيّ، وعسكريّ، لمواجهة ما يُسمّى بالخطر الإيراني، والخطر التُّركيّ، والإسلام السّياسيّ، في ظلّ التَّحوُّل النَّوعي الذي شهدته المنطقة، والمتمثّل في القَبول العربيّ الواسع للتَّطبيع، وقد اعتبر مراقبون أنَّ هذا الاتّفاق جعل(إسرائيل) الرّابح الأكبر من بين الأطراف الثَّلاثة. إذ تمكَّنت خلال عام واحد من تحقيق مكاسب مع أبو ظبي، والمنامة، لم تستطع تحقيقها مع القاهرة وعمّان، لا سيَّما على صعيد التَّطبيع الشَّعبي، فبينما استمرَّت الحساسيّة تُجاه(إسرائيل) لدى الشَّعبين: المصريّ، والأردنيّ. اختلف المشهد يختلف في الإمارات، والبحرين، حيث تُرجمت العلاقات إلى تعاون سياحيّ، وثقافيّ، وأكاديميّ، وتجاريّ، ودبلوماسيّ. (الشيشي، 2021)

وفي (19 ديسمبر 2022). تمَّ تعيين (إيريت ليليلن) سفيرة جديدة لـ(إسرائيل) في أنقرة. وفي (6 أكتوبر 2022)، أعلنت تركيا عن تعيين السَّفير (شاكر أوزكان) سفيرًا لها في (تل أبيب). وفي إطار تعزيز العلاقات الثُّنائيَّة، قام مسؤولون إسرائيليّون بعدّة زيارات رسميَّة إلى تركيا، كان أبرزها زيارة وزير الدفاع الإسرائيليّ (بيني غانتس) حيث التقى بنظيره التُّركيّ

(خلوصي أكار)، ثم استُقبل في القصر الرئاسي، حيث عقد اجتماعًا مع الرَّئيس التُّركيّ رجب طيب أردوغان. (RT,2022).

وفي سياقٍ آخر، ردَّت تركيا على نقل السّفارة الأمريكيَّة إلى القدس بتقديم احتجاج رسميّ، وأعلنت الحداد لمدّة ثلاثة أيام، ودعت إلى عقد اجتماع طارئ لمنظَّمة التَّعاون الإسلامي. واستمرَّ التَّوتُّر في العلاقات بين البلدين حتى أعلن الجانبان في (17 أغسطس 2022) عن استئناف الدُّبلوماسيَّة، وتبادُل السُّفراء. جاء هذا الإعلان بعد سلسلة من اللّقاءات، أبرزها زيارة الرَّئيس الإسرائيليّ إلى أنقرة في (9 مارس 2022) وهي الزّيارة الأولى لرئيس إسرائيليّ إلى تركيا منذ (15) عامًا، حيث استقبله الرَّئيس أردوغان في قصر الرّئاسة بحفاوة رسميَّة.

وقبل إعلان استئناف العلاقات، قام وزير الخارجية التُّركيّ (مولود تشاووش أوغلو) بزيارة إلى(إسرائيل) في (25 مايو) من العام نفسه، حيث التقى بالرّئيس الإسرائيليّ، ونظيره وزير الخارجية (يائير لابيد) الذي زار تركيا_ لاحقًا_ في (23 يونيو) لإجراء محادثات رسميَّة. (سليمان، 2024)

أمّا حديثًا وفي ظلّ التطوُّرات الميدانيَّة والسّياسيّة المتعلّقة بقطاع غزَّة، خلال عمليّة (طوفان الأقصى)، خصوصًا، والأراضي الفِلسطينيّة عمومًا، من المتوقّع أن تستمرّ مساعي تركيا في تحرُّكاتها السّياسيّة، والقانونيَّة لتجريم(نتنياهو)، ومحاسبته وباقي المسؤولين الإسرائيليّين الآخرين المتورّطين في المجازر، خاصَّةً بعد استشهاد النّاشطة التُّركيَّة – الأمريكيّة (عائشة نور إيزجي أيجي) في الضّفَّة الغربيَّة برصاص جنود الاحتلال. (الحاج، 2024)

إضافة إلى التَّطوُّرات الميدانيَّة والسّياسيةّ المتعلّقة بقطاع غزَّة والمقاومة، ثَمَّة تطوُّران محتملان قد يدفعان نحو تغيُّر الموقف التُّركيّ أو تعديله مستقبلًا، أوَّلهما: الانتخابات الأمريكيَّة، واحتمال عودة(دونالد ترمب) للمكتب البيضاوي، والثّاني: احتمال نشوب حرب إقليميَّة يُتوقع أن يكون من بين المنخرطين فيها أو المتأثّرين بها_ بأشكال مباشرة وغير مباشرة_ عدَّة أطراف مهمَّة بالنسبة لتركيا، في مقدمتها إيران، وسوريا، واليونان، وقبرص، و يُستبعد في هذه الحالة أن تبقى أنقرة في صفوف المراقبين، لا سيّما وهي تنظر بعين الرَّيبة والشُّعور بالتَّهديد إلى الحشود العسكريَّة الأمريكيَّة والغربيَّة في اليونان وقبرص(الحاج، 2024).

بالتالي، ترى الباحثة أنَّ هذه الفترة الزَّمنيَّة شهدت تقلُّبات واضحة في العلاقات بين تركيا و(إسرائيل). ومع ذلك، لم تكن تركيا ترغب في قطع العلاقات بشكلٍ نهائيّ وذلك لأسباب عدَّة:

أوَّلًا: سعيها لإرضاء الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.

ثانيًا: إدراكها أنّ(إسرائيل) تمثّل بوّابتها نحو الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبيّ.

ثالثًا: حرصها على عدم فقدان دورها كوسيط بين العرب و(إسرائيل).

2.2 المقاربات النَّظريَّة لتفسير العلاقات التُّركيّة- الإسرائيليّة.

تتعدَّد النَّظريّات في مجال العلاقات الدّوليّة، حيث تمنحها القوَّة، وتجنّبها الضَّعف. وتختلف هذه النَّظريات في تناولها لمختلف جوانب العلاقات الدّوليّة، إذ لكلّ منها تفسيرها الخاصّ، فالمدرسة الواقعيَّة تعتمد على مفهوم القوَّة والفوضى، في حين ترى المدرسة اللّيبراليَّة أنّ الاقتصاد والمؤسَّسات الدَّوليَّة يشكّلان الأساس في العلاقات الدَّوليَّة، أمّا النَّظريَّة البنائيَّة فقد ركّزت على الهُوِيَّة والمعايير في تشكيل السُّلوك والعلاقات الدَّوليَّة، وبناءً على ذلك سنتناول في هذه الرّسالة المنظورات الثَّلاثة بالتَّحليل والدّراسة:

2.2.1 المنظور الواقعي:

الواقعيَّة تُعد من أهمّ نظريّات العلاقات الدَّوليَّة؛ إذ تحمل قواعد ومبادئ فلسفيَّة، ساهمت في تحليل الظّاهرة الدَّوليَّة، ومسار النّظام الدَّوليّ بعد الحرب العالميَّة الثّانية (خليفي،2017، ص 22-29).

وقد جاءت النَّظريَّة الواقعيَّة كردّة فعْل على النَّظريَّة المثاليَّة، التي كانت سائدة في عشرينيّات وثلاثينيّات القرن الماضي، أي مع نهاية الحرب العالميّة الأولى؛ ما جعلها تشكّل انعطافًا فكريًّا في تفسير العلاقات الدَّوليَّة وتحليلها.

تزامن ظهور هذا الفكر مع التَّوجُّهات الجديدة للولايات المتَّحدة وحلفائها؛ للخروج من العزلة، والانفتاح على العالم، خلال ولاية الرَّئيس الأمريكي(هاري ترومان)، حيث تمَّ إنشاء حلف(النّاتو) (NATO)، الذي يقوم على القوَّة والقوميَّة، وهما من أهمّ مرتكزات النَّظريَّة الواقعيَّة في إدارة العلاقات الدَّوليَّة، وفي عالمٍ يسوده الأمن والاستقرار، تبيَّن فشل النّظريَّة المثاليَّة ، إذ لم تتمكن من تحقيق الأمن الدَّوليّ، والاستقرار في العلاقات الدَّوليَّة، وهو ما ظهر جليًّا مع اندلاع الحرب العالميَّة الثّانية ؛ الأمر الذي أدّى إلى ظهور النَّظريَّة الواقعيَّة، كبديل أكثر واقعيَّةً، وفعاليَّةً (خليفي،2017).

تميَّزت النَّظريَّة الواقعيَّة بعددٍ من الخصائص، منها:

1- التَّركيز على القوَّة والأمن، بدلًا من القيم والأخلاق، كما يراها الليبراليّون.

2- الاهتمام بما هو قائم على السّاحة الدَّوليَّة، وليس بما ينبغي أن يكون.

3-الإقرار بحالة الفوضى، وغياب سُلطةٍ عالميَّةٍ مركزيَّة تضبط الأمور، وتفرض الالتزام بالقواعد؛ ما يؤدّي إلى قيام العلاقات الدَّوليَّة على أسُس المصلحة الاقتصاديَّة والسّياسيَّة، حيث تسعى الدُّول من خلال هذه الفوضى إلى تأمين مصالحها.

4- التَّقليل من أهميّة المنظَّمات الدَّوليَّة، والإقليميَّة، والوطنيَّة، مع التَّأكيد على أنَّ الدَّولة هي الفاعل الأساسي في النّظام الدَّوليّ.

5- قيام العلاقات بين الدُّول على أساس ما تمتلكه كلّ دولة من قوَّة عسكريَّة واقتصاديَّة.

والواقعية ليست مجرَّد نظرية واحدة، بل تتفرَّع إلى نظريّات عدّة، مثل:

أ- الواقعيّة الكلاسيكيَّة التي سادت خلال الفترة الزَّمنيَّة (1939-1979).

ب- الواقعيَّة الجديدة، التي برزت منذ عام (1979) فصاعدًا.

ورغم هذه التَّفرُّعات، يتَّفق الواقعيّون على مجموعة من المبادئ الأساسيَّة، أبرزها: الدّولاتيَّة (Statism)، والعون الذّاتي (Self-help)، والبقاء (Survival)

(بيلس، وسميث،2004، ص239)

وعليه، فالواقعيّون يميلون إلى سياسة القوَّة (Politics Power)؛ انطلاقًا من قناعتهم بأنّ العلاقات الدَّوليَّة تقوم على الصّراع من أجل البقاء، وأنَّ الاعتماد على الذّات هو السَّبيل لضمان استمراريَّة الدَّولة، كما أنَّ الواقعيَّة لا تعير اهتمامًا كبيرًا للسّياسة الخارجيَّة(زقاع،2013).

2.2.2 المنظور اللّيبرالي:

تُعدّ اللّيبراليَّة إحدى أهمّ نظريّات العلاقات الدّوليّة، حيث ترتكز على القوَّة الاقتصاديَّة باعتبارها العنصر الأساس في النَّظريَّة، كما تعترف بفاعلين آخرين في السّاحة الدَّوليَّة، إلى جانب الدُّول، مثل المؤسَّسات، والمنظَّمات، والهيئات، والشَّركات، التي تؤدّي دورًا مهمًّا في العلاقات الدّوليّة.

وتُعدّ اللّيبراليَّة إحدى النَّظريَات الكبرى في هذا المجال، حيث تتَّفق مع النَّظريَّة الواقعيَّة في بعض الجوانب، وتختلف عنها في جوانب أخرى (مصطفى، مروة،2021). كذلك هي ليست نظريَّة واحدة، بل تشمل مجموعة من الأفكار، والاتّجاهات المتعدّدة

ومع تأسيس هيئة الأمم المتَّحدة، شهدت اللّيبراليَّة تقدُّمًا ملحوظًا، لكنّها سرعان ما تراجعت مع عودة سياسة القوَّة التي رافقت الحرب الباردة، ومع نهاية الحرب العالميَّة الثّانية_ وهي الفترة

ذاتها التي شهدت انطلاق هيئة الأمم المتَّحدة_ شهدت اللّيبراليَّة انبعاثًا جديدًا، عندما أعلن زعماء الدُّول الغربيَّة عن قيام نظام دوليّ جديد (بيلس، وسميث،2004، ص314).

ترتكز اللّيبراليَّة في العلاقات الدَّوليَّة على مجموعة من الفرضيّات، من بينها:

1-تساوي الدَّولة والفاعلين من غير الدَّولة: حيث يُنظر إلى الفاعلين غير الدَّوليّين باعتبارهم كِيانات مُهمَّة في السّياسة الخارجيَّة؛ إذ تؤثّر قراراتهم على توزيع الموارد والقيم، كالمنظَّمات الدَّوليَّة التي قد تلعب دورًا مستقلّا في بعض القضايا؛ لتحقيق مصالحها (مصطفى، مروة،2021، ص163).

2- الدّور الفعّال للمنظَّمات غير الحكوميَّة، والكِيانات العابرة للقارّات: تسهم المنظَّمات غير الحكوميَّة، والشَّركات متعدّدة الجنسيّات، ومنظَّمات حقوق الإنسان في السّياسة الدَّوليَّة، وتسهم في تشكيل العلاقات بين الدُّول، (مصطفى، مروة،2021، ص163).

3- الاعتماد المشترك بدلًا من الفوضى والصّراع: يؤكّد اللّيبراليّون أنَّ العلاقات الدَّوليَّة أقرب إلى الاعتماد المتبادل منها إلى حالة الفوضى والحرب؛ فمع توسُّع النّظام الدَّوليّ، أصبحت العلاقات بين الدُّول تنصبُّ على التَّطوُّر الاقتصاديّ والتِّقْنيّ، على حساب القضايا الأمنيَّة؛ ما أدّى إلى تعزيز مناخ التَّفاهم والتَّعاون بين الدُّول (فراج، أنور،2007، ص 103-104).

4- التَّأكيد على التَّعاون في السّياسة العالميَّة: يرى اللّبراليّون أنَّ التَّعاون بين الفاعلين الدَّوليّين هو عنصر أساسيّ في العلاقات الدّوليَّة، وأنَّ السّياسة العالميَّة عبارة عن منظومة معقَّدة من التَّعاون والمساومات بين أنواع مختلفة من الفواعل (بيلس، وسميث،2004، ص8).

5- أهميّة القوانين والمعايير بدلًا من القوَّة العسكريَّة: على عكس الواقعيّين الذين يعتبرون القوَّة العسكريَّة عاملًا حاسمًا في العلاقات الدَّوليّة، تؤكّد اللّيبراليَّة على دور القوانين، والمعايير المتَّفق عليها، والأنظمة الدّوليّة، والقواعد المؤسّساتيَّة في تنظيم العلاقات بين الدُّول، بما يحدُّ من الفوضى والصّراعات.

6- تحقيق السّلام والتَّعاون الدَّوليّ: تسعى اللّيبراليَّة إلى البحث عن الظُّروف التي يمكن أن تؤدّي إلى تحقيق السَّلام والتَّعاون الدَّولي، كما ترتكز على دور المنظَّمات الدَّوليَّة في تعزيز التَّكامل الإقليميّ، والاعتماد المتبادل بين الدُّول، وتتمثَّل المَهمَّة التّحليليَّة للنَّظريَّة في تحدّي الوصْف والتَّفسير، من خلال تقديم نماذج تفسيريَّة، أكثر شمولًا للعلاقات الدَّوليَّة (مصطفى، مروة،2021، ص165).

وقد لخَّص بعض الباحثين الفروض الأساسيَّة للّيبراليَّة في: (M,Griffiths.2000,p40

أ- رفْض سياسة القوَّة في العلاقات الدَّوليَّة.

ب- المنفعة المتبادلة والتَّعاون الدَّولي هما أساس العلاقات الدَّوليَّة.

ج- المنظَّمات الدَّوليَّة والفاعلون من غير الدُّول يحدّدون الخيارات، وتفضيلات الدُّول.

د- على عكس الواقعيّين، يعترف اللّيبراليّون بالتّفسير.

ممّا سبق يتّضح أنّ اللّيبراليَّة تعطي أهميّة كبرى للفاعل البشريّ، مع مراعاة الإمكانات الماديَّة، وغير الماديَّة التي تحدّد سلوكهم، وتُعرَّف الفاعليَّة _ في هذا السّياق_ بأنَّها تشمل المنظَّمات الدَّوليَّة، والمنظَّمات غير الحكوميَّة، كذلك الأنشطة داخل الدَّولة.

وتقسم اللّيبراليَّة إلى نوعيْن: اللّيبراليَّة الكلاسيكيَّة، واللّيبراليَّة الجديدة(المؤسساتية).

أوَّلًا: اللّيبراليَّة الكلاسيكيَّة:ظهرت اللّيبراليَّة الكلاسيكيَّة في القرنين الثّامن عشر، والتّاسع عشر كأيدلوجيَّة في الفكر السّياسيّ والاقتصاديّ، حيث شكَّل الفرد محور الاهتمام، وقد ظهرت هذه الأفكار في كتابات(آدم سميث) و(ديفيد بيكاردو) في مجال الاقتصاد، فقد كان تركيزهما على أهميَّة عدم تقييد الفرد من قِبل الدَّولة، وقد كان لكاتب الفلسفة والمنطق(ديفيد هيوم) رؤية تتمثَّل في الاهتمام بالفرد، واعتباره وحدة التَّحليل، أمّا (جيرمي ينثام)، و(جون ستيوارت)، فقد صوَّرا الإنسان باعتباره فردًا يتمتَّع بالرُّشد والعقلانيَّة، ويستطيع تحقيق مصالحه دون تدخُّل الدَّولة. (Viotti,20140p3)

ثانيًا: اللّيبراليَّة الجديدة (المؤسّساتيَّة): التَّعاون هو الهدف الأساسي من اللّيبراليَّة الجديدة بين الدُّول والفاعلين من غير الدُّول، حيث تنادي بالاعتماد الدَّوليّ المتبادل، باعتباره الشَّكل الأمثل للعلاقات بين الدُّول وغيرها من الفاعلين في بيئة فوضويَّة (مصطفى، مروة،2021، ص 172).

ففي الوقت الذي ركَّزت فيه الواقعيَّة على القوَّة، والأمن، والقوَّة العسكريَّة للدَّولة؛ _كونها قضايا ترتبط ببقاء الدَّولة، وقوَّتها_ تركّز اللّيبراليَّة الجديدة على التَّعاون الاقتصاديّ، والاهتمام بالاقتصاد السّياسيّ؛ فالقوَّة الاقتصاديَّة، وغيرها من القوى، تضاهي القوَّة العسكريَّة، فعلى سبيل المثال: الدُّول المنتجة للنّفط، رغم عدم امتلاكها للقوَّة العسكريَّة، إلّا أنَّها تلعب دورًا مهمًّا في العلاقات الدّوليّة.

بناءً على ذلك ترى الليبراليَّة الجديدة أنَّ الاقتصاد يُعدّ من العوامل المُهمَّة في اتّخاذ القرارات السّياسيّة الخارجيَّة للدُّول، سواءٌ أكانت دولًا غنيَّة أم فقيرة، فإنّ عليها أنْ تزن بحذر المضامين السّياسيّة لأيّ تغيُّرٍ سياسيّ (بيلس، وسميث،2004، ص428).

يرى أنصار اللّيبراليَّة أنَّ شكل المصالح المتداخلة، والمتكاملة مع المستويين: الرَّسميّ وغير الرَّسميّ، تبلورت من خلال مجموعات اقتصاديَّة وسياسيَّة في النّظام الدَّوليّ؛ وذلك لأنَّ الفواعل الدّاخليَّة قد انطلقت إلى خارج إقليم الدَّولة، بالإضافة إلى نشاط الفواعل كالشَّركات متعدَّدة الجنسيّات، والمنظَّمات الدَّوليَّة غير الحكوميَّة (بوقاره، حسين،2012، ص157-158).

كذلك فإنّ الانتشار التّكنولوجيّ الكبير، وتوسُّع مجالات الاتّصالات قد حوَّل الاهتمام من الاتّجاهات العسكريَّة والقوَّة إلى الاهتمام بالاقتصاد، والتَّبادل التّجاريّ، والرَّفاه الاجتماعيّ؛ حيث يؤكّد أنصار اللّيبراليَّة أنّ التّبادل التّجاري يجعل الخَيار العسكريّ خَيارًا غير عقلانيّ، أي كلما كانت الاتّصالات بين الأمم قويَّة، أُعطي السَّلام فُرَصًا أقوى، وقلَّ احتمال المواجهة العسكريّة والحروب. (بوقارة، حسين،2012، ص 158-159)

لقد وضَع (جوزيف ناي)، و(روبرت كوهين) نموذجيْن للمقارنة بين الواقعيَّة والاعتماد المُتبادل منذ (1920-1975)، وكانت المقارنة بين الولايات المتَّحدة والصّين، وكذلك بين استراليا والولايات المتَّحدة، حيث كانت النتائج أنَّ نموذج الاعتماد المتبادَل هو الأصلح لتفسير ظواهر العلاقات الدَّوليَّة، وليست الواقعيَّة؛ فالنَّموذج الذي تعرضه النَّظريَّة الواقعيَّة يشمل القوَّة كمحور للصّراع، أمّا اللّيبراليَّة الجديدة فأتت على عكس ذلك لتعتمد على التَّبادُل الذي يقوم على ما يلي:

1- القوَّة العسكريَّة ليست أداةً فعّالةً في السّياسة الدَّوليَّة.

2- وجود فاعلين غير الدُّول (مصطفى، مروة2021، ص 177)

تفضّل(كوهين) استخدام مصطلح السّياسة الدَّوليَّة (political world) بدلًا من العلاقات الدَّوليَّة (relations international)؛ نظرًا لأهميّة العلاقات بين القوميّات، والعلاقات غير الحكوميَّة؛ بالإضافة إلى تزايد تأثير السّياسة الدَّوليَّة على السّياسات الدّاخليَّة، ويرى أنَّ مصطلح العولمة (Globalization) هو الأكثر شمولًا من مصطلح العلاقات الدَّوليَّة، وأنَّ المؤسَّسات الدَّوليَّة لها أكثر من وظيفة (مصطفى، مروة،2021، ص 178).

ممّا تقدَّم نرى أنَّ اللّيبراليَّة تعترف بالقوَّة الاقتصاديَّة كأساس في العلاقات بين الفاعلين، الأمر الذي تتشابه به مع الواقعيَّة الّتي تعترف بالقوَّة الماديَّة، وتختلف اللّيبراليَّة الجديدة بالاعتراف بالفاعلين من غير الدُّول؛ ما يقلّل من حدّة الصّراع والحروب، على عكس الواقعيّة.

كذلك نرى أنَّ اللّيبراليَّة_ بشقيّها_ لا تزال قادرة على تفسير العديد من الظَّواهر في العلاقات الدَّوليَّة، خاصَّةً التَّعاون الدَّولي، والتّكامل الدَّوليّ الاقتصاديّ، والأمنيّ، وبذلك أثبتت النَّظريَّة اللّيبراليَّة مكانتها، وتصدُّرها موقعًا متميّزًا بين نظريّات العلاقات الدَّوليَّة.

2.2.3 المنظور البنائيّ:

برزت النَّظريَّة البنائيَّة في العلاقات الدَّوليَّة في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، مع نهاية الحرب الباردة، وقد شهدت النَّظريَّة البنائيَّة تطوُّرا في العلاقات الدَّوليَّة بعد أن عجزت نظريّات الاتّجاه التَّفسيري في إيجاد توجُّه نظريّ متكامل في العلاقات الدَّوليَّة، وهناك من وصفها بالجسر الرّابط (BRIDGEGAP) بين الاتّجاهات الوصفيَّة والتَّفسيريَّة، والنَّظريّات ما بعد الوضعيَّة التَّكوينيَّة (جندلي، عبد الناصر،2007، ص 232)، بنظرهم لأنها محاولة تنظيريّة تركيبيّة أكثر منها نظرة نقديَّة، أو تحدٍّ لدراسات وأبحاث المدرستيْن الواقعيَّة، واللّيبراليَّة الجديدة(دريسي، حنان،2021، ص239-253)

سعت البنائيَّة إلى اتّخاذ موقف الوسيط بين الوصفين، وما بعد الوصفين في إدراك العالم أو الواقع، حيث تتأرجح بين الاعتراف بالإدراك الماديّ من جهة، وإنكار الوجود المادّي إلّا من خلال اللُّغة والخطاب. من جهة أخرى فهي تؤمن بإمكانية وجود واقع مستقل، لكن إدراكه ومعرفته لا يتمّان إلّا من خلال الهُوِيّة. (دريسي، حنان،2021)

الافتراضات الأساسيَّة للنَّظريَّة البنائيَّة:

1- البنائيَّة تتَّخذ مكانًا مختلفًا عن النَّظريّات الوصفيَّة في مفاهيم العلاقات الدَّوليَّة، مثل: الهُوِيَّة، والمصلحة الوطنيَّة، والأمن القومي، بل يهتمّ البنائيّون بالمؤسَّسات، والمنظَّمات الدَّوليَّة غير الحكوميَّة، بالإضافة إلى المعرفة، والذّاتيَّة.

2- النّظام الدَّوليّ بالنسبة للبنائيّين هو عبارة عن مجموعة من القيم، والقوانين، والقواعد، الّتي تؤثّر على المصلحة، والهُوِيّة للفاعلين.

3- البنائيَّة تنظر للنّظام الدَّوليّ بأنّه نظام متجدّد ومتفاعل، أي أنَّه في تجدُّد دائم، هذا ما يميّزه عن موقف الواقعيّين والليبراليّين بنظراتهم للبناء.

4- يرفض البنائيّون القوانين التي تتحكَّم في الظَّواهر الاجتماعيَّة، والسّياسيَّة، وفصل الذّات عن الموضوع.

بذلك نرى أنَّ البنائيّين ينظرون للواقع نظرة ذاتيّة، على عكس العقلانيّين؛ لأنَّ حصيلة الاتّصال الاجتماعي يكفل له تقاسُم بعض المعتقدات والقيم. (دريسي، حنان،2021)

بالإضافة إلى أنَّ البنائيَّة ترفض ما تعتمد عليه الواقعيَّة؛ كونه فاشلًا في نظرها في إبراز المعتقدات للفاعلين الّذين أقحموا أنفسهم في النّزاعات الدّوليّة، بل رغب البنائيّون في الوصول إلى تصوُّر عميق بشأن تلك الصّراعات. (جندل، عبد الناصر، ص323)

ترى الباحثة ممّا تقدَّم أنَّ البنائيَّة تسعى إلى انتهاج منظور اجتماعي مخالفٍ للمفاهيم الماديَّة للنَّظريَّة التَّقليديَّة، خاصَّةً الواقعيَّة الجديدة، وقد استطاعت تفسير الظَّواهر السّياسيَّة في العلاقات الدَّوليَّة والتَّنبُّؤ بها، وأنَّ العالم الاجتماعي غير مستقلّ، بل هو نتاج الأشخاص الَّذين صنعوه، ويعيشون داخله، ويشعرهم بالانتماء والأمان.

الفصل الثَّالث

حزب العدالة والتّنمية وعملية صُنع القرارات السّياسيّة.

3.1 النّظام السّياسيّ في تركيا.

3.1.1 حزب العدالة والتّنمية: النشأة والتَّطوُّر.

3.1.2 برنامج حزب العدالة والتّنمية.

3.1.3 حزب العدالة والتّنمية والمشاريع الإسلاميَّة.

3.2 الأهداف التُّركيّة- الإسرائيليَّة من العلاقات، وأبعاده.

3.3 العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة في عهد حزب العدالة والتّنمية.

3.3.1 العلاقات السّياسيّة.

3.3.2 العلاقات الأمنيَّة والعسكريَّة.

3.3.3 العلاقات الاقتصاديَّة.

الفصل الثالث:

حزب العدالة والتّنمية، وعمليّة صُنع القرارات السّياسيّة:

تمكَّنت التَّجربة السّياسيّة لحزب العدالة والتّنمية التُّركيّ من تطوير أيدولوجيّاته، وقدراته السّياسيّة والاجتماعيَّة، إذ يُعزى نجاح الحزب في مسيرة السّياسة إلى عدّة عوامل، أبرزها: المنافسة الانتخابيَّة، وشرعيَّة النّظام السّياسيّ، والرُّؤية السّياسيّة الإصلاحيَّة الّتي تمّ تبنّيها من داخل الدَّولة وخارجها، والرَّفاه الاقتصاديّ، وبناء العلاقات بين الدَّولة والمجتمع.

3.1 النّظام السّياسيّ في تركيا

النّظام السّياسيّ لأيّة دولة يتكوَّن من مؤسَّسات سياسيَّة: حكوميَّة، وغير حكوميَّة، تترابط فيما بينها، وتتفاعل مع البيئة الدّاخليَّة، والخارجيَّة؛ ما يؤدّي إلى بقائه واستمراريَّته، وكذلك يحدّد النّظام السّياسيّ نوع الحكم في الدولة، سواء نظام ديمقراطي أو ديكتاتوريّ، أو شموليّ. (عنانية،2023)

تُعدّ تركيا من أهمّ الدُّول في المِنطقة الَّتي تتبنّى الدّيمقراطيَّة، وانتقال السُّلطة بشكلٍ سلس؛ ما يجعلها دولة يُحتذى بها من الدُّول المحيطة؛ لتحقيقها استقرارًا سياسيًّا، واقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وغيرها من الأمور الّتي تساعد على بناء الاستقرار، وتحقيق المصالح؛ فالنّظام السّياسيّ التُّركيّ هو نظام جمهوريّ، ديمقراطيّ(برلماني)، علمانيّ، والقائم على دستور(1982)، وقد شهدت الدَّولة التُّركيّة العديد من التَّغيُّرات في نظام الحُكم، منذ أن تمَّ تأسيسها على يد مصطفى كمال أتاتورك عام(1923)، فقد كان الحُكم_ أحيانًا_ نظام الحزب الواحد، وأحيانًا الحكم البرلمانيّ الَّذي ظلَّ فيها برلمانيًّا على مرّ العصور، حيث شكَّل فوز حزب العدالة والتّنمية عام(2002) نقطة تحوُّل بارزة، بدأت معها تحوُّلات، وتعديلات في بيئة النّظام السّياسيّ، خصوصًا الفترة المتكرّر في كلّ الانتخابات التي خاضها. وقد شكَّلت محاولة الانقلاب في يوليو (1016) نقطة تحوُّل دفعت إلى استفتاء إجراء تعديلات دستوريّة (الجزيرة، 2023).

ومن أهمّ التَّعديلات، والإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتّنمية تمثّلت في مواجهة التَّهديدات الأمنيَّة، والسّياسيّة، وتفادي الحكومات الائتلافيَّة الهشَّة، علمًا أنَّه منذ عام (1961) حتى عام (2002) شُكّلت أكثر من (33) حكومة، كان أكثرها صمودًا دام (18) شهرًا، وقد لاقت التَّعديلات معارضة بعض الأحزاب، خاصَّةً تعديل النّظام الرّئاسيّ؛ فقد رأوا فيه الاستبداد تحت نظام الديمقراطيَّة، وطالبوا العودة إلى النّظام البرلمانيّ، أو النّظام البرلمانيّ المعزَّز (الجزيرة، 2023).

فعندما جاء حزب العدالة والتّنمية إلى الحُكم، أحدث تغييرات كبيرة في النّظام السّياسيّ التُّركيّ؛ ما جعله أكثر حداثةً، ونموذجًا يُحتذى به. وقد تمحور هذا النّظام حول ثلاث قِيم أساسيَّة هي: الدّيمقراطيَّة، والعلمانيَّة، والإسلام (تغيان، شريغ،2011).

ترى الباحثة مما سبق ذكره أنّ الحياة السّياسيّة في تركيا لم تشهد أيّ تغييرات جوهريّة، سواءٌ على الصّعيد الدّاخليّ، أو الخارجيّ، وحتّى إن كان من الممكن حدوث أيّ تغيير، فإنّ التَّدخُّل العسكريّ كان كفيلًا بإجهاضه، وإعادة الأوضاع إلى سابق عهدها.

1- المؤسّسات الدُّستوريَّة:

اعتُمد الدُّستور التُّركيّ الحالي عام (1982)، وهو الدُّستور الثّالث منذ تأسيس الجمهورية التُّركيّة عام (1923)، وقد أُجريت عليه العديد من التّعديلات، كان آخرها عام (2011)، وهو دستورٌ يعتمد مبدأ الفصل بين السُّلطات الثَّلاث: التَّشريعيَّة، والتَّنفيذيَّة، والقضائيَّة.

أ-السُّلطة التَّشريعيَّة:

تتولّاها الجمعيَّة الوطنيَّة التُّركيّـَة الكُبرى، نيابةً عن الأمَّة التُّركيّة وَفقًا للمادَّة (7) من الدُّستور، وتتمثَّل السُّلطة التَّشريعيَّة في البرلمان (قانون تركيا 1982 (المعدل 2017).

ب-السُّلطة التَّنفيذيَّة:

يتولّى هذه السُّلطة رئيس الجمهوريَّة، ويمارس مَهامَّها القانونيَّة وَفقًا للقانون، والدُّستور، حيث يتمّ تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة (عوض، عبد العزيز،2007)، وتتمثَّل هذه المهامّ بـ:

1-تطبيق الدُّستور، ومراقبة أجهزة الدَّولة.

2-دعوة المجلس الوطنيّ للانعقاد.

3-عرْض التَّعديلات الدُّستوريَّة للاستفتاء الشَّعبيّ.

4-مراجعة المحكمة الدُّستوريَّة؛ لإلغاء بعض القوانين التي يراها غير ملائمة.

5-تعيين السُّفراء، والقناصل، وإيفادهم بآليّة الدُّول الأجنبيَّة، واستقبال البعثات الدُّبلوماسيَّة في تركيا.

6-أمّا مَهامّه في السُّلطة القضائيَّة فهي تقتصر على انتخاب أعضاء المحاكم من الدَّرجات العُليا.

ج- السُّلطة القضائيَّة:

تمارَس السُّلطة القضائيَّة في محاكم مستقلة عن السُّلطة التَّنفيذيَّة والتَّشريعيَّة، حسْب المادة (9) من الدُّستور، وتضمُّ السُّلطة القضائيَّة: القضاء العدلي، والقضاء الإداريّ والخاصّ، والقضاء العسكريّ.

المحكمة الدُّستوريَّة: وهي أعلى سُّلطة قضائيَّة في الدَّولة، مهامَّها الأساسيَّة حماية حقوق الإنسان، وضمان تحقيق القرارات القانونيَّة، ويحقُّ لها مسائلة ومقاضاة رئيس الدَّولة، ورئاسة الوزراء، ورؤساء المحاكم، والسّلك القضائيّ، بالإضافة إلى حلّ الأحزاب السّياسيّة، والقيام بمَهمَّة النَّظر في تطابُق القوانين مع الدُّستور، (باكير، ص،30) وتتكوَّن المحكمة الدُّستوريَّة من (11) عضوًا، و(4) أعضاء احتياط،

مجلس الأمن القوميّ: الذي يضمُّ رئيس الدَّولة_ ويكون رئيسا للمجلس، ورئيسًا للوزراء_ بالإضافة إلى وزير الدّاخليَّة، ورئيس الأركان، ووزير الخارجيَّة، والقائد العامّ لقوّات الدَّرك، ومن المهامّ المُناطة لمجلس الأمن القوميّ إدارة أمور متعلّقة بالأمن القوميّ للدَّولة (معوض،1998).

الأحزاب السّياسيّة والانتخابات:

تنصّ الفقرة الثّانية من المادّة(68) من الدُّستور التُّركيّ عام(1982)، على" أنّ الأحزاب السّياسيّة هي عناصر لا غنًى عنها لحياة سياسيَّة ديمقراطيَّة"، أمّا المادة (69) من الدستور فهي أكثر واقعيّة؛ إذ تنصّ على" وجوب أنْ تتماشى الأنشطة واللّوائح الدّاخليَّة، ونظام عمل الأحزاب السّياسيّة مع مبادئ الدّيمقراطيَّة، وينظّم القانون تطبيق هذه المبادئ" فالعلاقة جدليَّة بين الأحزاب السّياسيّة، والنّظام السّياسيّ الّذي تعمل فيه، أي كلما كان النّظام السّياسيّ ديمقراطيًّا كانت الأحزاب السّياسيّة ديمقراطيَّة، ومن ناحية أخرى كلما ازداد حرْص الأحزاب السّياسيّة على العمل بالطَّريقة الدّيمقراطيَّة اتَّسعت الدّيمقراطيَّة للنّظام السّياسيّ، حيث صُنّفت الأحزاب السّياسيّة التُّركيّة إلى(صارباي،2017):

1- أحزاب يساريَّة: تمثَّلت هذه الأحزاب بحزب الشَّعب الجمهوريّ، لكن بعد انقلاب عام (1980)، تمَّ إيقافه عن العمل، وظهر بدلًا منه حزب اليسار الدّيمقراطيّ، وحزب الشَّعب الاشتراكيّ الدّيمقراطيّ.

2- أحزاب يمينيَّة: تمثَّلت في الحزب الدّيمقراطي الذي كان يرأسه (عدنان مندريس) الذي سلّم رايته **لحزب العدالة**، ثمّ تلاه **حزب الوطن** الأم بقيادة (توغورت) في الثمانينات، و**حزب الطريق** في التسعينات (حوادسي،2013).

3- أحزاب إسلامية: وقد تزعّمها نجم الدّين أربكان في ستّينات القرن العشرين، وصولًا إلى (حزب الفضيلة) الذي انبثق عنه (حزب العدالة والتّنمية)، و(حزب السّعادة). (صارباي،2017)

3.1.1 حزب العدالة والتّنمية، النشأة والتطوُّر:

أصدرت المحكمة الدُّستوريَّة في يونيو قرارًا بحلّ حزب الفضيلة التُّركيّ، بعد اتّهامه بانتهاك الدُّستور؛ بسبب توجُّهاته الإسلاميَّة. إثر ذلك انقسم أعضاؤه إلى مجموعتين، حيث أسّس بعضهم حزب العدالة والتّنمية، بينما أسّس آخرون حزب السّعادة، وذلك بعد أن كان حزب الفضيلة يشكّل ثالث أقوى قوَّة سياسيَّة في تركيا(الجزيرة،2001).

تأسيس الحزب عام (2001):

تقدّم رجب طيب أردوغان برفقة عبد الله غل بطلب للحصول على ترخيص وموافقة على تأسيس حزب العدالة والتّنمية، وقد تمّ تشكيل الحزب_ رسميًّا_ بتاريخ (14 أغسطس/ آب2001)، وضمّ (63) عضوًا برئاسة أردوغان الذي انتُخب رئيسًا له، ويُعدّ الحزب الثّالث والتّسعين بعد المائة من بين الأحزاب السّياسيّة التُّركيّة.

ضمَّت الهيئة التأسيسيَّة للحزب (13 امرأة)، من بينهن أربع محجّبات، بالإضافة إلى طبيبة، ومعلّمة، ومطربة، وممثّلة، كما شمل التأسيس شخصيّات أخرى من حزب الفضيلة، إلى جانب شخصيات أخرى من أحزاب مختلفة.

اتّخذ الحزب في مؤتمره التّأسيسي شعار (العمل من أجل تركيا، واستقطاب مختلف شرائح المجتمع)، ويفسح المجال لجميع المواطنين للانضمام إليه، بشرط القبول بمبادئ الحزب، واحترام قوانينه (ديلي ،2015).

أهداف ومبادئ الحزب:

الهدف الأساسي للحزب هو احترام القوانين، والأنظمة التُّركيّة، وحماية الوطن من أيّ اعتداء، أو تهديد خارجي، وضمان الأمن الدّاخليّ، كما تشمل أهدافه الأخرى:

1-احترام المواطن وصون حقوقه، وتعزيز حريّة التعبير، وضمان ممارستها ضمن إطار القانون.

2-رفْع شعار (تركيا الجديدة)، مستهدفًا تعزيز إمكانيّات البلد داخليًّا وخارجيًّا، وتقوم سياسته على التَّسامح والحوار.

3-تَبنّي سياسة تصفير المشاكل مع الدُّول المجاورة، والمحيط الإقليميّ، والدَّوليّ.

4-احترام المبادئ التي قامت عليها الجمهورية التُّركيّة، وعدم معارضة العلمانيَّة.

5-عدم استخدام الشّعارات الدّينيَّة في الخطابات السّياسيَّة، بل يجب احترام التَّنوُّع الدّينيّ، والفكريّ، والانفتاح على العالم الخارجيّ، والسَّعي للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبيّ.

شخصيّات الحزب:

من أبرز الشَّخصيّات التي ارتبط اسمها بحزب العدالة والتّنمية (عبد الله غول) الذي عُيّن أوَّل رئيس للحكومة عن الحزب عام (2002)، ثمّ تولّى حقيبة الخارجيَّة، قبل أن يتولّى رئاسة الجمهورية خلال الفترة (2007-2014) كما شغل(باباجان) منصب وزير الاقتصاد، ثمَّ وزير الخارجيَّة، وعُيّن مستشارًا لرئاسة الوزراء.

ومن الشّخصيّات البارزة والمؤثّرة في الحزب_ أيضًا_ (أحمد داوود أوغلو) الذي تسلَّم حقيبة الخارجيَّة، ثمَّ تولّى رئاسة الوزراء بين عامي (2014-2016)، وفي عام (2018) أصبح (بن علي يلدرم) زعيمًا للحزب، ورئيسًا للحكومة.

وبعد انتقال النّظام السّياسيّ من البرلمانيّ إلى الرّئاسي، ترأّس(يلدرم) مجلس الأمة الكبير، ومن الشّخصيّات البارزة والمؤثّرة في الحزب وزير العدل (عبد الحميد غول)، ووزير الدّاخليّة (سليمان صويلو).

3.1.2 برنامج حزب العدالة والتّنمية:

يتَّبع الحزب برنامجًا داخليًّا، وخارجيًّا؛ لتعزيز دور تركيا، والظُّهور بشكلٍ مختلف على السّاحة الدَّوليَّة، والعلاقات بين الدُّول.

فعلى الصَّعيد الدّاخلي:

الاستقرار الدّاخليّ هو أحد أهمّ الأبعاد الأساسيَّة التي تؤثّر في السّياسة الخارجيَّة، التي تتمثَّل في الانسجام بين القيم السّياسيَّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة المنتشرة في المجتمع، بالإضافة إلى وجود الموارد الطبيعيَّة، والموقع الفريد، والمقدَّرات الوطنيَّة، مثل: المحدّدات السّياسيَّة، والاقتصاديَّة،

والاجتماعيَّة، والعسكريَّة، والجغرافيا (الجيوبوليتيكيّة) الَّتي توفّر قوَّة الدَّولة؛ لتصبح فاعلًا قويًّا في النّسق الدَّوليّ (عبد النبي، 2022).

أوّلًا: المحدّدات السّياسيّة:

داخليًّا: يسعى الحزب إلى بناء حركة سياسيَّة ذات بُعد إسلاميّ، يسهم من خلالها إعادة توجيه سياسة الدَّولة التُّركيَّة؛ فقد ظهر كحزب محافظ، يحترم التَّقاليد، وهُوِيَّة المجتمع، ويهدف إلى النُّهوض بالدَّولة التُّركيّة، وفي هذا السّياق عمل الحزب على إقرار تعديلات دستوريَّة زادت من صلاحيّات رئيس الدَّولة على حساب رئيس الوزراء؛ ما أدّى إلى تشكيل نظام مختلط يجمع بين النّظامين: الرّئاسيّ، والبرلمانيّ؛ ما قد يترتَّب على ذلك احتماليّة عدم الاستقرار السّياسيّ في المستقبل البعيد (عبد النبي، 2022).

خارجيًّا: شكّل حزب العدالة والتّنمية نقطة تحوُّل ساهمت في تغيير نظرة المسلمين إلى تركيا، كدولة استعماريّة حكمتهم لأربعة قرون، إلى دولة أكثر ارتباطًا بالشّرق الأوسط، وأكثر إدراكاً لأهميّة العامل الدّيني كأحد عوامل الاستقرار والاستمراريَّة. وقد تجلَّى ذلك في دعمها لحركة حماس. بالإضافة إلى مساندتها للشُّعوب الإسلاميَّة في ثوراتها، معتبرةً ذلك جزءًا من حقوقها في الإصلاح السّياسيّ، والتَّحوُّل الدّيمقراطيّ.

ثانيًا: المحدّدات الاقتصاديّة

شهدت الدّولة التُّركيّة نهضة تنموية شاملة في القرن الواحد والعشرين، ترافقت مع حالة من الاستقرار السّياسيّ والاقتصادي؛ نظرًا للارتباط الوثيق بين السياسة بالاقتصاد، وما لذلك من أثر في تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

انتهج حزب العدالة والتّنمية سياسة مستقلَّة توازن بين الحداثة، والتَّبعيَّة والتَّنمية، ما ساهم في رفاهية الشَّعب، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كذلك أدَّت هذه السّياسة إلى مضاعفة احتياطي البنك المركزيّ التُّركيّ، ورفْع رواتب الموظَّفين، وتقليص الدُّيون، وتحقيق توزيع أكثر عدالةً للثَّروة، إلى جانب مكافحة الفقْر(كربيت،2018).

تفعيل الدَّور التُّركيّ كوسيط في حلّ النّزاعات:

من الملاحظ أنَّ تركيا تلعب دور الوسيط الإقليميّ في المِنطقة؛ بسبب نهجها الدّيموقراطيّ الّذي تتَّبعه، وموقعها الجغرافيّ الّذي يربط ما بين القارة الأوروبيَّة والآسيويَّة، كما تُعدّ دولة ذات نشاطٍ

سياسيّ، واقتصاديّ؛ ما جعلها تشارك في تسوية النّزاعات التي تحدث على مستوى الإقليم (الكفارنة، 2018).

الصَّعيد الخارجيّ:

عمل الحزب على تعزيز الدَّور الإقليميّ، والدَّوليّ، وتنشيط العلاقات مع الدُّول العربيَّة والإسلامية؛ وذلك نتيجةً للطَّبيعة الدّينيَّة، والإرث العثمانيّ الَّذي يدفع تلك الحكومة إلى التَّوجُّه نحو إحياء ما يُطلق عليه العثمانيَّة الجديدة، وقد وضع (أحمد داوود أوغلو) نظريّة العمق الاستراتيجيّ التي تتضمَّن عدّة مبادئ، يسعى الحزب إلى تطبيقها في سياسته الخارجيَّة؛ من أجل تحقيق المصالح، والأهداف التي من أهمها (أوغلو، احمد، 2010):

1- تصفير المشكلات مع الجوار، ودعم النَّموذج الدّيمقراطيّ الإسلاميّ، والتَّوجُّه نحو إقامة علاقات اقتصاديَّة، وسياسيَّة تُجاه الشَّرق الأوسط.

2- أدوار الوَساطة الدُّبلوماسيَّة: تسعى تركيا من خلال هذه الأدوار إلى تعزيز التَّعايُش السّلميّ، وعدم التَّوتُّر؛ بهدف خلْق بيئة سلميَّة، تعزّز مكانتها الإقليميّة والدّوليّة، ويُعدّ موقعها الجغرافيّ المتميّز في قلب القارّات الثّلاث (أوراسيا)، أحد العوامل التي يجعلها حليفًا استراتيجيًّا، وجيوسياسيًّا لجميع الأطراف.

3- التخلي عن السّياسة الأحادية التي كانت تقتصر على العلاقات الاقتصاديّة والعسكريَّة مع الغرب، بل بدأت في بناء قنوات اتّصال جديدة ترتكز على الثّقة، والحدّ من سوء التّفاهُم، وقد تجسَّد هذا التَّوجُّه من خلال دورها الفعّال في المنظَّمات الدَّوليَّة، والإقليميّة، حيث تسعى إلى إقامة علاقات تكامليَّة وليست تنافسيَّة؛ فهي تسعى للانضمام إلى الاتّحاد الأوروبيّ، وتحسين علاقاتها مع الولايات المتَّحدة، بالإضافة إلى تعزيز التَّقارب مع روسيا، كما تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع دول الشَّرق معتمدةً سياسة متعدّدة الأبعاد والاتّجاهات التي تعكس تنوُّع مصالحها الإقليميَّة والدَّوليَّة.

3.2 أبعاد العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة في عهد حزب العدالة والتّنمية (2022-2023).

مرَّت العلاقات التُّركيَّة الإسرائيليَّة منذ فوز حزب العدالة والتّنمية بالحكم في تركيا عام (2002) بالعديد من الأزمات السّياسيّة، والاقتصاديَّة، والعسكريَّة، نستعرضها كالآتي:

3.2.1 العلاقات السّياسيّة:

تتّسم العلاقات السّياسيّة بين مدّ وجزر، منذ استلام حزب العدالة والتّنمية الحكم؛ نتيجة التَّحوُّل الذي طرأ على السّياسة الخارجيَّة_ التُّركيَّة، في إطار التطوُّر العثماني الجديد؛ استنادًا إلى نظريَّة العمق الاستراتيجيّ، ودور تركيا المتزايد على السّاحة الإقليميَّة والدَّوليَّة، الأمر الذي ترى فيه إسرائيل انشقاقًا في العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة؛ لما لهذا التَّحول عودة للتّأكيد على البُعد الدّيني، والتّاريخ العثمانيّ، والقواسم المشتركة مع الدُّول المجاورة ، إلّا أنّ المصالح المتبادلة التي يلتزم بها حزب العدالة والتّنمية، والأولويّات، خلقت توازنًا في العلاقات بين البلدين، وقد انعكس هذا التَّوازن على العديد من المجالات، بما في ذلك العلاقات الأمنيَّة، والعسكريّة، والاقتصاديَّة، وغيرها. (أبو مطلق، 2011)

كما أنَّ الجذور الإسلاميَّة لحزب العدالة والتّنمية كانت السَّبب الرَّئيس الذي دفع الحكومة التُّركيّة للوقوف جنبًا إلى جنب مع القضيّة الفِلسطينيّة.

وقد تعرّضت الحكومة التُّركيَّة للكثير من الضُّغوطات الخارجيَّة؛ بسبب موقفها الإيجابيّ من القضيّة الفِلسطينيّة، وهو ما دفع الرئيس التُّركيّ (أردوغان) للقول:" إنّه عندما يتخذ قرارًا في السّياسة الخارجيَّة، فهو يستمع لصوت الشَّعب التُّركيّ المؤيّد كليًّا للقضيَّة الفِلسطينيّة) (أبو مطلق، 2011).

كما يُعدّ الموقف التُّركيّ واضحًا من قضيّة مدينة القدس والمقدّسات الإسلاميَّة، فالأتراك منزعجون من بقاء القدس تحت السَّيطرة الإسرائيليّة؛ كونها تعتبر مدينة إسلامية مقدَّسة، والغالبيَّة من الشَّعب التُّركيّ حوالي (60%) يطالبون الحكومة التُّركيّة ببذل المزيد من الجهود السّياسيَّة للدّفاع عن حقوق الشَّعب الفلسطينيّ، ففي القرار الأمميّ رقم (181) الذي نصَّ على تقسيم فلسطين رفضته تركيا؛ كونه يقسّم فلسطين، وذلك من مُنطلق دينيّ، أو عرقيّ (الشرطي، 2011).

3.2.2 العلاقات الأمنيَّة والعسكريَّة:

في عام(1958) تمَّ توقيع أوَّل اتّفاقيَّة تعاون عسكريّ بين تركيا وإسرائيل، سُميَّت "الاتّفاق الإطاريّ"، الَّتي تنصُّ على إقامة تدريبات عسكريَّة بين الطَّرفين، وتبادُل المعلومات العسكريَّة، تلا تلك الاتّفاقيَّة، اتّفاقيَّة " الرُّمح الثُّلاثيّ" الَّتي وُقّعت بين تركيا، وإسرائيل، وإيران؛ من أجل تبادل المعلومات الاستخباراتيَّة، والعسكريَّة، بالإضافة إلى تدريب العملاء، وتجنيدهم، وفي إطار هذه الاتّفاقيّة تعهَّدت تركيا بتزويد إسرائيل بمعلومات عن الدُّول العربيَّة، سواءٌ كانت عسكريَّة، أو أمنيَّة، أو سياسيَّة (عودة،،2003).

تطوَّرت العلاقات العسكريَّة بين تركيا وإسرائيل بشكلٍ ملحوظ، حيث عَّينت تركيا مستشارًا عسكريًّا لها في إسرائيل، إلى جانب تبادل الخبراء والمسؤولين العسكريّين في ثمانينيّات القرن العشرين، شهدت العلاقات العسكرية تطوُّرًا، خاصَّةً في المجال الجويّ، حيث تمَّ تطوير طائرات تركيَّة، خاصَّةً طائرات(F4)، و(F16)، وبلغت التّكاليف نحو (400) مِليون دولار، كما تمَّ شراء أسلحة إسرائيليَّة، وتكثيف التَّدريب العسكريّ بين البلدين، بالإضافة إلى تبادل المعلومات الاستخباريَّة العسكريَّة (عبد العزيز2001، ص27).

من خلال هذه العلاقات الأمنيَّة والعسكريَّة بين البلدين، وسَّعت إسرائيل عمقها الاستراتيجيّ، وتمكَّنت من حريَّة الحركة، وتنفيذ ضربات استباقيَّة ضدَ أيّ تهديد محتمل، مستخدمةً الأراضي التُّركيَّة، والمجال الجويّ التُّركيّ؛ ما منحها مرونةً استراتيجيَّةً على حساب هامش دول إقليميّة أخرى.

منذ تولّي حزب العدالة والتّنمية الحُكم، شهدت العلاقات العسكريَّة تغيُّرات؛ تبعًا للواقع السّياسيّ بين البلدين، حيث اتَّسمت تلك الفترة بالتَّجاذبات، وكانت القضيّة الفِلسطينيّة أحد العوامل المؤثّرة في هذه التَّجاذُبات، وأثَّرت بشكلٍ كبيرٍ على العلاقات بين البلدين، (الجلداوي،2004).

سعت حكومة حزب العدالة والتَّنمية إلى كسْب التَّأييد الأمريكيّ، والأوروبيّ، من خلال اتّباع نهج الحكومات السّابقة، إذ كانت ترى أنّ العلاقات مع إسرائيل تشكّل بوّابة الانفتاح على العالم، ونظرًا لأهميّة التّعاون العسكريّ بين البلدين، وقَّع الحزب اتّفاقيَّة عسكريَّة بلغت قيمتها (660) مِليون دولار؛ وذلك لتطوير دبّابات تركيَّة.

وفي عام (2005) قامت تركيا بشراء نظم محطات أرضيَّة بتكلفة (183) مِليون دولار، كما بحث الرَّئيس(أردوغان) خلال زيارته (لإسرائيل) في العام نفسه إمكانيّة توقيع صفقة بقيمة

نصف مليون دولار؛ لتحديث الطّائرات الحربيَّة التُّركيَّة، بالإضافة إلى ذلك تمَّ توقيع العديد من الاتّفاقيّات العسكريَّة المشتركة لمصلحة البلدين (ممدوح،2009).

بالإضافة إلى المناورات الجويَّة، والبحريَّة المشتركة، شهدت العلاقات العسكريَّة، والأمنيَّة بين البلدين تعزيزًا ملحوظًا، خاصَّةً في عام (2008)؛ وذلك نتيجة تصاعد حدّة التَّوتُّر بين حزب العمّال الكردستانيّ، والقوّات التُّركيَّة، وفي ظلّ هذه التّحدّيات الأمنيّة برزت حاجة تركيّا الملحّة إلى الطّائرات المسيَّرة، والتَّجسُّسيَّة بدون طيّار، التي تنتجها إسرائيل. (صالح،2008).

شهدت العلاقات العسكريَّة بين البلدين تراجُعًا ملحوظًا؛ نتيجة العدوان الإسرائيليّ على غزَّة عام (2009)، إضافة إلى إجراء مناورات عسكريَّة بين تركيا وسوريا؛ ما زاد من حدَّة التَّوتُّر بين البلدين، ووصلت الأزمة إلى إلغاء صفقة أسلحة كانت تركيا تعتزم شراءها من إسرائيل، وهو ما كبّد الحكومة الإسرائيليّة خسائر كبيرة؛ نتيجة إلغاء الصفقة، ورغم هذا التَّوتُّر كانت تركيا من أكبر الدُّول المستوردة للأسلحة من إسرائيل، قبل تصاعُد الخلافات بين البلدين..

وعلى الرَّغم من شُحّ المعلومات العسكريَّة بين البلدين، يبدو أنَّ إسرائيل تضرَّرت من القطيعة مع تركيّا، لا سيَّما فيما يتعلَّق بتحقيق المكاسب من تصدير الأسلحة، وإلغاء المناورات، خاصَّة أنَّه كما تمَّ ذكره، أنَّ تركيا أصبحت تُصنّع الأسلحة التي كانت تستوردها من إسرائيل.

3.2.3 العلاقات الاقتصاديَّة:

بدأت العلاقات الاقتصاديَّة بين تركيا وإسرائيل منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام (1949)، حيث رأى الطّرفان أنّ تعزيز العلاقات الاقتصاديَّة سيعود عليهم بالانتعاش الاقتصاديّ لكلا البلدين.

من جهة أخرى إسرائيل ترى في تركيا سوقًا كبيرًا، وواسعًا لمنتجاتها، بالمقابل تركيا _أيضًا_ ترى أنَّ العلاقات الاقتصاديَّة مع إسرائيل فرصة لتقوية وإنعاش اقتصادها، وعلى هذا الأساس تمّ توقيع العديد من الاتّفاقيّات التّجاريَّة بين البلدين؛ بهدف تسهيل عمليّات التّصدير والاستيراد. وتجدر الإشارة إلى أنّ تركيا كانت أوّل دولة إسلاميَّة توقّع اتّفاقيَّة التّجارة الحرَّة مع إسرائيل؛ ما أدّى إلى زيادة حجم التَّبادل التّجاريّ.

مجالات التَّعاون الاقتصادي التُّركيّ- الإسرائيليّ:

1- تُعدّ العلاقات التّجاريَّة (الاستيراد والتَّصدير) من أهمّ مجالات التَّعاون التّجاريّ، خاصّةً في مجالات التّكنولوجيا، حيث تستورد تركيا من إسرائيل أجهزة تكنولوجيّة متقدّمة ومتطوُّرة في عالم

الاتّصالات؛ نظرًا لما تمتلكه إسرائيل من تطوُّر في مجال الصّناعات التكنولوجيَّة، لا سيّما في مجال الأسلحة المتطوُّرة، بالإضافة إلى ذلك تصدّر إسرائيل إلى تركيا وسائل زراعيّة متطوُّرة تشمل مواد كيماوية، وأجهزة ريّ حديثة؛ كون إسرائيل لديها تطوُّرٌ كبيرٌ في مجال الزّراعة على مستوى العالم، وتصدّر خبراتها الزّراعيَّة للخارج.

أخذ حجم التّبادل التّجاري بين البلدين_ بقدوم حكم العدالة والتّنمية بالتزايد_ ففي عام (2004) بلغت قيمة الصّادرات الإسرائيليّة إلى تركيا حوالي (813.500) مليون دولار، بينما بلغت الواردات (1166.900) مليون دولار، وكما شهد العام (2005) تطوُّرا ملحوظًا في حجم التَّبادل التّجاري، خاصّةً عندما قام رئيس الوزراء التُّركيّ رجب أردوغان بزيارة إلى إسرائيل برفقة وفد من رجال الأعمال، ومستثمرين أتراك، فقد بلغت القيمة التّجاريَّة في نفس العام تقدُّما ملحوظًا عن العام السّابق 2004(صالح، ،2008، ص 202)

يشمل التعاون التّجاري بين البلدين مجالات متعدّدة، حيث تستورد إسرائيل من تركيا المنسوجات والموادّ الخام المستخدمة في العديد من الصّناعات، بالإضافة إلى الحلويّات، والمنتجات الجلديّة، كما تنشط العديد من الشركات الإسرائيليّة في تركيا باستثمارات تصل إلى (300) مِليون دولا، في العديد من المجالات، أهمُّها: الصّناعة، والبنوك وذلك في ظلّ التَّسهيلات الاستثماريّة التي تقدّمها تركيا للمستثمرين الإسرائيليّين.

وعلى الرغم من التَّوتُّر السّياسيّ بين البلدين، خاصَّةً بعد حادثة السَّفينة، إلّا أنَّ حجم التَّبادل التّجاري عاد للارتفاع أكثر من السّابق، ووَفقًا للإحصائيات، فقد بلغت قيمة الصادرات التُّركيَّة عام (2010) حوالي (2.083) مِليون دولار، وواردات تركيا من إسرائيل ما يقارب (1.359) مليون دولار (صالح، 2008)

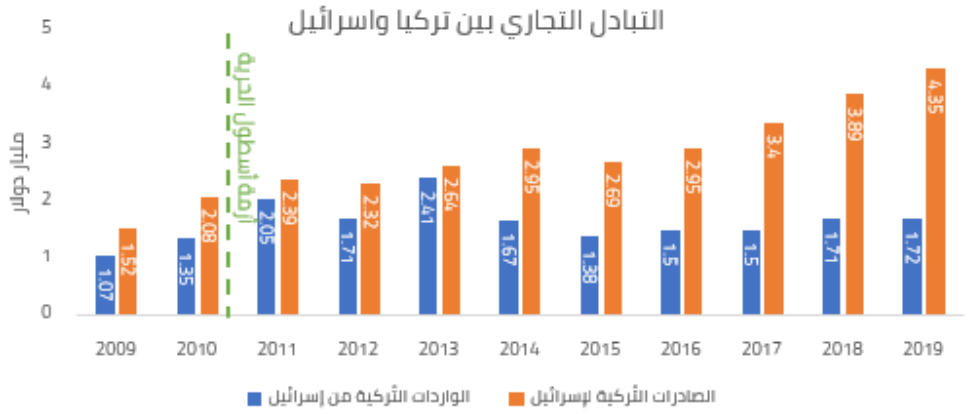

الشكل رقم (1): التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل

المصدر: شادي، محمد، العلاقات الاقتصاديَّة التُّركيّة- الإسرائيليّة،2020
/https://marsad.ecss.com.eg/37588

2- التّعاون في مجال الطّاقة، والغاز، والمياه:

شهدت العلاقات التُّركيَّة الإسرائيليَّة تعاونًا ملحوظًا في مجال الطّاقة، حيث وُقّعت اتّفاقيّة بين البلدين عام(2008) بقيمة(800) مِليون دولار؛ وذلك لإنشاء محطّات طاقة تعمل بالغاز الطَّبيعي في إسرائيل، كما أُبرمت عدّة اتّفاقيّات أخرى في مجال الطّاقة تتعلَّق بنقل النّفط، والغاز الطَّبيعي، كان من أبرز هذه المشروعات (القرن الاستراتيجي)، الذي تشكّل تركيا لُبَّه الأساس بتكلفة(12 مليار) دولار, ويتضمَّن المشروع مدَّ أنابيب تنقل النّفط، والغاز، والكهرباء، والمياه، والألياف الضَّوئيَّة من تركيا إلى إسرائيل. (عبد الفتاح، 2010، ص 119).

كذلك طرحت إسرائيل على تركيا مشروع مدّ خط أنابيب يربط خطوط غاز إسرائيليّة بساحل جنوب تركيا؛ وصولا لأوروبا، لكن تركيا لم تستجب لهذه المقترحات؛ بسبب التَّوتُّر الحاصل بين البلدين بعد حادثة (سفينة مرمرة)، وقد حاولت إسرائيل تقديم إغراءات للدَّولة التُّركيَّة، بتخفيض أسعار الغاز في حال الموافقة على مرور خطوط الأنابيب (الرنتيسي، 2015).

كما وُقّعت العديد من الاتّفاقيّات، من ضمنها اتّفاقيّةً؛ لتزويد إسرائيل بالمياه، وبموجب هذه الاتّفاقيَّة تستورد إسرائيل (50) مِليون لتر مكعَّب من المياه سنويًّا لمدّة (20) عامًا (موقع islammemo.cc،2005)

3-مجال السّياحة: تُعدّ تركيا الوجهة السّياحيّة الأولى للإسرائيليين، حيث زارها بين عام 1990-2004 ما يقارب 3.298.000 سائح إسرائيلي، وبلغت قيمة إنفاقهم 2.4 مليار دولار (صالح، مرجع سابق، ص 28)

استمرَّ التعاون في مجال السّياحة بين البلدين حتّى عام (2009)، إلّا أنَّ أعداد السُّيّاح بدأت بالانخفاض والتَّراجع على إثْر العدوان الإسرائيليّ على غزَّة، وبلغ هذا التَّراجع ذروته في عام (2010)، شهد قطاع السّياحة تراجعًا كبيرًا.

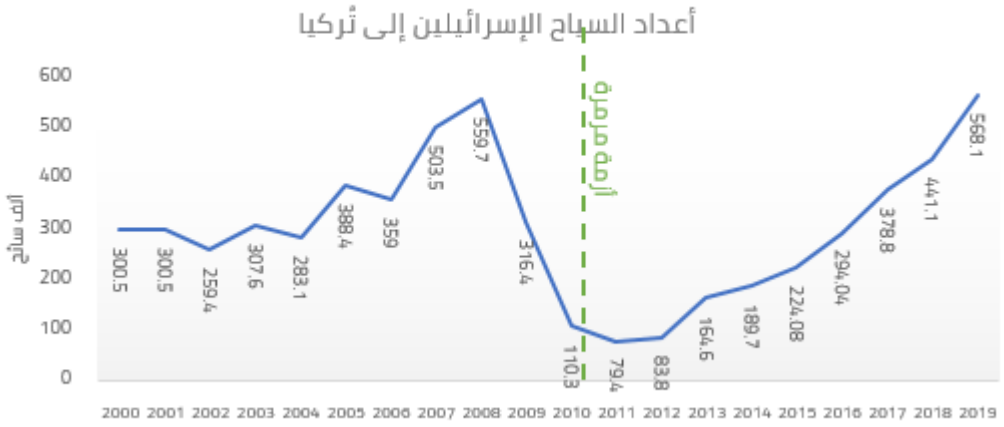

الشكل رقم (2): أعداد السياح الإسرائيليين إلى تركيا

المصدر: شادي، محمد، العلاقات الاقتصادية التُّركيّة- الإسرائيليّة،2020

/https://marsad.ecss.com.eg/37588

ترى الباحثة أنَّ العلاقات الاقتصاديَّة، والعسكريَّة، والأمنيَّة_ رغم التَّوتُّرات والتَّراجُع في العلاقات السّياسيّة والدُّبلوماسيَّة، إلّا أنَّها تشهد تصاعدًا مستمرًّا، وعلى الرَّغم من ردّة الفعل التُّركيّة تُجاه الممارسات الإسرائيليَّة بحقّ الفلسطينيّين، فإنَّ متانة العلاقات الاقتصاديَّة والعسكريَّة، تحتّم على البلديْن تجنُّب اللُّجوء إلى القوَّة، مع تغليب المصلحة المشتركة على أيّ اعتباراتٍ أخرى.

الفصل الرّابع:

الموقف التُّركيّ من القضيّة الفِلسطينيّة.

4.1 المحدّدات الدّاخليَّة للسّياسة التُّركيَّة تُجاه القضيَّة الفِلسطينيّة.

4.1.1 موقف الشَّعب التُّركيّ (الرأي العامّ).

4.1.2 موقف القوى العلمانيَّة.

4.1.3 المؤسَّسة العسكريَّة.

4.2 المحدّدات الخارجيَّة للسّياسة التُّركيَّة تُجاه القضيَّة الفِلسطينيّة.

4.2.1 موقف الفواعل الدّوليّة: الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، روسيا، الاتّحاد الأوروبيّ.

4.2.2 موقف الفواعل الإقليميّة: الموقف العربي، والموقف الإيراني، والموقف الإسرائيليّ.

الفصل الرّابع:

الموقف التُّركيّ من القضيّة الفِلسطينيّة.

بعد احتلال بريطانيا لفلسطين، وإقامة الإدارة العسكريَّة البريطانيَّة على الأراضي المحتلَّة، تمكَّنت الحركة الصُّهيونيَّة بقيادة (حاييم وايزمان) من الظُّهور علنًا، والعمل على وضْع الأسس اللّازمة لإقامة الوطن اليهودي؛ مستندةً إلى التَّعليمات الواردة في وعد بلفور (العلاق، 2009).

أيَّدت الحكومة البريطانيَّة إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين المحتلَّة، وعيَّنت (هربرت صموئيل) وهو يهوديّ بريطانيّ كأوَّل مندوب سامٍ لها في فلسطين ، شرع(صموئيل)_ بدوْره_ في وضْع الأسس السّياسيّة، و الاقتصاديَّة، والإدارية التي تهدف إلى تحقيق هذا المشروع على أرض فلسطين، و بالتَّزامن مع ذلك، ومع تولّي (مصطفى كمال أتاتورك) الحُكْم في تركيا، ركَّز(أتاتورك) على الشُّؤون الدّاخليَّة التُّركيّة، وأطلق سلسلة من الإصلاحات الدّاخليَّة في الدَّولة التُّركيَّة؛ ما أدّى إلى وصف تلك المرحلة بـ(الفترة الانعزاليَّة) لتركيا، وقد أسهم هذا التَّوجُّه في خلْق حالة من التَّوتُّر السّياسيّ بين تركيا و العرب، انعكست_ سلبًا_على القضيَّة الفِلسطينيَّة ، في وقت كانت فلسطين تخضع لعمليَّة احتلال، و تهويد واسعة على يد الحركات الصُّهيونيَّة(بداد، 2014).

بعد انتهاء الحرب العالميَّة الثّانية، اعترفت تركيا بالكِيان اليهوديّ، وأقامت علاقات دبلوماسيَّة معه في مطلع عام (1949)، كذلك انحازت تركيا إلى تبنّي وجهة النَّظر الأمريكيَّة في سياساتها الخارجيَّة، معتبرةً أنَّ الاتّحاد السّوفيّتي يشكّل تهديدًا يتطلب الحذر، وفي عام (1960) بدأت تركيا بمراجعة سياساتها الخارجيَّة تُجاه الدُّول العربيَّة في محاولة للعودة إلى تعزيز العلاقات معها؛ من أجل مصالحها السّياسيَّة والاقتصاديَّة، التي تهدف لخدمة المصلحة الوطنيَّة التُّركيَّة.

بعد هزيمة العرب في حربهم ضدّ إسرائيل عام(1967)، اتَّجهت السّياسة الخارجيَّة التُّركيّة للوقوف إلى جانب العرب في القضيَّة الفِلسطينيَّة، موجّهةً خطابًا للحكومة الإسرائيليّة، دعت فيه إلى ضرورة عدم المَساس بالمقدَّسات الإسلاميَّة في مدينة القدس، و الحفاظ على سلامة سكّانها ، كذلك طالبت بضرورة عدم إعاقة دخول الشَّعب التُّركيّ إلى الأماكن المقدَّسة، وقد صرَّح الرَّئيس التُّركيّ (جودة صوتاي) بوجوب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفِلسطينيّة التي تمَّ احتلالها عام(1967)، بما في ذلك القدس الشَّرقيَّة ، وضرورة الالتزام بتنفيذ قرارات الأمم المتَّحدة، و الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة بشأن مدينة القدس(طربيين، 1993).

رفضت الحكومة التُّركيَّة الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلَّة، خاصَّةً تلك التي تهدف إلى نزْع مِلكيَّة الأراضي المقدسيَّة من أصحابها، وقد لاقى هذا الموقف الكثير من التَّرحيب من قِبل الدُّول العربيَّة، وأعلنت تركيا عبر تصريحٍ لوزير خارجيَّتها أنَّ تركيا لا تعترف بحقّ نزْع مِلكيَّة الأراضي من السُّكّان المقدسيّين. على إثْر هذا القرار استدعى وزير الخارجّية التُّركيّ القائم بالأعمال الإسرائيليّ في تركيا، مبلّغًا إيّاه برفْض تركيا لهذا التَّصرُّف من قِبل الحكومة الإسرائيليَّة (ذنون، 2016).

مارست إسرائيل ضغوطًا سياسيّة على تركيا، مستعينةً بالولايات المتَّحدة الأمريكيَّة؛ من أجل تغيير سياسة تركيا تُجاهها، كذلك ضغطت الحكومة الإسرائيليَّة على الحكومة التُّركيّة، من خلال التُّجار اليهود الأتراك المقيمين في تركيا وإسرائيل، إلّا أنَّ تركيا لم تأبه لتلك الضُّغوطات، وألغت الاتّفاقيَّة التّجاريَّة بين تركيا وإسرائيل في عام (1969)، كما اتَّخذت تركيا خطوةً أخرى بإغلاق المكتب السّياحيّ الإسرائيليّ في أنقرة؛ بهدف إيقاف السّياحة الإسرائيليّة إلى تركيا والعكس (بداد، 2014)

قامت تركيا بمراجعة شاملة لعلاقاتها الخارجيَّة تُجاه العرب و القضيّة الفِلسطينيّة، و ذلك طوال الفترة ما بين عام(1967) إلى عام(1991) ، حيث أظهرت السّياسة الخارجيَّة التُّركيَّة علاقاتها الواضحة تُجاه العرب و القضيَّة الفِلسطينيَّة ، و كان ذلك جليًّا في حرب(1973)، حيث امتنعت تركيا عن السَّماح للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة باستخدام القواعد الأمريكيَّة في تركيا؛ لتزويد إسرائيل بالسّلاح، كما قامت بخفْض التَّمثيل الدُّبلوماسيّ لها في إسرائيل، ليصبح التَّمثيل السّياسيّ تحت مُسمّى(سكرتير) بعد أن كان بمُسمّى (قائم بالأعمال) ، وظلَّت العلاقة التُّركيَّة الإسرائيليَّة في فترة توتُّر حتّى عام(1980)؛ بسبب الموقف التُّركيّ المنحاز والمؤيّد للقضيَّة الفِلسطينيَّة(ذنون، 2016)

الموقف التُّركيّ (2002)

تبنَّت تركيا بعد عام (2002) العديد من المواقف الإيجابيَّة تُجاه القضيَّة الفِلسطينيَّة، وذلك بناءً على سياسة حزب العدالة والتّنمية الدّاعمة للقضيَّة الفِلسطينيّة، كذلك خصَّ الرَّئيس التُّركيّ القضيَّة الفِلسطينيَّة بقوله:" إنَّ السَّلام الدّائم والشّامل في مِنطقة الشَّرق الأوسط يشكِّل أولويَّة في السّياسة الخارجيَّة التُّركيّة".

و تُعدّ تركيا من الدُّول التي لها موقف واضح وثابت تُجاه الفلسطينيّين؛ إذ انتقدت السّياسة الإسرائيليَّة تُجاه الشَّعب الفِلسطينيّ ، و كان ذلك جليًّا من خلال رفْضها استخدام إسرائيل العنف

المفرط ضدَّ الشَّعب الفلسطينيّ، وقد عبَّر السَّفير التُّركيّ في القاهرة في عام(2003) عن دعوته للحكومة الإسرائيليَّة التي كان يترأَّسها في ذلك الوقت(أرئيل شارون) لمراجعة سياستها المبنيَّة على العنف ضدَّ الفلسطينيّين، وفي عام(2004) أعلنت الحكومة التُّركيَّة رفْضها القاطع للسّياسة الإسرائيليَّة التي تنتهجها في هدم منازل المواطنين في قطاع غزَّة، معتبرة ذلك (إرهاب دولة) من الجانب الإسرائيليّ(درزي، 2016) .

مراحل تطور الموقف التُّركيّ:

عملت الحكومة التُّركيّة آنذاك على رفع مستوى التمثيل السّياسيّ لها في الأراضي الفِلسطينيّة، حيث عيَّنت سفير لها لدى السُّلطة الفِلسطينيّة، وفي عام (2005)، قام الرئيس التُّركيّ أردوغان بزيارة إسرائيل ساعيا من خلال هذه الزّيارة إلى تعزيز العلاقات بين السُّلطة الفِلسطينيّة والحكومة الإسرائيليّة، ودعم عملية السَّلام المتعثّرة، مع محاولة تحقيق توازن في علاقات تركيا مع وإسرائيل، والسُّلطة الفِلسطينيّة. (الزعتري، 2017)

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات الفِلسطينيّة، وتشكيلها الحكومة في كلٍّ من رام الله وغزة، ما أثار ذلك قلق إسرائيل التي اعتبرت هذا الفوز مصدر تهديد للاستقرار الإقليمي، في المقابل رأت الحكومة التُّركيّة أنّ فوز الحركة في الانتخابات استحقاق ديمقراطي مشروع، وفضلت التعامل معها من خلال القنوات الدبلوماسية.

وفي هذا السّياق وجَّهت الحكومة التُّركيّة دعوة رسميَّة لرئيس المكتب السّياسي لحركة حماس (خالد مشعل) لزيارة تركيا، وهي الخطوة التي قوبلت بانتقادات حادّة من قِبَل الولايات المتَّحدة وإسرائيل (يوسف، 2019).

موقف تركيا من الانقسام الفلسطينيّ:

دعمت تركيا جهود المصالحة الفِلسطينيّة التي أُبرمت في مكة عام (2007) بين حركتي فتح حماس، حيث دعت الطرفيْن إلى الشَّراكة السّياسيّة. وقد عبّر الرَّئيس التُّركي (أردوغان) عن هذا الدّعم بقوله: " إنّنا سنواصل تأييدنا لقضيَّتكم العادلة، ونحن ندعم قيام دولة فلسطينيَّة تعيد لشعبكم حقوقه المشروعة، وهذا هو الأساس لتحقيق العدل والسَّلام في الشَّرق الأوسط" (ذنون، 2016).

وفي سياق ذلك، اعترضت القوّات البحريَّة الإسرائيليّة قافلة (الحرية) البحريَّة التي انطلقت من تركيا مُحمَّلة بالمساعدات الإنسانيّة إلى الشَّعب الفلسطينيّ، كما تم ذكره في الفصل الثّالث من

الأُطروحة. وفي اعقاب هذا الحادث وضعت تركيا ثلاثة شروط أساسيّة لعودة العلاقات مع إسرائيل، وهي: تقديم الاعتذار الرَّسمي للحكومة التُّركيّة، ودفْع تعويضات لأهالي الضَّحايا، ورفع الحصار المفروض على غزَّة (دنون، 2016).

ترى تركيا أنْ لا حلّ عادل للقضيَّة الفِلسطينيّة، ولا سلام في المنطقة إلا من خلال تلبية مجموعة من الشُّروط التي طرحتها على الحكومة الإسرائيليّة، التي تتلخّص في الآتي:

- تحديد مصير القدس ومستقبلها كأولويَّة على باقي القضايا الأخرى.

- إقامة دولة فلسطينية مستقلّة في الضّفَّة وقطاع غزَّة.

- إيجاد حلّ عادل لمشكلة اللّاجئين الفلسطينيّين الذين شُرّدوا من ديارهم في عامي (1948) و(1967).

- حل مشكلة الموارد الاقتصادية واستخدامها للشعب الفلسطيني.

- إيجاد تسوية لقضيَّة المستوطنات الإسرائيليَّة في الضّفَّة الغربيَّة.

في ديسمبر (2017) أدانت وزارة الخارجية التُّركيّة قرار الولايات المتَّحدة، ممثّلةً برئيسها (ترمب) الاعتراف بالقدس عاصمة موحّدة لإسرائيل، معتبرةً أنّ هذا القرار يتعارض مع القوانين الدّوليَّة، وقرارات مجلس الأمن الدَّوليّ، ووصفته بأنه (قرار خاطئ)، وغير مقبول من منظور السّياسات الخارجيَّة للولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.

وفي مطلع عام (2020)، انتقد الرَّئيس التُّركيّ (أردوغان) خطَّة السَّلام التي طرحها الرَّئيس الأمريكي(ترمب) بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، واصفًا إيّاها بأنَّها عمليَّة (احتلال جديدة)، كذلك رفض ما يُعرف بـ(صفقة القرن) معتبرًا إعلان القدس عاصمة لإسرائيل خطوة تهدف إلى هدم أُسس السّلام والاستقرار في المِنطقة، وأكّد أنَّ تركيا لن تسمح بتحقيق ذلك.

كم أدانت جميع الكتل البرلمانيّة في تركيا خطّة(ترمب)، وأصدرت بيانًا جاء فيه: إنّ خطَّة(ترمب) تهدف إلى منْح الحكومة الإسرائيليّة غطاءً شرعيًّا لاحتلال الأراضي الفِلسطينيّة، بما في ذلك المسجد الأقصى الذي يمثّل رمزًا دينيًّا، وإنسانيًّا للمسلمين. كما اعتبر البيان(ترمب) يعكس إهمالًا متعمدًّا لحقوق الشَّعب الفلسطينيّ، مؤكّدًا أنَّ تركيا لن تدعم أيَّ مشروع يصادر الحقوق، خاصّةً الشَّعب الفلسطينيّ.

وفي سياق الحرب التي تشنُّها إسرائيل على غزَّة، دافع الرَّئيس التُّركيّ (رجب طيّب أردوغان) عن حقد حركة حماس في الدّفاع عن نفسها قائلًا: إنّ الإسرائيليّين محتلّون وغزاة، وأنَّ الكِيان الإسرائيليّ هو كيانٌ مجرم حرب، وأنّ حركة حماس ليست تنظيمًا إرهابيًّا، بل هي حركة تحرّر ومجاهدين يناضلون؛ لحماية أرضهم ومواطنيهم".

وقد سعت الحكومة التُّركيّة في أكثر من مناسبة مرات إلى التَّوسُّط بين الطرفيْن: إسرائيل وحركة حماس؛ لوقف الحرب، والتَّوصُّل إلى هُدنة إنسانيَّة، إلّا أنَّ الحكومة الإسرائيليّة كانت تعرقل جهود وقْف إطلاق النّار في كلّ مرّة (درزي، 2016).

ترى الباحثة أنَّ الحكومة التُّركيّة حرصت منذ سنوات طويلة على عدم التفريط بالقضيّة الفِلسطينيّة، حيث قدَّمت دعمًا سياسيًّا، ومعنويًّا، وماديًّا للحكومة، والشَّعب الفلسطينيّ بشكلٍ علنيّ وواضح. وفي الوقت ذاته، سعت تركيا إلى عدم قطع علاقاتها بشكلٍ نهائيّ مع الحكومة الإسرائيليّة؛ نظرًا للضُّغوط التي تتعرَّض لها من قِبل الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وبعض الدُّول الأوروبيَّة الدّاعمة لإسرائيل بشكلٍ مباشر، كذلك تبنّت تركيا سياسة خارجيّة متوازنة، تهدف إلى الحفاظ على علاقات متينة مع جميع الأطراف، سواءٌ الإسرائيليّة، أو الفِلسطينيَّة، أو العربيَّة، وهو ما يتجلّى في دورها كوسيط بين الفلسطينيّين والعرب من جهة، والإسرائيليّين من جهة أخرى.

4.1 المحددات الداخلية للسياسة التُّركيّة تجاه القضيّة الفِلسطينيّة

تُعدّ القضيّة الفِلسطينيّة من القضايا المحوريّة التي تحظى بإجماع واسع في الأوساط التُّركيّة، حيث يتّفق على أهميَّتها كلٌّ من العلمانيّين، والمدنيّين، والعسكر. ويُعدّ حزب العدالة والتّنمية، مدعومًا بتأييد شعبيّ واسع، من أبرز الأحزاب التُّركيّة المناصرة للقضيَّة الفِلسطينيَّة، وقد عبّر الشَّعب التُّركيّ عن موقفه الدّاعم للفلسطينيّين من خلال تحرُّكات واسعة؛ ما جعل الدَّور التُّركيّ بارزًا في المِنطقة، لا سيّما في جهوده الرّامية إلى فك الحصار عن غزّة.

ورغم أنّ تركيا كانت أوَّل دولة في الشَّرق الأوسط تعترف بإسرائيل، فإنّ الموقف الشّعبي والحكومي ظلّ في مجمله منحازًا للقضيّة الفلسطينيَّة. ويتجلّى ذلك في مواقف الحكومات التُّركية المتعاقبة حتى في ظلّ حكم العلمانيّين. فمثلًا على الرّغم من توجّهاته العلمانيَّة الصّارمة، كان رئيس الحكومة التُّركيّة (بولنت أجاويد) أحد أبرز الدّاعمين لمنظّمة التّحرير الفلسطينيَّة في السَّبعينات، وفي عام (2002) وصف(أجاويد) إسرائيل بأنَّها تمارس إبادة جماعيَّة بحقّ الشَّعب الفلسطينيّ (العشي، 2015).

لقد مارس الشّعب التُّركيّ الضَّغط على حكوماته؛ للوقوف إلى جانب القضيّة الفِلسطينيَّة، كما تبنّى كبار التُّجار الأتراك نفس النهج؛ ففي عام (2013)، أكَّد مستشار الرَّئيس التُّركيّ (أقطاي) دعم رجال الأعمال الأتراك للقضيَّة الفِلسطينيَّة، وأطلق عليهم لقب (أسود الأناضول الجدد). كما أشرف كبار التُّجار الأتراك على دعم العديد من المؤتمرات السّياسيّة التي كانت تهدف إلى الدّفاع عن الشَّعب الفِلسطينيّ وقضيَّته. ومن وجهة نظر أخرى، بدا أنَّ الشّارع الحكومة التُّركيّين أبديا اهتمامًا وتعاطفًا مستمرًّا مع القضيّة الفِلسطينيّة على مرّ السنين، وفي سعيهما لضمان ألّا تُتَّهم تركيا بالخيانة حيال القضيَّة الفِلسطينيّة، والمقدَّسات الإسلاميَّة. وفي ذات الوقت مرّت العلاقات التُّركيّة الإسرائيليّة بمرحلة من التّذبذب، وقد كان ذلك واضحًا في الفترة ما بين عامي (2001– 2002)، عندما حاصر الجيش الإسرائيليّ الرَّئيس الرّاحل (ياسر عرفات) وفي مقابلة مع الباحث التُّركيّ الدكتور (جمال الدين هاشمي) رئيس مكتب الدُّبلوماسيَّة العامَّة في رئاسة الوزراء التُّركيّة، أكَّد أنَّ التَّوتُّر والفتور في العلاقات التُّركيّة_ الإسرائيليّة كان بسبب غطرسة الحكومة، والجيش الإسرائيليّ في ممارساتهما الفاشيَّة بحقّ الشَّعب الفلسطينيّ، (العشي، 2015).

كما أوضحت الصّحافة التُّركيّة المعارضة موقفًا من الحرب على غزَّة، حيث نشرت صورةً كاملةً على أولى صفحاتها تظهر فيها رئيس الوزراء الإسرائيليّ وهو يظهر بمظهر (مصّاص دماء)، كذلك صرَّح رئيس حزب (الحركة القوميَّة) (دولت باهشلي) بضرورة إقامة دولة فلسطينيَّة على أساس قرارات الأمم المتَّحدة، التي تنصُّ على قيام دولة فلسطين على حدود عام (1967)، وعاصمتها القدس الشَّرقيَّة، (مركز دراسات غرب أسيا، 2023).

4.1.1 موقف الشعب التُّركيّ (الراي العام)

لم يكن تعاطف الشعب التُّركيّ مع القضيّة الفِلسطينيّة أمرًا مستجدًّا، بل يمتد لسنوات طويلة، وقد استجدّ هذا التَّعاطف في عام(2000)، عند اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث خرج آلاف المواطنين الأتراك إلى الشَّوارع التُّركيّة منددين بالسّياسة العدائيَّة التي تمارسها إسرائيل ضدَّ الشَّعب الفلسطينيّ، و أسفرت هذه السّياسات عن اعتقال و قتل المئات من الفلسطينيّين في مدينة القدس و الضّفَّة الغربيَّة ، ولم تقتصر ردود أفعال الشعب التُّركيّ بخروج مظاهرات نظّمها العامَّة من الشعب ، بل امتدت لتشمل مسيرات تضامنيَّة قادها أكاديميّون، وساسة، ومثقّفون أتراك، تعبيرًا عن دعمهم للقضيّة الفلسطينيّة، ومناصرتهم لحقوق الشّعب الفلسطينيّ (يوسف، 2024)

أظهر استطلاع للرأي في الشّارع التُّركيّ، أنَّ (60%) من الشَّعب التُّركيّ كانوا ضدَّ العدوان الإسرائيلي على الشَّعب الفلسطينيّ خلال انتفاضة الأقصى، وطالبوا_ حينها_ حكومتهم باتّخاذ

مواقف أكثر فاعليَّة؛ للدّفاع عن الفلسطينيّين، كما عبّرت الصّحافة التُّركيّة، سواءٌ الخاصَّة، أو الرَّسميَّة عن موقفها ممّا يجري في الأراضي الفِلسطينيّة، حيث وصفت إسرائيل بأنّها دولة مجرمة يقودها رئيس وزرائها_آنذاك_ (أرائيل شارون) (حسان، 2012).

ولا ننسى أنَّ الفكرة الأساسيَّة لحزب العدالة والتّنمية نشأت على قادة ورجال سياسيّين انشقّوا عن حزب الفضيلة الإسلاميّ، حيث غادروا الحزب، وأسّسوا حزبًا جديدًا بمنطلقات حديثة تتماشى مع متطلَّبات الشَّعب التُّركيّ، وجاء هذا التأسيس استنادًا إلى دراسات واستفتاءات، أُجريت؛ بهدف جعل الخطاب السّياسي للحزب قريبا ومتوافقا مع الشّارع التُّركيّ (الباسل، 2011).

موقف رسمي من الحكومة التُّركيّة

وفي زيارة لوزير الخارجيَّة التُّركيّ (أحمد أوغلو) لقطاع غزَّة برفقة وزراء عرب أثناء الحرب (حجارة السجّيل) عبّر عن موقفٍ واضحٍ باسم الشَّعب التُّركيّ، ففي مقابلة معه قال:" إنَّ آلامكم آلامنا، ومستقبلكم مستقبلنا، واعلموا أنَّ كلَّ قطرة دمٍ تراق هنا على أرض غزة تولّد جروحًا كبيرة في قلوب (75 مليون) تركي يعيشون في الأناضول"، كما شدّد على أنّ (الشَّعب التُّركيّ لن يتخلّى عن دعمه للشَّعب الفلسطينيّ) (العبيدي، 2019)

ترى الباحثة أنَّ الأحزاب والحكومات التُّركيّة وجدت نفسها تحت ضغط الشّارع التُّركيّ؛ للوقوف إلى جانب القضيّة الفِلسطينيّة ، الأمر الذي دفع الحكومة التُّركيّة إلى اتّخاذ مواقف واضحة، وحضور دائم في كلّ الحروب التي شنَّتها إسرائيل على قطاع غزَّة، إضافة إلى موقفها من العقوبات و العدوان على أراضي الضّفَّة الغربيَّة ، وهذا يعكس عمق اهتمام الشَّعب التُّركيّ بالقضيّة الفِلسطينيّة ، حيث تسعى تركيا باستمرار إلى تقديم الدّعم للشَّعب الفلسطينيّ، والمساهمة في جهود الوساطة بين الطرفين: الإسرائيليّ والفلسطينيّ على الدوام .

4.1.2 موقف القوى العلمانيَّة

على الرّغم من اختلاف النّظم السّياسيّة، والجهات المسيطرة على الحكم في تركيا، سواءٌ أ كانت علمانيَّة أم إسلاميَّة، فإنَّ السّياسة الخارجيَّة ظلّت داعمة للقضيَّة الفِلسطينيّة في القضايا الجوهريَّة للصّراع، وأبرزها القدس، واللّاجئون، ومشروعيّة الثورة الفِلسطينيّة، وحقُّ الفلسطينيّين في نيل حقوقهم، وتقرير مصيرهم، وإعلان دولتهم المستقلَّة.

ورغم العلاقات المميّزة التي جمعت تركيا بإسرائيل، إلّا أنَّ تركيا كانت دائمًا إلى جانب القرارات الدّاعمة لحقوق الشَّعب الفلسطينيّ، وذلك ضمن سياسة خارجيَّة اتَّسمت بالتَّوازن، حيث

كان لها دور بارز في تقديم المساعدات الإنسانيّة للفلسطينيّين بأشكال مختلفة على مدار سنوات، وخصوصا في العقود الأخيرة.

ومع تولّي حزب العدالة والتّنمية الحكم، شهدت السّياسة التركيّة ممثّلة في حزب العدالة والتّنمية، وقيادته تحوُّلًا واضحًا نحو تعزيز حضورها الإقليمي، وتقاربها مع العالمين: العربي والإسلامي. وكان لقيادة الحزب دورٌ أكبر مقارنةً بالأحزاب العلمانيَّة في إبراز القضيّة الفلسطينيّة كأولويّة مركزيَّة في السّياسة الخارجيَّة التُّركيَّة؛ نظرًا لما تمثّله القضيَّة الفلسطينيّة، والقدس من بُعد ديني وثقافي للحزب ذي الجذور الإسلاميَّة، وكذلك للمجتمع المدني التُّركي. (بدر، 2011).

حيث يعود تاريخ تقارب أحزاب اليسار التُّركيّ مع حركات المقاومة الفِلسطينيّة ذات الطّابع العلمانيّ واليساريّ إلى التَّشابه الأيديولوجّي بينهما، وقد ارتبط اليسار التُّركيّ _طويلًا_ بالمقاومة الفِلسطينيّة، خاصّةً مع الماركسيّين الفلسطينيّين، مثل (جورج حبش)، و (نايف حواتمة)، كما أنَّ الروابط التاريخيَّة بين اليسار التُّركيّ، وحركة فتح، وجبهة التَّحرير الشَّعبيَّ الفِلسطينيّة، والجبهة الديمقراطيَّة لتحرير فِلسطين، كثيرًا ما تجمَّعوا على طاولة واحدة في مؤتمرات منظَّمة الاشتراكيَّة الأمميَّة (صلا، 2022)

من وجهة نظر الباحثة.. تُعدّ القوى التُّركيّة من القوى الدّاعمة للقضيّة الفلسطينيّة، والشَّعب الفلسطينيّ؛ ويرجع ذلك إلى كون هذه الأحزاب والقوى العلمانيَّة تقع من ضمن الشارع التُّركيّ الدّاعم للشَّعب الفلسطينيّ، فلا بدّ لها أن تظهر موقفا حقيقيًّا تُجاه الشَّعب الفلسطيني، ورغم اختلاف وجهات النظر التُّركيّة الحزبيَّة فيما بينها تُجاه بعض السّياسات الخارجيَّة لتركيا، إلّا أنَّنا نرى توافقًا في موقف الأحزاب والقوى التُّركيّة تُجاه القضيّة، والشَّعب الفلسطينيّ.

4.1.3 المؤسّسة العسكريَّة

تقف المؤسَّسة العسكريَّة التُّركيّة_ منذ السَّبعينات_ إلى جانب القضيَّة الفِلسطينيَّة، حيث سعت إلى تقديم المساعدات الإنسانيَّة للشَّعب الفلسطينيّ، خاصَّةً غزَّة في ظلّ الحصار المفروض عليها. ومع ذلك لم تقدّم المؤسَّسة العسكريَّة التُّركيّة أيّ دعم عسكريّ للقضيَّة الفِلسطينيَّة، مثل إمداد الفلسطينيّين بالسّلاح داخل الأراضي الفِلسطينيَّة، إذ تلتزم تركيا بخطوط حمراء في سياستها الخارجيَّة؛ نظرًا لارتباطها بمعاهدات عسكريَّة وأمنيَّة مع الحكومة الإسرائيليّة (أوران، 2011).

في الوقت نفسه لم تعد المؤسَّسة العسكريَّة التُّركيَّة كما كانت في السّابق ، إذ لم يعد قياس قوَّتها يعتمد_ فقط_ على عدد أفراد الجيش، أو حجمه؛ بل أصبح يرتبط_ أيضًا_ بمستوى التَّقدُّم العسكريّ التكنولوجيّ، والصّناعة العسكريَّة ، ويشهد العالم اليوم تطوُّرًا عسكريًّا كبيرًا يُعدّ عاملًا

حاسمًا في قياس القوَّة ، ويعتبر العامل العسكريّ من أبرز العوامل المؤثرّة في قوَّة الدَّولة على مستوى سياستها الخارجيَّة ، ومن هذا المنطلق تكتسب القوَّة العسكريَّة التُّركيَّة وزنًا إقليميًّا، خاصَّةً بعد بروز الصّناعات العسكريّة في السَّنوات الأخيرة (الحموز، 2013).

لذلك، تُعدّ المؤسَّسة العسكريَّة التُّركيَّة من أهمّ المؤسَّسات في الدَّولة التُّركيَّة، وهي من المؤسَّسات الحربيَّة التي برزت بشكلٍ ملحوظ في السَّنوات الأخيرة في مجال الصّناعات العسكريَّة بمختلف أنواعها، سواء على مستوى الشَّرق الأوسط أو العالم. ومع ذلك تخضع هذه المؤسَّسة والقوَّة العسكريَّة التُّركيّة لضوابط تنظّم عملها، كما هو الحال

بالنسبة للمؤسَّسات العسكريَّة في مختلف دول العالم، فالمؤسَّسة العسكريَّة التُّركيَّة تربطها بإسرائيل اتّفاقات عسكريَّة وأمنيَّة عديدة منذ عقود، ورغم أنَّ القوّات العسكريَّة التُّركيّة تقدّم مساعدات للشَّعب الفلسطينيّ، فإنَّ ذلك يتمّ ضمن إطار محدود، بحيث لا يتعارض مع الاتّفاقات العسكريَّة القائمة مع الجانب الإسرائيليّ.

المبحث الثّاني: المحدّدات الخارجيَّة للسّياسة التُّركيّة تُجاه القضيَّة الفِلسطينيَّة:

هناك محدّدات تؤثّر على السّياسة التُّركيّة تُجاه القضيَّة الفِلسطينيَّة، من بينها المحدّدات الخارجيَّة، بالإضافة إلى وجود فواعل دوليَّة تمارس ضغوطًا سياسيَّة على الحكومة التّركيَّة؛ ما يؤثّر على سياستها الخارجيَّة. وتسعى تركيا باستمرار إلى لعب دور الوسيط معتمدةً على السّياسة النّاعمة إلى حدٍّ ما؛ في محاولةٍ لإرضاء جميع الأطراف الفاعلة والمؤثرّة على سياستها الخارجيَّة.

سأتناول في هذا البحث الفواعل الدّوليّة التي تؤدّي دورًا رئيسًا في الضغط على السّياسة التُّركيّة الخارجية، حيث تُمارس هذا الضغط في إطار تحقيق المصالح الدَّوليَّة لكلّ دولة، أو تجمُّع دوليّ، أو تحالف غربيّ، مع التَّركيز على كيفيَّة تعاطي تركيا مع هذه الضُّغوط الخارجيَّة.

4.2 المحدّدات الخارجيَّة للسّياسة التُّركيَّة تُجاه القضيَّة الفِلسطينيّة.

4.2.1 موقف الفواعل الدّوليّة: الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، روسيا، الاتّحاد الأوروبيّ.

-الولايات المتَّحدة

أدركت الولايات المتَّحدة، و دول أوروبا أنَّ تركيا دورًا محوريًّا في المِنطقة، و ذلك منذ حرب الخليج عام(1991)، حيث بدأ النَّظر إلى تركيا باعتبارها دولة محوريَّة في عمليَّة التّنمية (الجيوستراتيجيَّة) ، وقد قدَّمت الولايات المتَّحدة دعمًا لتركيا بمختلف الوسائل؛ بهدف جذب الحكومة التُّركيّة نحو المحور الأمريكيّ، خاصَّةً بعد انهيار الاتّحاد السوفيّتي؛ وذلك لمنع تمدُّد

النُّفوذ السوفيّتي نحو مِنطقة البحر الأبيض المتوسّط ، ويُعدّ البحر الأبيض من أهمّ الممرّات المائيَّة؛ لنقل النّفط، و الغاز، و البضائع من دول الشَّرق و الخليج إلى أوروبّا(الرحاحلة، 2014)

يُعدّ تمهيد الطَّريق أمام الشَّركات النفطيَّة الأمريكيَّة العملاقة لاستثمار نفط هذه المِنطقة أحد الأهداف الإستراتيجيَّة للولايات المتَّحدة، وقد استغلَّت تركيا هذا الموقف لصالحها بذكاءٍ سياسيّ، حيث وظَّفت قدراتها الدُّبلوماسيَّة؛ لإقامة علاقات سياسيَّة مع دول المِنطقة التي تشهد صراعات داخليَّة وخارجيَّة. كذلك لعبت تركيا دورًا مهمًّا في القضيّة الفِلسطينيَّة على السّاحة الدَّوليَّة. وبما أنَّ تركيا أصبحت مدعومة من الولايات المتَّحدة والاتحاد الأوروبيّ، فقد منحها هذا الدَّعم هامشًا أوسع للتَّحرُّك والمناورة في مِنطقة الشَّرق الأوسط (الرحاحلة، 2014).

-الاتّحاد الأوروبيّ

تمتلك تركيا عدَّة أوراق ضغط تُجاه الولايات المتَّحدة، والاتّحاد الأوروبيّ، وروسيا، إلّا أنَّ أهمَّها ورقة الضَّغط على الاتّحاد الأوروبيّ، ولمزيد من التَّوضيح حول هذه الضُّغوط والفواعل التُّركيَّة المؤثّرة على أوروبا، يمكن استعراض ما يلي (النعيمي، 2019).

1- تُعدّ تركيا البوابَّة الشَّرقيَّة لأوروبا، وازدادت مواقف الحكومة التُّركيَّة وضوحًا بالنّسبة لأوروبا بعد ثورات (الرَّبيع العربيّ)، حيث أصبحت تركيا الممرّ البريّ الأكثر أمنًا للمهاجرين السّوريّين والعرب نحو أوروبا. ومن هذا المنطلق كان على تركيا ضبط حدودها؛ للحدّ من الهجرات العربيَّة غير الشَّرعيَّة نحو أراضيها، الأمر الذي أسهم في تعزيز تعاطُف الدُّول الأوروبيَّة والولايات المتَّحدة مع تركيا.

2- واجهت تركيا الهجمات الإرهابيَّة التي شنَّها (داعش) من جهة، وحزب العمال الكردستاني من جهةٍ أخرى، على المصالح الأمريكيَّة، ومصالحها أيضًا، وقد دفع هذا الموقف الدول الأوروبيَّة والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة إلى الوقوف إلى جانب الحكومة التُّركيّة في إطار ما عُرف بالحرب على الإرهاب، وتُعدّ هذه المسألة إحدى أوراق الضَّغط التي استخدمتها الحكومة التُّركيَّة؛ لتحقيق مطالبها من أوروبا والولايات المتَّحدة.

كما تواجه تركيا مواقف متقلّبة من الحكومات الأوروبيَّة؛ وذلك نتيجة تغيُّر الحكومات التُّركيّة، فعلى سبيل المثال، ترى بريطانيا أنَّ انضمام تركيا إلى الاتّحاد الأوروبيّ سيؤدّي إلى توسُّع حدود الاتّحاد شرقًا باتّجاه القوقاز، وإيران، وسوريا، والعراق، وهو ما يُعدّ مصدر قلق؛ نظرًا لأنَّ هذه المناطق تشهد توتُّرات داخليَّة قد تنعكس سلبًا على استقرار الاتّحاد الأوروبيّ (محمود، 2013).

-إسرائيل

بعد حرب الخليج الثّانية، ومؤتمر مدريد شهدت العلاقات التُّركيَّة الإسرائيليَّة تعاونًا كبيرًا وملحوظًا؛ انطلاقًا من المنظور الإستراتيجيّ لكلٍّ من إسرائيل والولايات المتَّحدة، حيث سعت كلٌّ من إسرائيل وتركيا إلى تشكيل منظومة إقليميَّة جديدة، تهدّد الأمن القوميّ العربيّ، والإيرانيّ، كما عملت على إقناع تركيا بضرورة إقامة تحالف بينهما، يتيح لتركيا فرصة الدُّخول إلى الدُّول العربيَّة للحصول على ثرواتها، والهيمنة على المِنطقة (الحموز، 2013).

أثَّرت بداية العلاقات التُّركيَّة الإسرائيليَّة _سلبًا_ على القضيَّة الفِلسطينيَّة، حيث مالت السّياسة التُّركيَّة إلى الجانب الإسرائيليّ في ظلّ المصالح المشتركة التي تربط البلدين. والتي تشمل الجوانب: السّياسيَّة، والعسكريَّة، والتّجاريَّة، والاقتصاديَّة. إلّا أنّ تركيا بعد إدراكها عدم ترحيب الدُّول العربيَّة بعلاقاتها مع إسرائيل، سعت إلى تحقيق نوع من التَّوازن في موقفها تُجاه القضيَّة الفِلسطينيَّة؛ ما دفعها إلى تأييد القضيَّة الفِلسطينيَّة في العديد من المواقف والقرارات الدَّوليَّة (أبو مطلق، 2011)

ولضمان استمرار العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة في أفضل حال، يبدو أنَّ تركيا قرَّرت تخفيف حدَّة لهجتها وانتقادها تُجاه الحكومة الإسرائيليَّة، رغم السُّلوك الإسرائيليّ غير المقبول بحقّ الشَّعب الفلسطينيّ (الحاج، 2022).

وبالرغم من العلاقات التُّركيّة الفِلسطينيّة الممتازة، فإنَّ تركيا وضعت خطوطًا حمراء لسياستها الدّاخليَّة والخارجيَّة، لا تسمح بتجاوزها، واتَّضح الموقف التُّركيّ تُجاه الحكومة الإسرائيليَّة بشكلٍ أكبر، عندما قامت بطرد القياديّ (صالح العاروري) من أراضيها على إثر تصريحاته في إسطنبول في عام(2015)(مجموعة الحوار الفلسطيني، 2022).

وتعود المصالح التُّركيّة _الإسرائيليَّة للتَّضارب مرة أخرى حول قضيَّة الأكراد؛ إذ تعتبر تركيا حزب العمّال الكردستانيّ حزبًا محظورًا، في حين تقدّم إسرائيل دعمًا للأكراد في شمال العراق، وهوما يثير استياء المؤسَّسة العسكريَّة التُّركيّة (ياووز، 1998).

-الاتّحاد الرّوسي

تعتبر تركيا المقصد الأوَّل للسُّيّاح الروس، كما تُعدّ سابع أكبر شريك تجاريّ لروسيا، وثاني أكبر سواق تصدير لشركة (غاز بروم الرّوسيَّة) بعد ألمانيا، في حين تُعدّ روسيا ثاني أكبر شريك تجاريّ لتركيا.

وبعد (الرَّبيع العربيّ)، فقدت روسيا زعامات عربيَّة كانت شريكة لها منذ القِدم، مثل الرَّئيس اليمنيّ علي عبد الله صالح، والرَّئيس اللّيبي معمَّر القذّافيّ، لذلك قرَّرت روسيا العودة إلى الشّرق الأوسط بقوَّة مرة أخرى، وكان مفتاح عودتها هو تركيا، حيث تلعب تركيا دور الوسيط بين الأطراف في المِنطقة. ولعلَّ من أبرز الأحداث التي لفتت انتباه العالم إلى لعلاقات التُّركيَّة_ الرّوسيَّة صفقة (بيع صواريخ إس 400) لتركيا، والتي قوبلت باعتراض من الولايات المتَّحدة، والاتّحاد الأوروبيّ (أبو علبة، 2018).

يُعدّ موقف روسيا من القضيَّة الفِلسطينيَّة واضحًا؛ إذ تعتبر أنَّ حلّ القضيَّة الفِلسطينيَّة من أولويّات التَّسوية العادلة والشاملة في مِنطقة الشَّرق الأوسط، وذلك من خلال إقامة دولتيْن: فلسطينيَّة وإسرائيليَّة، ومنح الشَّعب الفلسطينيّ حقَّ تقرير المصير.

كما رأت روسيا أنَّ صفقة القرن أحاديَّة الجانب، تصبُّ في مصلحة إسرائيل، وتؤدي إلى تقويض الإنجازات الفِلسطينيّة (المصري، 2022)

وتعتبر روسيا القضيَّة الفِلسطينيَّة من القضايا المُهمَّة التي تتيح لها فرصة الدُّخول إلى مِنطقة الشَّرق الأوسط بشكلٍ عامّ ، وترى أنَّ المطلب الفِلسطينيّ لحلّ القضيَّة الفِلسطينيَّة ثابتٌ، و يتماشى مع موقفها، وموقف الدُّول العربيَّة أيضًا، ومع ذلك تواجه روسيا ضعفًا في قدرتها على ممارسة الضَّغط السّياسيّ على إسرائيل؛ نتيجة رغبة كلٍّ من إسرائيل، والإدارة الأمريكيَّة في الانفراد بإدارة عمليَّة التَّسوية في الشَّرق الأوسط؛ ما يجعل دور روسيا ثانويًّا، و ليس أساسيًّا في عمليَّة السَّلام (صعايدة، 2018).

سعت روسيا إلى تقديم نفسها بصفتها دولةً صانعةً للسَّلام في مِنطقة الشَّرق الأوسط، وسعت إلى حلّ النّزاع بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين. ومع ذلك لم تقدّم روسيا_ فعليًّا_ أيّ مبادرة جديدة لحلّ النّزاع، بل اكتفت بإعادة تأكيد موقفها الدّاعم للقضيَّة الفِلسطينيَّة، إلى جانب تقديم المساعدات الإنسانيَّة.

كما حافظت روسيا على علاقاتها السّياسيَّة مع إسرائيل، حيث سمحت لها بضرب المصالح الإيرانيَّة في سوريا، عبْر استخدام الأجواء الخاضعة للسَّيطرة الرّوسيَّة، وفي الوقت ذاته كانت روسيا تساند إيران في سوريا.

ترى الباحثة أنّ تركيا استطاعت توظيف الظُّروف السّياسيَّة المحيطة بها بشكلٍ صحيح إلى حدٍّ ما، إذ نجحت في لفت انتباه العالم الغربيّ إليها من خلال اظهار موقفها الصَّعب في التَّصدي للهجرات غير الشَّرعيَّة القادمة من الشَّرق، حيث تُعدّ تركيا البوّابة الشَّرقيَّة لأوروبا. كما

تمكّنت تركيا من تقديم حلول بديلة لبعض المسائل العالقة بالنّسبة للاتّحاد الأوروبيّ، لا سيّما في مجال العلاقات التّجاريَّة المُهمَّة، وعلى رأسها النّفط، والغاز، إذ ينظر إلى تركيا على أنَّها الأرض الأكثر ملاءمةً لمرور مشاريع النّفط والغاز المستقبليَّة القادمة من الشَّرق تُجاه أوروبا، ومن ثَمَّ تصديرها إلى الغرب بشكلٍ عامّ.

ويُعدّ العامل الاقتصاديّ_ السّياسيّ من العوامل المؤثرّة والضّاغطة بيد الحكومة التُّركيّة، من هنا نجد أنَّ تركيا تلعب دورًا سياسيًّا مهمًّا في مِنطقة الشَّرق الأوسط، حيث تسعى إلى تعزيز علاقاتها السّياسيّة مع الغرب، وهو ما يتيح لها تمرير دورها كوسيط في المِنطقة، لا سيّما بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين. كما تلعب تركيا دور الوسيط بين بعض الدُّول العربيَّة التي تمتنع عن التَّعامل والتَّطبيع مع إسرائيل، مستخدمةً الدُّبلوماسيَّة النّاعمة بين الطَّرفيْن (بيتشيف وآخرون، 2023).

4.2.2 موقف الفواعل الإقليميّة: الموقف العربي، والموقف الإيراني، والموقف الإسرائيليّ.

الموقف العربيّ:

يُعدّ التَّقارب التُّركيّ_ الإسرائيليّ في مختلف المجالات، مثل التَّسلُّح، والاقتصاد، والسّياحة، مصدر قلقٍ للدُّول العربيَّة الّتي تعارض التَّطبيع مع الكِيان الإسرائيليّ، ومع ذلك أدركت إسرائيل ضرورة إقامة علاقات حقيقيَّة ومؤثَّرة مع تركيا، خاصّةً بعد أن وجدت نفسها محاصرة اقتصاديًّا وسياسيًّا من بعض دول المِنطقة العربيَّة.

ومن هذا المنطلق، أصبحت تركيا هي بوّابةً لإسرائيل نحو العالم العربيّ، عْبر الطُّرق الدُّبلوماسيَّة؛ نظرًا لانتهاجها الدّين الإسلاميّ، ومكانتها، وعلاقاتها الواسعة مع الدُّول العربيَّة (السرحان وخالد، 2018)

لم تتخلَّ تركيا عن القضيَّة الفِلسطينيَّة، بل وقفت إلى جانبها؛ ما أدّى إلى تذبذب العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة؛ بسبب الحروب التي شنَّتها إسرائيل على غزَّة، وتصرُّفاتها العدائيَّة ضدّ سكّان الضّفَّة الغربيَّة. ومع ذلك فإنّ تركيا لا ترغب في خسارة إسرائيل اقتصاديًّا في هذه المرحلة.

ورغم التَّوتُّر الذي شاب العلاقات بين البلدين، أبدت إسرائيل قلقًا كبيرًا ليلة محاولة الانقلاب العسكريّ في تركيا في عام (2016)، مؤكدةً وجود شبكة مصالح واسعة تربطها بتركيا. وهذا الأمر يثير تساؤلات لدى البعض، أبرزها:

ألا تشكّل هذه العلاقة خطرًا على الأمن القوميّ العربيّ، والقضيَّة الفِلسطينيَّة؟ (أبو علبة، 2018)

يشهد الدور التُّركي تصاعدًا ملحوظًا في قضايا الشَّرق الأوسط، وعلى رأسها القضيَّة الفِلسطينيَّة، فلا يكاد يخلو خطاب للرَّئيس التُّركيّ(أردوغان) من التطرُّق إليها، وإعطائها أهميّة قصوى. وقد قدَّمت تركيا مشاريع للتَّسوية بين الجانبين: الفلسطيني والإسرائيليّ، موضّحة موقفها من قضايا رئيسيَّة، مثل: شرعيَّة الثَّورة الفِلسطينيَّة، وقضيَّة اللّاجئين، وحقُّ العودة، بالإضافة إلى وضعيَّة الأماكن المقدَّسة في فلسطين؛ لما لها من مكانة خاصَّة في نفوس الشَّعب التُّركيّ ذي الأغلبيَّة المسلمة (بداد، 2019).

-الموقف الإيرانيّ:

يبرز الدَّور الإيراني بوضوح فيما يتعلَّق بالقضيَّة الفِلسطينيَّة، فعلى الرَّغم من الاختلاف المذهبيّ بين إيران والمقاومة الإسلاميَّة في غزة، فإنَّ موقف إيران واضح في معاداتها لإسرائيل، وهذا ما يتقاطع مع حركة حماس، كذلك تؤكّد إيران على صرورة العمل على إيقاف مشروع الاستيطان الإسرائيليّ في فلسطين، (أبو نحل، 2014).

بالمقابل، فإنَّ الموقف التُّركيّ يختلف تمامًا عن الموقف الإيراني، حيث يرتبط بشكلٍ مباشر بالسُّلطة الفِلسطينيَّة، التي تعتبر تركيا شريكًا مقبولًا كوسيط بينها وبين الجانب الإسرائيليّ.

بناءً على ما سبق من قراءات يمكن القول: إنَّ القضيَّة الفِلسطينيَّة تُعدّ قضيَّة مركزيَّة في مِنطقة الشَّرق الأوسط، ويُلاحظ وجود توافق فكريّ، وعقائديّ، وسياسيّ، بين تركيا والدُّول العربيَّة؛ ما يسهّل الوصول إلى اتّفاق حول المبادئ الأساسيَّة للقضيَّة الفِلسطينيَّة، كما تسعى تركيا إلى تعزيز حضورها في قلب العالم العربيّ، من خلال سياسة عدم التَّدخُّل في الشُّؤون الدّاخليَّة للدُّول المجاورة، على عكس إيران التي تعمل على تصدير ثورتها الإسلاميَّة، وتبنّي أفكارها بشكلٍ مباشرٍ في الدُّول التي تربطها بها علاقات سياسيَّة و تجاريَّة في المقام الأوّل.

وهنا يبدأ الإشكال في تعامل الدُّول العربيَّة مع النّظام الإيرانيّ، حيث ترفض الحكومة الإسرائيليّة التَّدخُّل الإيرانيّ في المِنطقة العربيَّة بأيّ شكلٍ من الأشكال؛ باستثناء بعض أنواع التّجارة المحدودة، والعلاقات الدُّبلوماسيَّة السَّطحيَّة. ومع ذلك فإنّ بعص الدُّول العربيَّة لا تمانع في إقامة علاقات سياسيَّة مباشرة مع إيران، وتتقارب مع أفكارها، مثل: سوريا، واليمن، وبعض الأحزاب الحاكمة في العراق، ولبنان، لكن هذا التقارب_ خاصّةً مع بعض الأحزاب_ يشكّل

مصدر قلق للدُّول العربيَّة، لا سيّما أنَّ إيران عملت بشكلٍ واضحٍ على تسليح هذه الأحزاب خلال الأعوام الماضية (البكور، 2022).

وهناك صراع خفي بين إيران والسُّعودية حول قيادة العالم الإسلاميّ، وإدارة شؤون مدينة القدس، لذا سعت إيران إلى تعزيز علاقاتها بحركات المقاومة الفِلسطينيّة، مستغلّةً تعثُّر عمليّات السَّلام بين الدُّول العربيَّة التي وقَّعت اتّفاقات سلام مع إسرائيل. وتعتبر إيران نفسها رأس المقاومة في المِنطقة ضد الاحتلال الإسرائيليّ، إلّا أنَّها تتجنّب الدُّخول في صدام مباشر مع إسرائيل؛ تحسُّبًا لاندلاع حرب إقليميَّة كبرى.

الرُّؤية الاستشرافيَّة المستقبليَّة للعلاقات التُّركيَّة الإسرائيليَّة، وانعكاساتها على القضيَّة الفِلسطينيَّة:

تعتبر تركيا نفسها الوسيط الأمثل في مِنطقة الشَّرق الأوسط بين العرب والإسرائيليّين، معتمدةً بذلك على سياساتها الخارجيَّة تُجاه دول المِنطقة، فهي تحاول استقطاب الاتّحاد الأوروبيّ، والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وإسرائيل، من خلال الأسلوب الدُّبلوماسي اللَّين؛ لكونها تُعدّ البوابَّة الشَّرقيَّة المنيعة التي تقف في وجه الهجرات غير الشَّرعية إلى أوروبا. بينما نجحت في الدُّخول إلى الدُّول العربيَّة إلى حدٍّ ما، من خلال علاقاتها الدُّبلوماسيَّة مدعومةً بمشاريعها الاقتصاديَّة التي تعتمد على إغراق الأسواق العربيَّة بالمنتوجات والمشاريع التُّركيَّة.

إلّا أنَّ هذه السّياسة التُّركيَّة تواجه تصادمًا في المصالح العربيَّة والغربيَّة_ أحيانًا_ في المنطقة، ويبقى الدور التُّركيّ محدود الفعاليَّة نوعا ما، خاصَّةً مع الدُّول العربيَّة، فهناك خطوط حمراء وضعتها تركيا لنفسها، ولا تستطيع تجاوزها تُجاه دول المِنطقة، وخاصَّةً الدُّول الخليجيَّة؛ نظرًا لهيمنة الولايات المتَّحدة على المِنطقة.

الفصل الخامس:

أهم النتائج والتوصيات

الفصل الخامس:

أهم النتائج والتوصيات

بعد تحليل معمّق لمسار العلاقات التّركيَّة-الإسرائيليَّة خلال فترة حكم حزب العدالة والتَّنمية (2002-2023)، والانعكاسات التي تركتها هذه العلاقات على القضيَّة الفلسطينيَّة، تبيّن أنَّ العلاقة بين الطرفين قد مرّت بتطورات متباينة بين التّقارب والتّوتر، تأثّرت بعوامل داخليَّة وخارجيَّة متشابكة.

وأظهرت الدراسة أنَّ تركيا، رغم سجلها الطويل في التَّعامل مع القضيَّة الفلسطينيَّة، لم تمتلك تأثيرًا فعّالًا ومباشرًا في دعم حقوق الشَّعب الفلسطيني خلال مراحل مختلفة، خصوصًا في العقود السابقة لتولّي حزب العدالة والتَّنمية الحكم.

ورغم تبنّي الحزب خطابًا داعمًا للقضيَّة الفلسطينيَّة، فإنَّ المصالح الاقتصاديَّة والعسكريَّة والسياسيَّة ظلّت تحكم طبيعة العلاقة بين أنقرة وتل أبيب، ممَّا انعكس في استمرار التَّعاون الاستراتيجي بين الطرفين في عدّة مجالات، لا سيما العسكريَّة والاستخباراتيَّة.

وقد كشفت نتائج الدّراسة أنَّ السّياسة التّركيَّة تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة قد شهدت تحوّلات مدفوعة بالمصالح الإقليميَّة والدَّوليَّة أكثر من كونها قائمة على مواقف مبدئيَّة ثابتة، حيث تأرجحت بين دعم القضيَّة الفلسطينيَّة ومحاولة لعب دور الوسيط في النّزاع العربي-الإسرائيلي.

كما بيّنت الدّراسة أنَّ تركيا سعت إلى تعزيز علاقاتها مع الدّول العربيَّة في بعض المحطات، وذلك بما يخدم مصالحها الإقليميَّة، دون أن يترجم ذلك إلى خطوات جذرية في الضَّغط على إسرائيل لصالح الفلسطينيين.

بناءً على ما سبق، ترى الدَّراسة أنَّ الموقف التركي تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة يجب أن يكون أكثر فعالية، عبر استخدام أدوات ضغط سياسيَّة واقتصاديَّة واضحة على إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لتركيا أن تسعى إلى تحسين علاقاتها بالدّول العربيَّة والاتحاد الأوروبي، بهدف تكوين موقف إقليمي ودولي أكثر تماسكًا في مواجهة السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

إنَّ هذه الدّراسة، رغم مساهمتها في إثراء الأدبيات المتعلقة بالعلاقات التّركيَّة-الإسرائيليَّة، تفتح المجال لمزيد من الأبحاث التي يمكن أن تتناول مستقبل هذه العلاقات في ظلّ التّحوّلات الإقليميَّة والدّوليَّة، ومدى تأثيرها على موازين القوى في المنطقة، وعلى مسار القضيَّة الفلسطينيَّة.

بالتَّالي توصَّلت الباحثة إلى مجموعة من النَّتائج من أهمّها ما يلي:

1. شهدت العلاقات التُّركيَّة-الإسرائيليَّة منذ (2002) وحتى (2023) تقلُّبات ظاهريَّة، إلّا أنَّها حافظت على استمراريَّة جوهريَّة مدفوعة بالمصالح المشتركة، لا سيَّما في مجالات الأمن، والاقتصاد، والطّاقة.

2. على الرَّغم من التَّصريحات الحادَّة التي أطلقها المسؤولون الأتراك خلال الأزمات الفلسطينيَّة، مثل: الحروب على غزَّة، أو اقتحام الأقصى، فإنَّ هذه المواقف لم تُترجم إلى سياسات ردعيَّة، أو إلى مقاطعة فعليَّة للعلاقات مع الجانب الإسرائيليّ.

3. لم تشكّل القضيَّة الفلسطينيَّة عاملًا محوريًّا، أو محدّدًا_ أساسًا_ في صياغة العلاقات التُّركيَّة-الإسرائيليَّة، بل تمَّ توظيفها في مراحل معيَّنة، كأداة خطابيَّة؛ تهدف إلى تعزيز صورة تركيا لدى الشُّعوب العربيَّة والإسلاميَّة.

4. لم تؤدّ التَّوتُّرات السّياسيَّة _لاسيَّما عقب حادثة(سفينة مرمرة) عام (2010)_ إلى قطيعة استراتيجيَّة بين أنقرة وتل أبيب، إذ تمَّ تجاوزها_ لاحقًا_ من خلال المصالح الاقتصاديَّة المشتركة، على رأسها مشاريع التَّعاون في مجال الطّاقة والغاز في شرق المتوسط.

5. سعت تركيّا إلى تحقيق توازن بين علاقاتها المتنامية مع إسرائيل، ودعمها الرَّمزيّ للقضيَّة الفلسطينيَّة، غير أنَّها لم تمارس ضغطًا فعليًّا في القضايا الجوهريَّة،كقضيّة الاستيطان، أو الحصار المفروض على غزَّة، أو تهويد القدس.

6. لم تنجح السّياسة الفلسطينيَّة سواءٌ على المستوى الرَّسميّ، أو الفصائليّ –في استثمار علاقتها مع تركيا؛ لتحقيق مكاسب دبلوماسيَّة ملموسة، أو الحدّ من السّياسات الإسرائيليَّة؛ ما جعل التَّأثير التُّركي على القضيَّة الفلسطينيَّة محدودًا وظرفيًّا

7. لعب السّياق الإقليميّ_ خصوصًا في ظلّ موجة التَّطبيع العربيّ مع (إسرائيل)، والتَّوتُّرات بين تركيا وبعض الأنظمة العربيَّة_ دورًا أكثر تأثيرًا في تشكيل مسار العلاقات التُّركيَّة-الإسرائيليَّة مقارنةً بالعامل الفلسطيني.

8. في السَّنوات الأخيرة (2020–2023)، عادت العلاقات التُّركيَّة_ الإسرائيليَّة إلى مسار التَّعاون العلنيّ؛ ما يؤكّد أنَّ التَّوتُّرات السّابقة كانت ظرفيَّة، وغير استراتيجيَّة، وأنَّها جاءت في سياق المزج بين الخطاب السّياسيّ والمصالح الجيوسياسيَّة.

التَّوصيات:

أوَّلًا: توصيات موجهة إلى القيادة السياسيَّة الفلسطينيَّة

1. يوصى بإعادة تقييم الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية ضمن إطار واقعي وبراغماتي، يراعي المصالح المتبادلة ويبتعد عن التقديرات العاطفية أو المبالغة في التعويل على الخطاب الإعلامي التركي كمصدر وحيد أو رئيس للدعم السياسي والدبلوماسي.
2. ضرورة إنشاء قنوات اتصال مؤسسية فاعلة بين الجانبين الفلسطيني والتركي، من خلال تشكيل لجنة مشتركة تعمل على تفعيل ملفات التعاون في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والإغاثية، ضمن استراتيجية وطنية فلسطينية متكاملة، محددة الأهداف وقابلة للتنفيذ والمتابعة.
3. تعزيز حضور الدبلوماسية الفلسطينية داخل دوائر صنع القرار في الجمهورية التركية، خاصة وزارة الخارجية والمؤسسات التشريعية والمؤثرة.

ثانيًا: توصيات موجَّهة إلى مراكز الأبحاث، وصُنّاع الرَّأي الفلسطينيّين:

1. ضرورة إنتاج دراسات علمية وأوراق سياسات رصينة وموضوعية تتناول طبيعة العلاقات التركية–الإسرائيلية، بما يسهم في بناء وعي سياسي، شعبي ورسمي، قائم على التحليل المعمق والاستقراء الواقعي للمعطيات، بدلاً من الاكتفاء بالتصورات الانطباعية أو الأحكام المسبقة.
2. تشجيع عقد ندوات علمية ولقاءات بحثية مشتركة مع باحثين أتراك وإسرائيليين نقديين للسياسات الرسمية، بما يُتيح فهمًا أعمق لبنية النظام السياسي التركي واتجاهاته الحقيقية تجاه القضية الفلسطينية، ويُعزّز من قدرات النخبة الفلسطينية على صياغة مواقف واقعية واستراتيجية تجاه تركيا.

ثالثًا: توصيات موجَّهة إلى منظَّمات المجتمع المدني الفلسطينيَّة:

1. العمل على استثمار حالة التعاطف الشعبي التركي الواسع مع القضية الفلسطينية، من خلال توسيع حملات الضغط المدني والإعلامي داخل تركيا، بالتعاون مع منظمات تركية نشطة وذات تأثير.
2. فتح قنوات تواصل فاعلة ومباشرة مع وسائل الإعلام التركية الرسمية والخاصة، بهدف إعادة توجيه الخطاب الإعلامي المتعلق بالقضية الفلسطينية نحو القضايا الجوهرية والميدانية، مثل الحصار، والاستيطان، وتهويد القدس، وقضايا الأسرى، بدلاً من الاكتفاء بالخطاب الرمزي أو العاطفي.

رابعًا: توصيات بحثيَّة وأكاديميَّة:

1. إجراء دراسات مقارنة معمقة تُسلّط الضوء على المواقف العملية لعدد من الدول التي تعلن دعمها للقضية الفلسطينية، مثل قطر، وإيران، والجزائر، بهدف تحليل الفجوة بين الخطاب الرسمي والممارسة الفعلية، وتحديد آليات الاستفادة أو التصويب في ضوء ذلك التحليل الواقعي.
2. أهمية دراسة مواقف مختلف الأحزاب السياسية التركية تجاه القضية الفلسطينية بشكل شامل، دون الاقتصار على تحليل خطاب حزب العدالة والتنمية، بما يتيح فهماً أوسع وأدقّ لطبيعة التحولات السياسية داخل تركيا، وانعكاساتها على موقع القضية الفلسطينية ضمن أجندة الأحزاب والمجتمع التركي على السواء.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

أحمد، مرسي. (2012). حزب العدالة والتنمية والتجربة التركية المعاصرة. ط1: دار الكتاب. القاهرة

أوران، مصطفى. (2011). العلاقات التركية الإسرائيلية خلال حكم العدالة والتنمية. مركز أبحاث سلام الشرق الأوسط.

اوغلو، احمد. (2010). العمق الاستراتيجي. مركز الجزيرة للدراسات: 3(45)

اوغلو، احمد. (2010). حقبة احمد داوود اوغلو في السياسة الخارجية التركية. مركز الدراسات الاستراتيجية: (135).

الباز، رشا. (2020). إشكاليات الموقف التركي من القضية الفلسطينية. مجلة السياسة الدولية: 56(219).

بافوز، هاكان. (1998). العلاقات التركية ـ الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية :(33)

بداد، مصطفى. (2014). السياسة التركية وموقفها من قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي (دراسة تاريخية تحليلية). مجلة كلية الأدب: 75 (6)

بدر، رائد. (2011). تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية " من الانتفاضة الثانية على العدوان على غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت. رام الله

بكر، فؤاد. (2022). العلاقات التركية- الإسرائيلية ما بين التوترات والشراكة الاستراتيجية. مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.

بوقارة، حسين. (2012). السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل. ط1. دار هومة: الجزائر.

بيتشيف ديمتيار، بوبيسكو نيكو، سيكرييرو ستايسلاف. (2023). صعود روسيا السياسة الخارجية لبيوتين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ترجمة: مركز الرافدين للحوار. مكتبة النجف. بيروت

بيلس جون، سميث ستيف. (2004). عولمة السياسة العالمية: مركز الخليج للأبحاث. الأمارات.

تغيان، شريف. (2011). الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان: مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي. ط1: دار الكتاب العربي، مصر.

التقرير العربي الاستراتيجي. (2001). التفاعلات التركية العربية والإقليمية. مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية. القاهرة.

الجلداوي، هند. (2024). تأثير العلاقات التركية -الإسرائيلية على القضية الفلسطينية. مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية.

جندلي، عبد الناصر. (2007). التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. ط1: دار الملذونية. الجزائر.

الحاج، سعيد. (2024). إضاءات سياسية (14): محددات الموقف التركي من معركة طوفان الأقصى. مركز الزيتونة للدراسات. رام الله

الحاج، سعيد. (2022). عودة العلاقات بين تركيا وإسرائيل ما الجديد هذه المرة؟. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.

الحراحشة، محمد خير عبد الهادي منصور. (2020). تطور العلاقات التركية الإسرائيلية، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية" 2012-2018. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ال البيت.

حسان، سمر. (2012). الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002-2010). (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح. نابلس

الحموز، رمزي. (2013). العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس. فلسطين.

الحموز، رمزي. (2013). العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حزب العدالة والتنمية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس. القدس.

حوادسي، سمية. (2013). العلاقات التركية- الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

خليفي، راجح. (2017). الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نظرية. مجلة الفكر القانوني والسياسي:(1)

درزي، براءة. (2016). تطبيع العلاقات التركية- الإسرائيلية وتداعياته على القضية الفلسطينية. بحث منشور في وكالة الأناضول.

درويش، هدى. (2002). العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م الى نهاية القرن العشرين. ط1: دار القلم للنشر والتوزيع. جزان.

دريسي، حنان. (2021). النظرية البنائية في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر. مجلة مدارات سياسية:5(2): 239-253

ذنون، أنوار. (2016). الموقف التركي من القضية الفلسطينية بعد عام 2002. مجلة تكريت للعلوم السياسية. 3 (6): 1140- 2073

الرحاحلة، أحمد. (2014). الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات". (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط. عمان

رشدان، عبد الفتاح. (1998). العلاقات العربية التركية في عالم متغير. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: 12 (4)

الرنتيسي، محمود سمير. (2015). السياسة التركية في ضوء التحولات الداخلية. مجلة السياسة الدولية: 51: 158-163.

روبنس، فيليب، (1993). تركيا والشرق الأوسط. ط1: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث. دمشق.

الزعتري، أحمد. (2017). العلاقات التركية الإسرائيلية 2002- 2016. ط1. مركز الزيتونة. بيروت

الزعتري، احمد خالد . (2022). أثر تطور النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية 2002-2020: فلسطين نموذجا. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية:(12).

سبعاوي، عوني. (1998). موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل. مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية:(21).

السرحان صايل، خالد خالد سليمان. (2018). المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية-الإسرائيلية وانعكاساتها. مجلة دراسات: 45 (4)

السليمي، هيلة. (2001). دور اليهود في اسقاط الدولة العثمانية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ام القرى، السعودية.

السهلي، نبيل. (2004). فلسطين أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002. ط1: منشورات اتحاد الكتاب. دمشق

الشبيل، فادي محمد علي. (2021). العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد الرئيس اردوغان 2014-2020. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ال البيت

الشرطي، طارق. (2011). " تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية" من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة (2010- 2000)". (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت. رام الله.

صاربيان، علي. (2017). الأحزاب السياسية والنظام السياسية التركي. جامعة اولبرغ.

صالح، محسن. (2006). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006. ط1: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.

صعايدة، محمد. (2018). محددات السياسة الخارجية الروسية وموقفها من عملية السلام الفلسطيني – الإسرائيلي. المركز الروسي للعلوم والثقافة. بيت لحم.

صلا بدر، جاكان مسعود، وآخرون. (2022). الأحزاب التركية والقضية الفلسطينية. ط1. مكتبة إسطنبول. تركيا

طربين، أحمد. (1993). فلسطين تاريخها وقضيتها. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. رام الله

طنطاوي، محمد. (2017). السياسة التركية تجاه إسرائيل وفلسطين: الاستمرارية والتغيير في علاقات المثلث التركي الفلسطيني الإسرائيلي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية (2002-2016). مجلة العلوم الإنسانية: 5 (10).

عبد العزيز، عوض. (2007). ملامح النظام السياسي في جمهورية تركيا. مجلة شؤون الشرق الأوسط، جمهورية مصر العربية: 21(22).

عبد النبي، أحمد. (2022). تأثير الحركات الاسلامية على السياسة الخارجية التركية: دراسة حالة – حزب العدالة والتنمية. المركز الديمقراطي العربي.

عبيد، إبراهيم. (2008). تطور العلاقات الإسرائيلية التركية وتداعياتها 1991-2001. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس، فلسطين.

العبيدي، أميرة. (2019). سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه قطاع غزة (2009-2017). مجلة مركز بابل. 9 (2).

أبو عجوة، ختام. (2009). السياسة الإسرائيلية تجاه العراق: 1991- 2003. (سالة ماجستير غير منشورة). جامعة القدس. فلسطين.

عدوان، اركان إبراهيم. (2014): تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2013.المجلة المستنصرية- مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية: (43).

عريف، محمد. (2017). قراءة في العلاقات التركية الإسرائيلية بين عامي 1949 و1960. ط1: دار المعرفة. القاهرة.

العشي، ياسر. (2015). محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب " العدالة والتنمية". مجلة رؤية التركية: (14): 181-197

العلاق، عامر. (2009). ملامح جديدة في العلاقات التركية- الروسية. مجلة دراسات دولية: (40)

أبو علبة، فارس. (2018). التحول في مسارات السياسات التركية في الشرق الأوسط وأثره على الدور الإقليمي التركي 2011- 2017. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح. نابلس.

العناني، محمد. (2017): تركيا والصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2015. مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد:(1): 1-26

عودة، جهاد. (2003). التحالف العسكري (الاسرائيلي التركي). مجلة السياسة الدولية: (153).

فراج، أنور. (2007). نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنه في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية. مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية: 103-104

قانون تركيا 1982 (المعدل 2017)

الكفارنة، أحمد. (2018). الخيارات الاستراتيجية لتركيا إقليميا ودوليا. مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية:45(4).

محمد، اياد جاسم. (2023). تاريخ العلاقات التركية الاسرائيلية1949-1991. مجلة الجامعة العراقية:2 (56): 681-697

محمود. حيدر. (2013). واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط. عمان.

مشاقبة، عاهد مسلم سليمان. (2013): العلاقات التركية- الإسرائيلية، وانعكاساتها على دول الجوار العربي. مجلة المنارة للبحوث والدراسات: 19 (4): 123-157.

المصري، إبراهيم. (2022). السياسة الروسية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية 2011-2019. مجلة فلسطين لأبحاث الأمن القومي. 3:(1):1-27

مصطفى، مروة. (2021). القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير. مجلة علمية:6(11): 157-182.

معوض، عبد الله. (1998). صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية. ط1: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

ممدوح، احمد. (2009). السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل (1996-2006). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. مصر.

أبو مطلق، رائد. (2011). العلاقات التركية - الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية م2010 – 2002. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر. غزة

أبو نحل. أسامة. (2014). الموقف الإقليمي من تحقيق المصالحة الفلسطينية: (موقفي إيران / تركيا). مركز التخطيط الفلسطيني وبالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية

نتشة، رفيق. (1991). عبد الحميد الثاني وفلسطين. ط3: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.

النعيمي، احمد نوري. (2016). اليهود والدولة العثمانية. ط1: دار البشير. عمان

النعيمي، لقمان. (2019). تركيا والولايات المتحدة دراسة في العلاقات والمؤثرات 2009-2019. مركز الدراسات الأقليمية. الموصل.

نور الدين، محمد. (2009). تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج. ط1: مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة.

الهادي بدير، عبد الغفار بوخالفة. (2012). الثابت والمتغير في العلاقات التركية الإسرائيلية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي. الجزائر.

ياووز، حاقان. (1998). العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية. مجلة الدراسات الفلسطينية: 33- 53.

يوسف، ايمن. (2019). القضية الفلسطينية وإسرائيل في السياسة الخارجية التركية. مجلة الجامعة العربية الامريكية:48-62

يوسف، أيمن. (2024). القضية الفلسطينية وإسرائيل في السياسة الخارجية التركية. مركز الأبحاث الفلسطيني. لبنان.

ثانياً: المواقع الإلكترونية:

أنفيرين. بوراك. (2023). صداقة بنكهة العداوة.. العلاقات التركية الإسرائيلية. https://www.dw.com

الباسل. رجب. (2011). دور تركيا في القضية الفلسطينية (دراسة). https://samanews.ps

البكور، أحمد. (2022). إيران والقضية الفلسطينية: بين العقيدة والمنفعة. https://rowaq.maysaloon.fr/archives/9820

الجزيرة، نت، أعضاء الفضيلة المحظور يشكلون حزبا جديدا في تركيا،14.8.2001)

الجزيرة، نت، حزب العدالة والتنمية التركي، اسسه اردوغان واوصله الى القصر الرئاسي في انقرة، 29.1.2024)

الجزيرة، نت، هكذا تحولت تركيا الى النظام الرئاسي،2018 فيديو

حاطوم، نسرين، (2021): التطبيع: من المستفيد الأكبر من الاتفاقية بين إسرائيل والامارات والبحرين، بي بي سي نيوز عربي- بيروت، https://www.bbc.com

ديلي، صباح، حزب العدالة والتنمية التركي: النشأة والإنجازات، ترك برس، 2.9.2015) مقال https://www.turkpress.co/node/12544

سليمان، منى. (2024). مستقبل العلاقات التركية-الإسرائيلية في ظل دعم "أردوغان" للقضية الفلسطينية. https://www.zamanarabic.com /
شادي، محمد، العلاقات الاقتصادية التركية- الإسرائيلية،2020
/https://marsad.ecss.com.eg/37588
الشبوط، محمد، مؤشرات الاقتصاد التركي لسنة "2002-2015"، المركز الديمقراطي العربي،15.11.2016، (تحليلات)
الشلقامي، احمد (2014)، "الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي" اسطنبول: ترك برس, 2014ث, في.(June 15,2019) www.turkprees.co/node/1917 :
الصلابي، علي. (2020). السُّلطان عبد الحميد الثاني وزعيم اليهوديَّة العالميَّة (هرتزل). https://www.turkpress.co/node/69275
عبد الرؤوف. محمد. (2024). الحرب العالمية الأولى: كيف أدى تغيير مسار سيارة إلى إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط؟. https://www.bbc.com/arabic/articles/cxr2151ke6po
عنانية، صفاء، الفرق بين نظام الحكم والنظام السياسي، موضوع،2023. مقالة
الفقيه، إحسان، (2020). لماذا قلّد السلطانُ عبد الحميد مؤسسَ الصهيونية وسامًا؟ (إضاءات عثمانية). https://www.aa.com
قشلاقجي، توران، (20121): تركيا وإيران وإسرائيل والعالم العربي، القدس العربي،31، مارس،2021https://www.alquds.co.uk
كربيت، محمد، الاقتصاد السياسي: المفهوم / الجذور / المبادئ/علاقتها بالمفاهيم الأخرى، مؤسسة الحوار المتمدن،2018/12/15، عدد6084
المركز الفلسطيني للاعلام،2009. https://palinfo.com/news/2009/01/30/182388
مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية،2010.https://www.aqsaonline.org
مركز دراسات غرب أسيا. (2023). احتواء تركيا للاستجابة الشعبية والحزبية في نصرة غزة. https://alkhanadeq.org.lb
معطي، مركز معلومات فلسطين، عام 1991: مؤتمر مدريد للسلام.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Dahl, B. Slutzky, D. (2006): Timeline of Turkish – Israeli relations, 1949-2006, The Washington Institute for Near East policy

fifty Key Thinkers in International Relations,2nd (2009) Griffiths, M, and others, Edition, Rout Ledge, New York,

international Relations Theory, fifth Edition, (2014) Viott, Mark. v. Kauppi,.Paul.R person,2014

Sowsal, I. (1998): Turkish Arab Diplomatic after the second World East Foundation for studies on Turkish (1945-1986)

Tatli, E. (2022). The History of Turkey's Civil-Military Relations: Lessons for the European Union. [Thesis fully internal (DIV), University of Groningen]. University of Groningen. https://doi.org/10.33612/diss.208893985

Abstract

Turkish-Israeli relations under the Justice and Development Party (AKP) (2002-2023) have undergone a complex course characterized by an intertwining of political, economic, strategic, and social factors. During this period, relations underwent radical transformations as a result of the influence of regional and international events, which directly impacted the Palestinian issue. The Justice and Development Party (AKP) was founded on a political vision aimed at fostering positive relations with various parties in the region, including Israel, enabling Ankara to play a mediating role in many regional issues. The current study aims to demonstrate the development of Turkish-Israeli relations under the Justice and Development Party (AKP) (2002-2023) and their repercussions on the Palestinian issue. This is achieved by answering the main research question: What is the impact of the development of Turkish-Israeli relations under the Justice and Development Party (AKP) (2002-2023) and their repercussions on the Palestinian issue? This study adopted several scientific research methods, including the historical method, the case study method, the descriptive-.analytical method, and the comparative method

Based on this, the study reached a set of results, the most important of which are: The emergence of the modern Turkish state witnessed strong opposition to the establishment of an alternative homeland for Jews in Palestine, as Sultan Abdul Hamid II refused to grant the Jews the land of Palestine and their immigration there. After Kemal Atatürk assumed power in Turkey, Turkey appeared more introverted, .preoccupied with its internal affairs and distancing itself from the Palestinian cause

Turkey recognized the State of Israel at a time when Israel was facing categorical rejection from Arab and Islamic countries. Based on the results, the study recommended: Strengthening Turkey's role in supporting the Palestinian cause: Türkiye must strengthen its political and economic tools; To achieve greater influence on international and regional positions in support of Palestinian rights, and to leverage Turkey's relations with international powers, Turkey can leverage its relations with the United States and the European Union to pressure Israel to halt its violations against Palestine.